المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

العلاقات الأمريكية - السعودية
في ظل المتغيرات الإقليمية
(2016 – 2011)

تأليف
مايسة محمد محمود مرزوق
إشراف
د/ فتحي محمد العفيفي
د/ سعيد اللاوندي

التنسيق
د/ سالم بن لباد
التصميم والإخراج
د/ بدرالدين شعباني

رقم التسجيل VR.3373-6365.B

المركز الديمقراطي العربي
تأليف: مايسة محمد محمود مرزوق

SAUDI – AMERICAN RELATIONS
IN THE SHADOW OF TERRITORIAL VARIABLES
2011 – 2016

BY
MAYSA MOHAMED MAHMOUD MARZOUK

SUPERVISOR
Dr. FATHI MOHAMED AL-AFIFI

AND
Dr. SAID AL-LAWANDI

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

تأليف: مايسة محمد محمود مرزوق

العلاقات الأمريكية – السعودية

في ظل المتغيرات الإقليمية

(2011 – 2016م)

تأليف

مايسة مُحَمَّد محمود مرزوق

الناشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين– ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.

Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means

without prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Berlin10315 Gensingerstr :112

Tel :0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان
اسم الكتاب: العلاقات الأمريكية – السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية (2011 – 2016م)
تأليف: مايسة مُحَمَّد محمود مرزوق
إشراف: د/ فتحي مُحَمَّد العفيفي
د/ سعيد اللاوندي
التنسيق: د.سالم بن لباد
التصميم والإخراج: د.بدر الدين شعباني
رقم تسجيل الكتاب: VR.3373.6365.B
عدد الصفحات: 188
الطبعة الأولى
أفريل 2020 م

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الدراسة	09
أولاً: أهمية الدراسة	10
ثانياً: أهداف الدراسة	12
ثالثاً: إشكالية الدراسة	12
رابعاً: نطاق الدراسة	13
خامساً: منهجية الدراسة	14
سادساً: الدراسات السابقة	15
سابعاً: تقسيم الدراسة	20
الفصل الأول: المراحل التاريخية للعلاقات الأمريكية السعودية	21
المبحث الأول: العلاقات الأمريكية السعودية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر	23
المطلب الأول: المرحلة من (1931 – 1945)	23
المطلب الثاني: المرحلة من (1945 – 1989)	25
المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية السعودية من حرب الخليج الثانية إلى أحداث سبتمبر 2001 الفترة من (1990 – 2001)	40
المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية السعودية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001	43
المطلب الأول: الفترة من (نهاية 2001 – 2007) فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن	43
المطلب الثاني: فترة تولي الرئيس أوباما الحكم (2008 – 2016)	49
الفصل الثاني: تأثير ثورات الربيع العربي على العلاقات الأمريكية السعودية	56
المبحث الأول: التغير في البيئة الدولية والإقليمية وتأثيرها على العلاقات الأمريكية السعودية	57
المطلب الأول: التغير في بيئة النظام الدولي	57

المطلب الثاني: التغير في البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط	60
المبحث الثاني: موجات الحركات الاحتجاجية الشعبية	70
المطلب الأول: الحالة البحرينية	71
المطلب الثاني: الحالة اليمنية	74
المطلب الثالث: الحالة المصرية	84
المطلب الرابع: الحالة السورية	94
الفصل الثالث: البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية	106
المبحث الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني	107
المبحث الثاني: توقيع الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية السعودي	113
المطلب الأول: خلفيات الاتفاق النووي الإيراني، المرحلة من (2009-2015)	113
المطلب الثاني: الموقف الأمريكي والسعودي من توقيع الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات بين البلدين	119
الفصل الرابع: تنويع الحلفاء على المستوى العالمي (روسيا والصين نموذجاً)	127
المبحث الأول: التقارب السعودي الروسي	129
المبحث الثاني: التقارب السعودي الصيني	140
خاتمة	156
قائمة المراجع	163

مقدمة

مقدمة الدراسة:

تكتسب العلاقات الأمريكية - السعودية خصوصية تميزها عن غيرها من العلاقات الدولية، فالمملكة العربية السعودية تتمتع بالثقل في أولويات السياسة الأمريكية كإحدى الدول المحورية في ميزان القوى بالشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي ولما تمتلكه من مقومات أهمها: موقعها الجيواستراتيجي المتميز، ومكانتها الإقليمية إسلامياً وعربياً وخليجياً، وقدراتها الاقتصادية والنفطية، والعلاقات بين البلدين لها تاريخ طويل فهي علاقات تعاون ذات طابع اقتصادي واستراتيجي وسياسي وعسكري، دائماً ما وصفت بالعلاقات الاستراتيجية للتأكيد على عمقها.

وقد شهدت العلاقات الأمريكية – السعودية على امتداد العقود الستة الماضية حالات تقارب وتباعد وفق رؤية الطرفين لمصالحهما القومية، واعتماداً على الظروف السائدة في البيئتين الإقليمية والدولية. أن تجسيد العلاقات الأمريكية – السعودية في صيغة معادلة النفط مقابل الأمن هي صورة فائقة التبسيط لتفسير حيثيات العلاقة بين واشنطن والرياض والتي بنيت طوال العقود السبعة، فالنفط وحده لا يمكن أن يفسر السبب الذي أدى إلى صياغة هذه الشراكة، فكثير من البلدان المصدرة للنفط لا تتمتع بعلاقات متميزة كالتي تتميز بها العلاقات الأمريكية - السعودية. وبخلاف الاعتقاد الشائع، لم تكن العلاقات بين الرياض و واشنطن في حاله وئام أو وفاق دائم، بل شهدت حالات من التوتر الشديد في منعطفات سياسية، كان أبرزها الحظر النفطي العربي عام 1973م، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وعلى الرغم من الهزات التي تعرض لها التحالف السعودي – الامريكي، فإنه ظل متماسكا إلا أنه مع بداية عام 2011، ظهرت الخلافات الأمريكية – السعودية على السطح مجدداً نتيجة اختلاف قراءة الطرفين للأحداث والتغيرات الإقليمية المتلاحقة خلال الفترة محل الدراسة من (2011-2016).

ومن أبرز هذه القضايا الإقليمية موجات الحراك الاحتجاجي الشعبي والتي عرفت بـ "ثورات الربيع العربي" منذ نهاية عام 2010، وبداية عام 2011والتي ولدت مجموعة من التحديات كان على دول المنطقة مواجهتها وإيجاد مقاربات على مستوي سياستها الخارجية من أجل التعامل معها، وكانت المملكة العربية السعودية في مقدمتها بحكم أن تداعياتها أصبحت تنعكس على أمنها القومي والاستقرار الإقليمي. من ناحية أخرى، أثرت هذه التحولات الجيوسياسية على العلاقات الأمريكية - السعودية وتعاملهما مع التغيرات الإقليمية في كل من (البحرين واليمن ومصر وسوريا)، ففي بعض الملفات تقاطعت المصالح وفي بعض الملفات الأخرى حدث تصادم، كما كان للانفتاح الأمريكي على إيران في عهد الرئيس باراك أوباما والتي تم في إطاره التوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي ورفع العقوبات الاقتصادية عنها، وتوقيع اتفاق جنيف المرحلي بشأن الملف النووي الإيراني في يوليو 2015 تأثيراً على تزايد حدة التوتر في العلاقات الأمريكية السعودية. وتهدف هذه الدراسة لتحليل تأثير المتغيرات الإقليمية على العلاقات

الأمريكية السعودية، والهزات التي تعرضت لها خلال الفترة من (2011 - 2016) في أعقاب أحداث الربيع العربي ومواقف كلاً من البلدين في التعامل مع الأزمات في كل من (البحرين واليمن) داخل المحيط الخليجي و(مصر وسوريا) خارج المحيط الخليجي. أيضاً، تأثير توقيع الاتفاق النووي الإيراني عام 2015 على العلاقات الأمريكية السعودية، مع تنامي النفوذ الإقليمي لإيران في المنطقة، ودوافع التحول في السياسة الخارجية السعودية من "التحالف الاستراتيجي "مع الولايات المتحدة بصورته القديمة واعتماد المملكة كلياً على مظلة الحماية الأمريكية للدفاع عن أمنها وتامين مصالحها القومية إلى سياسة تنويع الحلفاء على المستوى الدولي في سبيل تعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية، فمع تنامي الدور الروسي والصيني في الشرق الأوسط بشكل ملحوظ، وبخاصة عبر التأثير في الحالة السورية، التي باتت تمثل مدخلاً هاماً لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في المنطقة، وإعادة ترتيب أوزان القوى الإقليمية فيها، خاصة في ظل علاقة التنافس الجيوستراتيجي السعودي مع إيران وتنامي النفوذ الإقليمي لإيران، وتبني الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما سياسة الانكفاء الأمريكي عن الشرق الأوسط والحد من التدخل الأمريكي وتراجع الاهتمام والتوجه نحو آسيا pivot to Asia سواء للمشاركة في ثمار النمو لهذه القارة الواعدة اقتصادياً، أو لمواجهة تصاعد النفوذ الاستراتيجي الصيني بها، والذي يهدد الوجود الأمريكي في القارة الأسيوية.

لقد أدت هذه التغيرات الإقليمية وتصاعد التهديدات الأمنية خلال فترة الدراسة من (2011 - 2016) إلى حدوث تحولات تتفاوت في كثافتها في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية، إذ لم تعد أي من الخيارات المتاحة للتعامل مع هذه التهديدات مستبعدة بما فيها الأدوات العسكرية وسياسة "الردع الاستباقي" كما تم استخدامه في التعامل مع الأزمة اليمنية من خلال" عاصفة الحزم" عام 2015.

وعلى الرغم من أن بنية النظامين الدولي والإقليمي خلال فترة الدراسة من (2011 - 2016) تبرز اهتزاز التحالف الأمريكي السعودي وتوتر العلاقات وصل إلى أعلى درجاته في ظل تباين المواقف واختلافها على صعيد عدد من القضايا الإقليمية كما في (الحالة المصرية عقب ثورة 25 يناير2011 والأزمة السورية)، فإن القراءة الأكثر واقعية هي استمرار التحالف ولكن في صورة جديدة لا تقوم على التبعية أو الاعتماد الكلي على مظلة الحماية الأمنية الأمريكية ولكن مصالح اقتصادية مشتركة وعلاقات أمنية ذات بعد استراتيجي. لقد بات واضحاً من تناول التغيرات الإقليمية خلال فترة الدراسة، أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع مقاربة جديدة تحاول من خلالها إدماج إيران في المنطقة في عهد أوباما وتوظيف العلاقة الجديدة معها لخدمة مصالحها ولكن من دون التفريط بعلاقاتها مع السعودية، وبقية دول الخليج العربية.

أولا: أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة من خلال محاولتها تحليل تأثير المتغيرات الإقليمية على العلاقات الأمريكية السعودية والتي دائماً ما وصفت "بالعلاقات الاستراتيجية" وما طرأ عليها من تغيرات في ظل التباين والاختلاف بين سياسات واشنطن والرياض حول عدد من الملفات والقضايا الإقليمية الرئيسية خلال فترة الدراسة (2011 - 2016)، فعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية السعودية توصف دائما "بالاستراتيجية العميقة" فإن المتغيرات الإقليمية منذ عام 2011 وحتي 2016 تؤكد أن تلك العلاقات تجتاز مرحلة دقيقة من تاريخها، وأن هوة الخلافات تتسع بين الجانبين، ووصلت في بعض الأوقات إلى ذروتها لتشمل قضايا تعد ضمن جوهر الأمن القومي السعودي ابتداء من التعامل الأمريكي مع ثورات الربيع العربي مرورا بسن قانون جاستا والأزمة السورية وتوقيع الاتفاق النووي مع إيران في عام 2015 مما دفع المملكة العربية السعودية إلى انتهاج سياسة خارجيه جديدة في تنويع حلفائها والدفاع عن مصالحها الاستراتيجية.
- إن دراسة العلاقات الأمريكية – السعودية خلال فترة البحث من (2011 – 2016) و السعي إلى تحليل تأثير المتغيرات الإقليمية على توجهات السياسة الخارجية لكلا من الدولتين ذو أهمية كبيرة للاعتبارات الاتية:

1- التغيرات التي طرأت على شكل العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية (أحد أهم القوي التقليدية والإقليمية في المنطقة العربية والخليج العربي) تمثل تحدياً لمستقبل العلاقات بين البلدين، وتوجه السياسة السعودية الخارجية نحو تنويع الحلفاء على المستوي الدولي.

2- التغيرات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة خلال فترة الدارسة وتبني الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما سياسة الانكفاء وعدم التدخل المباشر في الأزمات الإقليمية وانعكاسات ذلك على العلاقات الأمريكية السعودية.

3- في ظل حالة السيولة التي تمر بها المنطقة إثر موجات الحراك الثوري والاحتجاجات الشعبية منذ عام 2011، والتي أفرزت جملة من الأزمات الإقليمية وسقوط أنظمة تقليدية وتشكلت أنظمة جديدة وبروز الصراعات الطائفية السنية - السنية من جهة والسنية - الشيعية من جهة أخرى ، يمكننا من تحليل تأثير هذه الأحداث على العلاقات الأمريكية - السعودية وتداعياتها. من ناحية أخرى ، فإن تزايد النفوذ الإقليمي لإيران في المنطقة وتواجدها في بؤر الصراع (العراق، اليمن، سوريا)، الأمر الذي يمثل تهديدا لأمن المملكة العربية السعودية القومي وسعي الإدارة الأمريكية في عهد أوباما للتقارب مع النظام الإيراني يلقي بظلاله أيضا على العلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة الدراسة، فمع توقيع الاتفاق النووي مع إيران في عام 2015 تزايد توتر العلاقات الأمريكية السعودية وشعور الجانب السعودي بالتخلي الأمريكي عنه.

وانطلاقاً مما سبق، فان هذه الدراسة تهدف لتحليل السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وكيفية تعاملها مع المتغيرات والقضايا الإقليمية بالمنطقة خلال الفترة من عام 2011 بدءً من اندلاع ثورات الربيع العربي (وتسليط الضوء على الأحداث في البحرين، مروراً بالثورية المصرية 25 يناير 2011 والأزمة اليمنية والسورية) وتوقيع الاتفاق النووي الإيراني في يوليو 2015، لتنتهي فترة الدراسة في عام 2016، مع نهاية فترة تولي الرئيس أوباما للحكم في الولايات المتحدة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير المتغيرات الإقليمية خلال فترة الدراسة من (2011-2016) على العلاقات الأمريكية- السعودية وكيف تعاملت كلا من الولايات المتحدة والسعودية معها للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي، وتأثير ذلك على تماسك التحالف، وذلك بالسعي لفهم إشكالية هذه الدراسة من خلال الاجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها والمتمثلة في الآتي:

1- معرفة المراحل التاريخية للعلاقات الأمريكية السعودية.

2- دراسة وتحليل تأثير النظام الدولي والإقليمي على العلاقات الأمريكية - السعودية من (2011 – 2016).

3- تأثير الثورات العربية في كلٍ من (البحرين واليمن) و(مصر وسوريا) على العلاقات الأمريكية السعودية وكيف تعاملت كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية مع التغيرات في المنطقة.

4- معرفة مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني وتأثير الاتفاق النووي الإيراني في يوليو 2015 على العلاقات الأمريكية السعودية.

5- الكشف عن التغيرات في السياسة الخارجية السعودية وبناء شبكة تحالفات جديدة على المستوي العالمي (روسيا والصين نموذجاً).

ثالثاً: إشكالية الدراسة

شهدت العلاقات الأمريكية-السعودية تأزم وتوتر على صعيد الاختلاف حول عدد من القضايا والملفات الإقليمية وصلت إلى ذروتها في بعض الأوقات، وعلى الرغم من التأزم الكبير الذي أصاب العلاقات الأمريكية – السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية خلال فترة الدراسة من (2011 – 2016) ويعد أبرزها(ثورات الربيع العربي مرورا بالأزمة السورية وتوقيع الاتفاق النووي الإيراني) والتي كانت كفيلة بالإطاحة بهذا التحالف التاريخي، إلا أن حرص البلدين على تماسك العلاقة والقوة المادية والمعنوية التي تمتلكها السعودية - كإحدى الدول المحورية ذات الثقل في ميزان القوي بالشرق الأوسط مما كفل لها أن تحتل موقعاً متقدماً، ووزناً استراتيجياً مهماً في

أولويات الولايات المتحدة الأمر الذي - حال دون الإنهيار الكامل لهذه العلاقة، واستمرارها ولكن ليس في شكلها المعتاد وسعي المملكة لبناء شبكة تحالفات مرنة على المستوى الدولي لتنويع مصادر قوتها وحماية مصالحها القومية دون اعتماد كلي على الولايات المتحدة.

ومن هنا تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الأتي:

ما هو تأثير المتغيرات الإقليمية علي العلاقات الأمريكية –السعودية وتداعياتها خلال فترة الدراسة (2011 - 2016) ؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي ينبثق العديد من الأسئلة الفرعية، تتمثل في الاتي:

1-ما هو تأثير الثورات العربية في كل من (البحرين & اليمن) داخل المحيط الخليجي و(مصر، سوريا) خارج المحيط الخليجي على العلاقات الأمريكية -السعودية وما هو مدى التباين والاختلاف في المواقف الأمريكية والسعودية في التعامل مع الأحداث ؟

2-الموقف الأمريكي والسعودي من البرنامج النووي الإيراني وتأثير توقيع الاتفاق النووي مع إيران عام 2015 على العلاقات الأمريكية -السعودية؟

3- ماهي الدوافع الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية والتحول في سياساتها الخارجية نحو تنويع الحلفاء على الصعيد العالمي (روسيا والصين نموذجا)؟

رابعاً: نطاق الدراسة:

- **النطاق الزمني:**

يتحدد النطاق الزمني لهذه الدراسة في الفترة من عام (2011 – 2016) ويرجع السبب في اختيار هذه الفترة الزمنية منذ عام 2011 لارتباطها بالمتغيرات الإقليمية، حيث اجتاحت المنطقة العربية العديد من الحركات الثورية والاحتجاجات الشعبية والتي طالبت بإسقاط النظم وقد بدأت في تونس ثم مصر والبحرين وليبيا واليمن، وسوريا وماتزال الأزمة مستمرة في كلا من سوريا واليمن إلى الوقت الحالي وقد نجحت هذه الموجات الثورية في اسقاط بعض النظم وتشكلت أنظمة جديدة، هذه التغيرات وتداعياتها شكلت إعادة لترتيب السياق الكلي للمنطقة ومن ثم أثرت على كلاً من السعودية والولايات المتحدة في ترتيب أولوياتها ورغباتها في الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ولعب دور في الأحداث في ظل حالات عدم الاستقرار والتخبط وتغيرات الجغرافيا السياسية، ولتنتهي فترة الدراسة في العام 2016، والذي شهد انتهاء فترة تولي الرئيس أوباما للحكم في الولايات المتحدة ونهج إدارته وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمات الإقليمية.

وتعد فترة الدراسة من (2011 – 2016) إحدى الفترات الفارقة في العلاقات بين البلدين والتي تميزت باختلافات واتفاقات حول عدد من الملفات والقضايا في المحيط الإقليمي للشرق الأوسط، وجاءت هذه الأحداث لتعيد ترتيب معادلة التفاهم بين الشريكين الأمريكي والسعودي،

ولتشهد تحولاً في السياسة الخارجية السعودية من سياسة الظل الهادئة في معظم الأحيان والتي تهدف للإبقاء على الوضع الراهن إلى سياسة المواجهة بل وفي بعض الأحيان تبني سياسة الردع الاستباقي في مواجهة التهديدات الحدودية الذي تجسد في قرار الحرب في اليمن من خلال "عاصفة الحزم" عام 2015، هذه المرحلة التي شعرت خلالها المملكة بأنه لا يمكن الاعتماد الكامل على مظلة الحماية الأمريكية وسياسة "رد الفعل" وتبنت سياسة الاعتماد على الذات والمبادرة وحمل الأعباء لحماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية لتصبح هذه الفترة (2011-2016) إحدى الفترات الفارقة والهامة في تاريخ العلاقات الأمريكية – السعودية.

خامساً: منهجية الدراسة:

من أجل رصد وتحليل التغيرات التي طرأت على العلاقات الأمريكية - السعودية خلال فترة الدراسة من (2011 – 2016) اعتمدت هذه الدراسة علي عدة مناهج دراسية :

1- المنهج التاريخي:

وهو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن طريق الأحداث والحقائق الماضية ، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها ، وفي عرضها وترتيبهاوتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها و التي لا تقف فائدتها علي فهم أحداث الماضي فحسب ،بل تتعداه علي المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية ، وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل ،ويقوم المنهج التاريخي علي أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية ،ويستعمل في جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة منها.

وكان لزاماً العودة للتاريخ لدراسة الأحداث السياسية حسب تسلسلها التاريخي،حيث تترتب معرفة الحاضر علي تجارب الماضي ويسعى الباحث عند استخدامه لهذا المنهج الي رصد نشأة العلاقات بين الدولتين (الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية)ومراحلها وصولا الي فترة الدراسة من (2011-2016).

2- المنهج الوصفي التحليلي:

لوصف مراحل العلاقات التاريخية بين البلدين، كما يظهر من خلال وصف وجمع البيانات والمعلومات حول المتغيرات الإقليمية خلال الفترة من (2011-2016) وتأثيرها علي العلاقات الأمريكية _السعودية.

3- المنهج التحليلي:

ويقوم هذا المنهج علي تحليل المعلومات ودراستها دراسة علمية من خلال دراسة العلاقات السياسية بين البلدين (الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية) وتأثير المتغيرات الإقليمية خلال فترة الدراسة علي تأزم العلاقات وتوترها.

4- مدخل المصلحة القومية:

وفقاً لهذا المنهج فإن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية بمعنى أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسة المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول[1]، ويمتاز هذا المنهج بعدة مميزات أهمها أنه يجرد أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية، كما أن هذا المنهج يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية أو التحول الذي قد يحدث في نمط الأيديولوجية المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية[2].

سادساً: الدراسات السابقة: (Literature reviews):

تم تقسيم الدراسات السابقة حسب الموضوع إلى:

لضمان الشمولية وتغطية كافة محاور البحث، تم تقسيم الدراسات السابقة إلى أربعة محاور رئيسية هي: دراسات تتناول العلاقات الأمريكية السعودية، وأخرى تتناول المواقف الأمريكية والسعودية تجاه الثورات العربية وإدارة ما تلاها، والثالثة تتعلق بمواقف الولايات المتحدة والمملكة من الاتفاق النووي الإيراني، أما الرابعة فتختص بالسياسة الخارجية للمملكة تجاه تنويع الحلفاء على المستوي الدولي (روسيا والصين).

- **الدراسات التي تناولت العلاقات الأمريكية – السعودية:**

1- تغاريد أنور السيد الجويلي، النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية (1990 - 2006)[3].

وقد تناولت هذه الدراسة دور النفط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما بعد تلك الأحداث.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في الفصل الثالث بالتركيز على دور النفط في دعم العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة منذ بداية القرن الماضي وحتي الآن والأدوات التي استندت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتحقيق أهدافها، وكيف تطورت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة ابتداءاً من مرحلة الحرب الباردة من الاقتصار على ضمان تدفق النفط إلى مواجهة خطر مشترك متمثلاً في الاتحاد السوفيتي والثورة الإيرانية.

2- **محمد على محمد التميم، العلاقات السعودية - الأمريكية (1964 – 1975)**[4].

---

(1) Pierre Renouvin and Tean Baptiste Duroselle، "Introduction to the History of International Relations"، Transition: Mary Ilford، Pall Mall Press، Paris، 1964، P. 268.

(2) Ibid.، P.269

(3) تغاريد أنور السيد الجويلي، "النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية (1990-2006)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

تتناول الدراسة العلاقات السعودية – الأمريكية خلال الفترة من 1964 - 1975، وهي الفترة التي تولي فيها الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود مقاليد الأمور في المملكة العربية السعودية، وتنقسم الدراسة إلى خمس فصول، ويشير الفصل الأول إلى الدوافع الأمريكية والسعودية لقيام العلاقات وتطورها، أما الفصل الثاني، فقد اهتم بالعلاقات الأمريكية السعودية الأمريكية قبل عام 1964، أما الفصل الثالث فقد تناول أهم القضايا والملفات خلال الفترة من (1964 – 1971) وتأثيرها على العلاقات الأمريكية السعودية، أما الفصل الرابع فقد اهتم بالعلاقات خلال الفترة من (1972 – 1975) وتأثير حرب أكتوبر 1973 على العلاقات الأمريكية السعودية والحظر النفطي، وتناول الفصل الخامس دور الولايات المتحدة في تحديث القوات المسلحة السعودية خلال فترة الدراسة من (1964 – 1975) والتعاون العسكري بين الدولتين.

وقد استفادت الباحثة من الدراسة بالوقوف على التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية السعودية خلال الفترة من (1964 – 1975)، ودوافع العلاقات الأمريكية - السعودية خلال هذه الفترة، واستعراض أهم الأحداث والقضايا الإقليمية التي لعبت دوراً في التأثير على السياسات الخارجية للدولتين (كالأحداث الداخلية في اليمن، حرب يونيو 1967، وحرب أكتوبر 1973 والحظر النفطي) وطبيعة العلاقات بين الدولتين بعد رفع الحظر في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

3– دراسة آمنة إبراهيم القرم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القوى الإقليمية في الشرق الأوسط واثرها على النظام الإقليمي في عهد الرئيس باراك أوباما [(5)].

وقد استفادت الباحثة من الدراسة من خلال استعراض الفصل الثاني للسياسة الأمريكية تجاه السعودية في عهد أوباما وأبعادها الإقليمية والتي قسمت إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للمملكة السعودية، أما المبحث الثاني: الميراث التاريخي للسياسة الأمريكية تجاه السعودية قبل عهد باراك أوباما وقد تناول المبحث الثالث: السياسة الأمريكية تجاه السعودية في عهد باراك أوباما .

وأهم النتائج التي خلصت لها هذه الدراسة:

أن المملكة العربية السعودية تتمتع بجملة من الأسس التي تجعلها قوة محورية هامة في الشرق الأوسط للسياسة الأمريكية وأن معادلة النفط مقابل الأمن ليست هي معادلة العلاقة بين البلدين، بل أن الأبعاد التاريخية للعلاقة بين البلدين منذ تأسيسها وتبادل المصالح يجعل من

[(4)] محمد على محمد التميم، "العلاقات السعودية – الأمريكية 1964 - 1975"، دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه، العراق، جامعة الموصل، 2002.

[(5)] امنه ابراهيم القرم، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القوي الاقليمية في الشرق الاوسط واثرها على النظام الاقليمي في عهد الرئيس باراك أوباما "، رساله الدكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، 2017.

الصعب جداً فك الشراكة حيث استطاعت كل منهما تجاوز أزمات عميقة واتحادها في الهدف الأمني والاستراتيجي يضمن استمرارية علاقتهما. من ناحية أخرى، ترى الولايات المتحدة أنه لا يوجد شريك أفضل من النظام السعودي في المنطقة، وعلى الرغم من الخلافات الدورية، فامتداد العلاقات بينهما يتجاوز أية تغيير في توجهات إدارة رئيس ما، وإن كان من الواضح أن شكلاً جديداً من العلاقة في طور التبلور.

4– دراسة عصام عبدالشافي، السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة في تأثير البعد الديني[6].

وقد سعت هذه الدراسة إلى إبراز البعد الديني للسياسة السعودية وكيف شكل محلاً لاهتمام صانعي القرار الأمريكيين وخاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية وتزايد مؤشرات التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية السعودية وذلك تحت مظلة الحرب على الإرهاب ورؤية الولايات المتحدة لما تعتبره تهديداً لأمنها.

- دراسات تناولت المواقف الأمريكية والسعودية تجاه الثورات العربية وإدارة ما تلاها:

1– أحمد عبدالحكيم عبدالغني محمد، الولايات المتحدة الأمريكية "دراسة في إدارة الأزمة والثورات العربية"[7].

جاءت هذه الدراسة لاستكشاف وتوضيح تعامل الإدارة الأمريكية مع ما استجد من واقع في عدد من البلدان العربية التي شهدت تغيراً في أنظمتها وتحديداً في كلاً من تونس ومصر وليبيا، وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية: يتحدث الفصل الأول عن الولايات المتحدة وإدارة الأزمات في السياسة الخارجية الأمريكية، أما الفصل الثاني فيتناول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الثورات العربية مع التركيز على نماذج مصر وليبيا وتونس، ثم يأتي الفصل الثالث، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة نظم ما بعد الثورات العربية.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، أولاً: التأكيد على أن المنطقة العربية لم يعد يحكمها عدد قليل من الأنظمة القائمة على حكم الفرد بل أن الرأي العام العربي والشعوب أصبحوا رقماً صعباً في معادلة العلاقات المتبادلة بين واشنطن والطرف العربي الآخر.

من ناحية أخرى، اعتمدت واشنطن على التعامل بشكل (تكتيكي) مع كل ثورة على حدة بهدف تقليل الخسائر وتعظيم المكاسب المتوقعة، وهو ما أنتج بدوره ردود فعل مختلفة وأحيانا متعارضة تجاه "الثورات العربية" المختلفة، لذا سعت الإدارة الأمريكية للتأكد من أن تصبح

---

[6] عصام عبدالشافي، "السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة في تأثير البعد الديني"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2006.

[7] أحمد عبدالحكيم عبدالغني محمد، "الولايات المتحدة الأمريكية والثورات العربية، دراسة في إدارة الأزمة"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016.

الأنظمة الجديدة التي تحل محل الأنظمة القديمة في الشرق الأوسط، متسقة ومتعاونة معها ومصالحها في المنطقة، وعليه سعت إدارة أوباما إلى التنسيق والتعاون مع القوي الإسلامية الصاعدة ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين.

- الدراسات التي تناولت العلاقات الأمريكية – السعودية وموقف كلا من البلدين تجاه الاتفاق النووي الإيراني:

1– دراسة سارة سامح إبراهيم المزاحي، الاستمرارية والتغير في السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني: منذ 2001[8].

وقد استعرضت هذه الدراسة الأزمة النووية الإيرانية في ظل إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أواخر عام 2009 وما هي الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تم استخدامها في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، وتبرز أهمية الدراسة في تبني الرئيس الأمريكي أوباما منهجاً مختلفاً عن الرئيس السابق جورج بوش في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة من خلال عرضها أوجه الاتفاق والاختلاف بين الإدارتين الأمريكيتين فترتي (جورج بوش الابن، وباراك أوباما) تجاه البرنامج النووي الإيراني.

2– دراسة شحاته محمد ناصر، "السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ... الاستمرارية والتغيير"[9].

في هذه الدراسة المكونة من خمسة فصول سعي الباحث إلى رصد وتحليل وتقييم توجهات وأهداف وقضايا السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ الثورة الإيرانية عام 1979 وحتي مرحلة "الربيع العربي" وبيان المراحل والمحطات الرئيسية التي مرت بها هذه السياسة، والمتغيرات والمحددات الداخلية والخارجية التي تحكمت فيها والوسائل والأدوات التي تم تنفيذها من خلالها، وحدود الاستمرارية والتغيير فيها، فضلاً عن النتائج التي أدت إليها، والتوجهات أو الانماط العامة التي كشفت عنها والتي يمكن أن تمثل "مفاتيح" أساسية لفهم سياسة إيران تجاه جوارها الخليجي.

- **الدراسات التي تناولت الحلفاء الجدد للمملكة العربية السعودية:**

1– دراسة شدوى محمد إبراهيم بسيوني، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة (2011 - 2016)[10].

---

[8] سارة سامح ابراهيم المزاحي، "الاستمرارية والتغيير في السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني منذ عام 2001 "، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.

[9] شحاته محمد ناصر، "السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ... الاستمرارية والتغيير"، دار العين للنشر، القاهرة، يناير 2015.

[10] شدوى محمد ابراهيم بسيوني، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة (2011 - 2016)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وتبرز أهمية الدراسة في تناولها الدور المتنامي لروسيا في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في سوريا خلال الفترة من 2011 إلى 2016، كفاعل مؤثر على الصعيد الدولي والإقليمي ومنافساً للدور الامريكي.

2- دراسة لبنى عبدالله، "السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الوسط 2011 – 2014"[11].

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة من خلال تناولها الصعود الروسي ولعبها لدور فعال على الساحة الدولية بالأخص في الشرق الأوسط، بالتركيز على السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ(2011 – 2014)، واستعراض محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الخليج العربي.

3- دراسة السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي[12].

وقد تناولت هذه الدراسة رصد ومتابعة وتحليل السياسية الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الربيع العربي على عدة قضايا ومنها القضية الفلسطينية، وسوريا، ودول المغرب العربي ودول الخليج العربي وإيران، وقد استفادت الباحثة من الدراسة في الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج، المبحث الأول: الصين ومسألة أمن الخليج العربي: المواقف والأهداف. والفصل الرابع: السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران، المبحث الأول: السياسة الخارجية تجاه إيران.

[11] لبني عبدالله، "السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الوسط 2011 – 2014" رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة 2014.

[12] السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-المانيا، الطبعة الأولي، 2018.

سابعاً: تقسيم الدراسة:

مرت العلاقات الأمريكية-السعودية خلال مراحلها التاريخية بفترات توتر وتأزم وصلت ذروتها مع أحداث الحادي من سبتمبر2001، إلا أنه مع عام 2011 شهدت المنطقة مجموعة من الأحداث زادت وتيرة التوتر في العلاقات نتيجة تباين وجهات النظر الأمريكية - السعودية وتعاملها مع الأزمات الإقليمية، وستتناول الدراسة من خلال عدة فصول هذه الأحداث وانعكاساتها على العلاقات الأمريكية - السعودية بدءاً من (اندلاع ثورات الربيع العربي في أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 وما تبعها من سقوط أنظمة كانت تعد صديقة للولايات المتحدة). أيضاً، توقيع الاتفاق النووي الإيراني في يوليو 2015، وتخوف المملكة من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة والتقارب الأمريكي- الإيراني.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول أساسية وخاتمة عامة على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** المراحل التاريخية للعلاقات الأمريكية السعودية، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول العلاقات الأمريكية - السعودية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. فيما يتناول المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية - السعودية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.
- **الفصل الثاني:** تأثير ثورات الربيع العربي على العلاقات الأمريكية – السعودية، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول التغير في بيئة النظام الدولي والإقليمي وتأثيره على العلاقات الأمريكية – السعودية، فيما يتناول المبحث الثاني تأثير موجات الحركات الإحتجاجية الشعبية على العلاقات الأمريكية – السعودية.
- **الفصل الثالث:** تأثير الاتفاق النووي الإيراني على العلاقات الأمريكية – السعودية، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني. فيما يتناول المبحث الثاني الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية.
- **الفصل الرابع:** تنويع الحلفاء الجدد على المستوي العالمي (روسيا والصين نموذجا)، حيث ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول التقارب السعودي – الروسي. أما المبحث الثاني فيتناول التقارب السعودي – الصيني.
- **الخاتمة:** وأخيراً تصل الدراسة إلى خاتمة عامة حول العلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة الدراسة من (2011 - 2016) وتأثيرالمتغيرات الإقليمية خلال هذه الفترة على العلاقات بين البلدين وتداعياتها.

الفصل الأول

المراحل التاريخية للعلاقات الأمريكية – السعودية

تمهيد:

تمتد علاقات التحالف الأمريكي – السعودي إلى أكثر من ستة عقود، وقد مرت العلاقات الأمريكية – السعودية بعدة مراحل عبر التاريخ، أولاً: من خلال الشركات النفطية في ثلاثينيات القرن العشرين، وتقوم مبدئيا على صيغة "الأمن مقابل النفط oil for security formula"، والتي بموجبها تعهدت واشنطن ضمان أمن السعودية في مواجهه أي أخطار داخلية أو خارجية مقابل التزام الرياض تأمين نفط رخيصة للولايات المتحدة. وقد شكلت هذه الصيغة أحد أهم أضلع "الثالوث المقدس Holy Trinity" الذي حكم سياسة واشنطن في منطقة الشرق الأوسط طوال سنوات الحرب الباردة وتشمل: تأمين إمدادات نفط رخيصة للاقتصاد الأمريكي والعالمي، ومنع التغلغل الشيوعي في منطقة الخليج والشرق الأوسط وحماية أمن إسرائيل . ومع نهاية الحرب الباردة وإلى هجمات سبتمبر 2001 جددت الولايات المتحدة إلتزامها بحماية مصالحها في الخليج ومنع أي قوة إقليمية أو دولية من السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية وكان التدخل العسكري المباشر لإخراج العراق من الكويت عام 1991، ثم نجحت في تحجيم قدرات العراق وإيران معاً من خلال فرض ما أصبح يعرف لاحقاً بسياسة "الاحتواء المزدوج Dual Containment"، وخلال هذه الفترة كانت المملكة منسجمة في العموم مع سياسة احتواء القوتين الإقليميتين في منطقة الخليج (إيران والعراق) واعتبرت ذلك تأكد على التزام الولايات المتحدة بصيغة الأمن مقابل النفط. ومع أحداث 11 سبتمبر 2001، وتوجيه الاتهام فيها لتنظيم القاعدة الذي يقوده أسامة بن لادن (سعودي الجنسية) سادت حالة من التوتر في العلاقات الأمريكية – السعودية وتعرضت المملكة العربية السعودية لضغوط كبيرة وانتقادات واسعة، ليس فقط على المستوي الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أيضا داخل المجتمع الأمريكي ووسائل الإعلام الغربية، وفي هذا الإطار تزايدت أزمة الثقة بين واشنطن والرياض ووصلت لدرجة التأزم وقد كان هذا واضحاً في ضوء عدة مؤشرات، منها رفض السعودية السماح للأمريكيين باستخدام أراضيها في الهجوم على أفغانستان عام 2001، كما عارضت السعودية قرار الحرب على العراق عام 2003. من ناحية أخرى ، وفي نوفمبر 2003 اقترح بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي مشروع قانون جديد أطلق عليه (قانون محاسبة السعودية) والذي دعا المملكة للقضاء على ما أسماه (الجماعات السعودية الإرهابية) وأن تثبت حكومة المملكة قيامها بإيقاف تحويل الأموال والتبرعات من أفراد وجماعات أو منظمات إلى ما أسماه "الجماعات الإرهابية". وعليه كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر العامل الأكبر تأثيراً للكشف عن الخلافات العميقة في العلاقات الأمريكية – السعودية حتي وإن كان التحالف مازال متماسكاً. وخلال مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، شكلت ذريعة "الحرب على الإرهاب" الإطار العام الحاكم للسياسة الأمريكية تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وتزايدت الضغوط على المملكة وبخاصة

تجاه قضايا العمل الخيري، وزعم تمويل الإرهاب، ومع تولي الرئيس أوباما الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية عام2009، تبنت إدارته مفهوم "الأمن الأمريكي الاستراتيجي" القائم على السعي لإيجاد حلول سلمية بأقل كلفة ممكنة للنزاعات في المنطقة في إشارة إلى تبني سياسة الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو الاهتمام بمنطقة آسيا والمحيط الهادي. وتعد فترة الرئيس أوباما إحدى الفترات الفارقة في العلاقات الأمريكية -السعودية والتي شهدت اختلافات واتفاقات حول عدد من القضايا والأزمات الإقليمية (بدءاً بثورات الربيع العربي 2011 ومروراً بالأزمة السورية والتقارب الأمريكي الإيراني وتوقيع الاتفاق النووي الإيراني 2015)، ويقدم هذا الفصل، استعراض للمراحل التاريخية للعلاقات بين البلدين والهزات التي تعرض لها التحالف الأمريكي- السعودي، ومع ذلك ظل متماسكا رغم حالات التوتر وكيف تعاملت كلاً من البلدين مع المتغيرات الإقليمية إبان فترة الدراسة (2011 - 2016). ويستعرض المبحث الأول: العلاقات الأمريكية السعودية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فيما يتناول المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية السعودية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية السعودية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

يناقش هذا المبحث أهم الأحداث التي شهدتها العلاقات الأمريكية السعودية منذ نشأتها وحتي هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي تعد الحدث الأكثر تداعياً لتدهور العلاقات بين البلدين، وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب : الأول حول المرحلة من (1930 وحتي نهاية الحرب العالمية الثانية، والثاني من (1945 وحتي نهاية الحرب الباردة)، والثالث من (1990 وتداعيات حرب الخليج وحتي بداية فترة تولي الرئيس جرج دبليو بوش الابن 2001).

المطلب الأول: المرحلة من (1931 - 1945):

اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة السعودية في منتصف إبريل 1931 بعد أن عقدت تلك الحكومة معاهدات مع عدة دول (ألمانيا وتركيا وإيران). وكانت بداية العلاقات الأمريكية السعودية غير رسمية، ففي 29 مايو عام 1933 حصلت شركة نفط "ستاندر كاليفورنيا" الأمريكية على امتياز لمدة ستين عاما يشمل مساحة شاسعة من الأرض في القسم الشرقي من المملكة، وأسست للقيام بهذه المهمة شركة "ستاندر العربية الكاليفورنية" وانضمت إليها شركة تكساس عام 1934، فتغير إسم الشركة وأصبح شركة "النفط العربية الأمريكية (أرامكو)"[13]. ويعد النفط عاملاً أساسياً في إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين، حيث بدأت عمليات شحن النفط السعودي إلى الأسواق العالمية في مايو 1939.

---

(1) Rachel Bronson،"Thicker than oil : America's uneasy partnership with Saudi Arabia"،oxford university press، April 2006،pp.11-14

وخلال الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، زادت وتيرة التعاون بين الدولتين مع إدراك الولايات المتحدة لأهمية المملكة، فبعد أن كانت المنطقة خارج الاهتمام الأمريكي بموجب اتفاقية بريطانية أمريكية موقعة في عام 1942[14] أصبحت المملكة العربية السعودية ذات أهمية كبيرة في المنظور الأمريكي مع مطلع عام 1943، لاعتبارات من بينها: أن منطقة الخليج العربي أصبحت الطريق الأكثر أمناً لإيصال الإمدادات العسكرية الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي عبر الخليج العربي وإيران، وجود احتياطي كبير فيها من النفط الذي تحول في ظروف الحرب من سلعة تجارية إلى سلعة استراتيجية ذات أهمية من الدرجة الأولي، من ناحية أخرى ، شملت الإدارة الأمريكية السعودية بقانون الإعارة والتأجير[15]، ففي فبراير 1943 أعلن الرئيس الأمريكي روزفلت "ان الدفاع عن السعودية يعد أمراً حيوياً للدفاع عن الولايات المتحدة"[16] ورفع هذا القرار من مكانة الولايات المتحدة في نظر السعوديين واعتبر وسيلة فعالة للوقوف بوجه السياسة البريطانية التي تستهدف احتواء السعودية وبدأت المساعدات المالية الأمريكية بالوصول إلى السعودية وتزامن ذلك مع رفعه درجة التمثيل الدبلوماسي في السعودية من قائم بالأعمال إلى وزير مقيم في 14 أبريل1943[17]، كما توصل رؤساء أركان الجيش الأمريكي إلى قرار بالحصول على قاعدة جديدة في الشرق الأوسط تصل بين القاهرة وكراتشي، لتسهيل الحرب ضد اليابان بجانب "قاعدة عبادان" على الساحل الشرقي للخليج العربي ووقع الاختيار على "قاعدة الظهران" في المملكة، حيث توجد آبار أرامكو ومنشأتها، وافتتحت أول قنصلية أمريكية في الظهران في عام 1944 ووصلت الرياض بعثة عسكرية أمريكية للبقاء عدة أشهر من أجل تدريب الجيش السعودي[18].

وفي عام 1945 ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بلغت العلاقات الأمريكية السعودية مرحلة عالية من التقارب، عكستها مقابلة الملك عبدالعزيز والرئيس الأمريكي روزفلت في 14 فبراير 1945[19] وذلك في البحيرات المرة عند قناة السويس على متن السفينة كوينسي وقد تناول

---

[14] خليل على مراد، "تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941 – 1947"، العراق، مطبعة جامعة البصرة، 1980.

[15] نص هذا القانون، نذير جبار حسين الهنداوي، "العلاقات السعودية – الأمريكية 1953 - 1964"، اطروحة دكتوراه، العراق، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1997، ص25.

[16] العلاقات الأمريكية السعودية: تحالف دائم واختلافات طارئة، موقع بي بي سي العربية، 22 مايو 2017.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070

(5) Foreign relation of the united states diplomatic papers،1942، Vol،.Iv، telegram، the acting secretary state to the minister in Egypt.

[18] نيسون لي جريسون، "العلاقات السعودية – الأمريكية"، القاهرة، دار سينا للنشر، 1991، ص 10.

(2) Fahad Al – Nafghan، "The origins of Saudi – American relation from recognizing to diplomatic representation 1931 – 1943"، Ph.D. university knsas،1989، p. 45.

اللقاء بحث مجموعة من القضايا تتعلق بالنفط والقضية الفلسطينية والقاعدة الجوية في الظهران.

وفيما يتعلق بموضوع النفط، أكد الملك السعودي للرئيس روزفلت رغبته في تطوير الامتيازات النفطية للشركات الأمريكية في السعودية بهدف زيادة عوائد النفط لتطوير البلاد، كما وافق الملك على بناء خط الأنابيب النفطي تابلاين (Tapline) يربط الاحساء بسواحل البحر المتوسط[20]. أما بخصوص القاعدة الجوية في الظهران، فقد وافق الملك ابن سعود على استمرار العمل فيها بشرط ألا تتعرض بلاده إلى احتلال عسكري مثل ما حدث في العراق وإيران ومصر وسوريا، وأن تكون مؤجرة لمدة (5 سنوات) تعود ملكيتها بعدها إلى السعودية مقابل استمرار الولايات المتحدة في تقديم دعمها العسكري والاقتصادي للسعودية [21]. ويمكن القول، أن أهم ما توصل إليه في هذا اللقاء انشاء خط الانابيب (تابلاين) وتوسيع رقعة امتياز شركة أرامكو والاستمرار في بناء قاعدة الظهران الجوية والتي أصبحت تتمتع بحماية أمريكية.

المطلب الثاني: المرحلة من (1945 -1989):

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية – السعودية، حيث احتلت السعودية مكاناً بارزاً في الاهتمام الأمريكي بسبب امتلاكها احتياطيا هائلاً من النفط وأهميتها الاستراتيجية في حالة الحرب مع الاتحاد السوفيتي ومنع انتشار ما وصف بـ"المد الشيوعي" إلى الجزيرة العربية[22] وزاد اهتمام شركة أرامكو بإنتاج النفط بعد الحرب، وكجزء من هذا الاهتمام عقدت اتفاقية بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو هي اتفاقية مناصفة الأرباح في 30 يناير 1950.

وعلى الرغم من تطور العلاقات الأمريكية – السعودية إلا أن الولايات المتحدة لم تلب كل طلبات السعودية لاسيما ما يتعلق منها بتقديم ضمانات عسكرية، فقد أبدت واشنطن تحفظها من دعوات ابن سعود خلال عام 1946 بتقديم دعم عسكري لها لمواجهة ما كان يتصوره من احتمال حدوث هجوم مسلح قد تشنه الأسرة الهاشمية في العراق والأردن المدعومتين من قبل الحكومة البريطانية. أن امتناع الحكومة الأمريكية عن التجاوب مع المطلب السعودي القاضي بتقديم الدعم العسكري لها، كان نابعاً من مخاوفها في تسرب بعض الأسلحة إلى فلسطين عن طريق السعودية[23]، ومع صدور قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 29 نوفمبر 1947، الذي صوتت له الولايات المتحدة، أدي الموقف الأمريكي المساند للصهيونية إلى فتور في العلاقات بين البلدين.

---

[20] فاسيليف، "تاريخ العربية السعودية"، ترجمة: خيري الضامن وجلال الماشطة، موسكو، دار التقدم، 1986.

[4] M.E.S.S، "report of the joint united state survey group to saudai Arabia"، 16 october 1948، film37، p.p 24-25.

[22] خليل على مراد، "تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي"، مرجع سابق.

[23] نذير جبار حسين الهنداوي، مرجع سابق.

وفي يناير 1949 أقدمت الإدارة الأمريكية على رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوي سفارة، وفي 31 مارس 1949 نقلت ملكية قاعدة الظهران الجوية إلى الحكومة السعودية[24]. وفي عام 1951، وبموجب اتفاقية دفاعية مشتركة وقعها البلدان أسست الولايات المتحدة بعثة تدريب عسكرية دائمة في السعودية[25].

ومع تولي الملك سعود بن عبدالعزيز الحكم (1953 – 1964) وعقب وفاة الملك عبدالعزيز، سعي الملك سعود إلى تقوية الجيش وبناء قوة جوية أيضا، وهو ما فكرت به الإدارة الأمريكية منذ منتصف عام 1951 لضمان الدفاع عن المصالح الأمريكية وفي مقدمتها النفط إلا أن مشاريع الدفاع الغربية في المنطقة منذ أوائل الخمسينات والتي هدفت إلى مواجهه المد الشيوعي، أدت إلى الفتور في العلاقات بين الدولتين، مثل مشروع قيادة الشرق الأوسط ومشروع الحزام الشمالي الذي تطور فيما بعد إلى حلف بغداد الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي ايزنهأور- آنذاك - والذي ضم معظم أعداء المملكة في المنطقة وقد شعر من خلاله ال سعود بالقلق من تقوية العراق عسكريا وتحويله إلى قوة تهدد نظامهم القائم أو تعيد العداء القديم بين الأسرتين الهاشمية والسعودية. وكرد فعل على التحالف في أكتوبر 1955، قرر الملك سعود تأييد السياسة المؤيدة للاتحاد السوفيتي التي كان يعتمدها الرئيس المصري -آنذاك -جمال عبدالناصر، كما طرد القوات الأمريكية واستبدلها بقوات مصرية[26].

أيضا، كان من نتائج السياسة السعودية الخارجية المعارضة للأحلاف الغربية أن أصرت الحكومة الأمريكية على احتلال البريمي، وقد كانت مشكلة البريمي بين السعودية وبين الحكومة البريطانية والتي كان سببها اكتشاف النفط، ويبدو أن الموقف الأمريكي هذا كان نابعاً من حاجة الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة إلى الدعم البريطاني لمواجهه الحظر الشيوعي والحركات الوطنية عموما بهدف إكمال مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي مثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما وأن سلامة وأمن منطقة الخليج العربي ما زالت ضمن مسؤولية الحكومة البريطانية في نظر الإدارة الأمريكية[27].

ونتيجة لذلك بدأت الإدارة الأمريكية تدرس كيفية إعادة العلاقات مع السعودية، وفي 18 يونيو 1951، تم التوقيع في مدينة جده على اتفاقية دفاعية بموجبها استأجرت الولايات المتحدة

---

[24] المرجع السابق.

[25] العلاقات الأمريكية السعودية: تحالف دائم واختلافات طارئة ،موقع بي بي سي العربية، 22 مايو 2017.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070

[26] العلاقات الأمريكية السعودية: تحالف دائم واختلافات طارئة، موقع بي بي سي العربية، 22 مايو 2017.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070المرجع السابق.

[27] عبد الامير محسن جبار، "العلاقات السياسية الاردنية – السعودية 1946 - 1958"، اطروحة دكتوراه، العراق، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 1995، ص 244.

قاعدة الظهران الجوية (لمدة 9 سنوات) تمتد بين عام 1952 إلى 1963[28] وبمقتضاها كذلك تقوم المملكة بشراء المعدات العسكرية من الولايات المتحدة، وأن يقوم مستشارون أمريكيون بتدريب الجيش السعودي[29]. وفي مطلع 1956، وفي محاولة لاطمئنان السعودية بأنها مازالت ذات مكانة لدى الولايات المتحدة، فإن الإدارة الأمريكية رفضت طلباً عراقياً – بريطانياً تضمن اقتراح بإيقاف دفع العوائد النفطية للسعودية حينئذ بسبب موقفها من مشاريع الأحلاف الغربية في المنطقة [30]. أيضا، وافقت الإدارة الأمريكية في 18 شباط 1956 على إرسال 18 دبابة خفيفة أمريكية من طراز (ام – 41) إلى السعودية [31].

ومع أزمة السويس في عام 1956، عاد الملك سعود للتعاون مع الولايات المتحدة بعد أن عارض الرئيس الأمريكي ايزنهاور الخطة البريطانية الفرنسية الإسرائيلية لاحتلال قناة السويس[32]. ويمكن القول، أن الولايات المتحدة انتهجت سياسة جديدة في التعامل في المملكة العربية السعودية ارتكزت على مجموعة من المحاور أهمها تقويض التقارب المصري – السعودي وإطلاع الملك سعود على مخاطر التقارب مع مصر لا سيما بعد تقارب مصر مع الكتلة الاشتراكية وقيام عبدالناصر بتأميم قناة السويس في 26 تموز 1956 وانعكاسات ذلك على الوضع الداخلي في المملكة العربية السعودية. من ناحية أخرى، عولت الإدارة الأمريكية على دور الملك سعود في تسهيل تقبل أقطار المشرق لمبدأ ايزنهاور، ووجه الرئيس الأمريكي ايزنهاور في 7 يناير1957 دعوة إلى الملك سعود لزيارة الولايات المتحدة[33]. وكان لهذه الدعوة أهداف تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها أهمها: مدى إمكان جعل سعود موازياً لعبد الناصر لأنه الاختيار المفضل لدى الأمريكان وكذلك لتخفيف الحقد والكراهية بين العرب والكيان الصهيوني[34]. وفي ختام الزيارة صدر بيان مشترك في 8 فبراير 1957 عن المباحثات والنتائج التي تم التوصل إليها[35] وكان أهمها: التأكيد على أهمية السعودية الاقتصادية والدينية، وضرورة تعزيز قدراتها والحفاظ على استقرارها كما اتفق

---

[28] تشالمرز جونسون، "احزان الامبراطورية: امريكا العظمى، القناع والحقيقة"، ترجمة د. فاطمة نصر، القاهرة، اصدارات سطور، 2006، ص 335 – 338.

[29] علاء طاهر، "العالم الاسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة"، باريس: مركز الدراسات العربي الاوروبي، 1998، ص 555 – 558.

[30] مؤيد ابراهيم الوندواوي، "حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر 1956"، مجله افاق عربية، تشرين الاول 1990، ص 47.

[31] مذكرات ايزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، بيروت، دار احياء التراث العربي، 1969، ص 22.

[32] العلاقات الأمريكية السعودية: تحالف دائم واختلافات طارئة، موقع بي بي سي العربية، 22 مايو 2017.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070

(2) American foreign policy، current document، 1957، Washington 1961، p.p 1031- 1032.

(3) Foreign relation of the united states، 1955-1957، Vol. XIII، Editorial note Dates، 7 January 1957، p.413.

[35] للتفاصيل حول البيان المشترك، مذكرات ايزنهاور، مرجع سابق، ص 77.

الجانبان على بذل الجهود لحل مشكلات المنطقة بالطرق السلمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وقد شهد عام 1957 تطورات أخرى مست بشكل أو بآخر العلاقات السعودية – الأمريكية ومن أبرزها قضية الملاحة في خليج العقبة، والأزمة السياسية في الأردن، ثم الأزمة السورية ومضاعفاتها.

ومع اندلاع الثورة العراقية في 14 تموز 1958، نظر الملك سعود إلى الثورة العراقية على اعتبار أنها أول الغيث في بداية سقوط الأنظمة الملكية رسميا، خاصة وأن تلك الفترة شهدت نشاطاً إعلامياً من قبل مصر ينادي بضرورة القضاء على الأنظمة (الرجعية) وعليه، طالبت السعودية الولايات المتحدة بسرعة التدخل العسكري بغرض القضاء على الثورة في العراق إلا أن مع إعلان نظام الحكم الجديد في العراق إيفاءه بالتزامات النظام السابق تجاه شركات النفط وعدم وجود نية للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، ونتيجة لذلك ولغرض كسب النظام الجديد في العراق اعترفت الولايات المتحدة به وكانت الحكومة البريطانية قد سبقتها بذلك، وهكذا تراجعت الحكومة السعودية عن طلباتها من الغرب باحتلال العراق عسكريا لأن لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا مسوغات في رفض الطلب السعودي هذا[36].

ومع الأحداث الداخلية في اليمن في عام 1962، وقيام الضباط الأحرار في 26 سبتمبر 1962 بثورة أطاحت بنظام حكم الأئمة في اليمن [37] وإعلان قائد الثورة "عبدالله السلال" قيام النظام الجمهوري في اليمن. وقد رفضت السعودية الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن ووقوفها مع إمام اليمن المخلوع وأعلنت دعمها الإمامة وتشجيعها للإمام البدر على استعادة عرشه واستعدادها لتقديم المساعدة والعون للأسرة الملكية وموافقتها على تشكيل حكومة مؤقته على الأراضي السعودية[38]، وقد انطلقت وجهة النظر السعودية إزاء مخاوفها من النظام الجمهوري في اليمن، من أن الإطاحة بنظام حكم الأئمة وإبداله بنظام جمهوري على نمط النظام المصري يعني خروج اليمن من الحظيرة الملكية ويمثل تهديداً للزعامة السعودية، وأن نجاحه هذا يؤثر في استقرار السعودية وانتقال عدوى الثورة لها[39] وتخوفها (أي السعودية) من احتمال تحويل اليمن بعد الثورة إلى قوة تجبرهم على إعادة ترسيم الحدود بين البلدين من جديد لاسيما في الجنوب[40].

---

[36] نذير جبار حسين الهنداوي، مرجع سابق، ص164.

[37] سعيد محمد باديب، "الصراع السعودي – المصري حول اليمن الشمالي 1962 – 1970"، مركز الدراسات الايرانية والعربية، لندن، دار الساقي للطباعة والنشر 1991، ص 72.

[38] سعيد محمد باديب، المرجع السابق، ص 72.

[39] خديجة أحمد على الهيضمي، "العلاقات اليمنية – السعودية 1932 - 1980"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983، ص 123.

[40] المرجع السابق، ص 124.

وفي 19 ديسمبر 1962، أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالنظام الجمهوري في اليمن، في عهد الرئيس "جون كنيدي". وبررت الإدارة الأمريكية موقفها بأنه لا يوجد في الثورة اليمنية ما يهدد مصالحها بشكل مباشر وأن غاية ما كانت تطمح الولايات المتحدة إلى تحقيقه في اليمن هو منع التدخل السوفيتي وإخراج جيش الجمهورية العربية المتحدة من دائرة الصراع والقضاء على أهداف عبدالناصر، ومحاولة احتواء الثورة اليمنية بحيث لا تؤثر في أصدقاء ومصالح الولايات المتحدة في السعودية[41]، لقد شعرت السعودية بخيبة أمل كبيرة بعد فشلها في الحصول على دعم عسكري أمريكي لتأييد الملكيين في اليمن ولتلافي التوتر في العلاقات الأمريكية – السعودية بعث الرئيس الأمريكي برسالة في 25 أكتوبر 1962 إلى الامير فيصل قال فيها "وباستطاعتكم أن تكونوا متأكدين من دعم الولايات المتحدة في الحفاظ على سيادة المملكة"[42] ووعد أيضا بإجراء مناورات عسكرية مشتركة فوق أراضي المملكة لإظهار الدعم الأمريكي الراسخ للسعودية[43] ولتأكيد الإدارة الأمريكية مساندتها للسعودية، تم وضع خطة للعمل من أجل دعم المملكة في يوليو1963، وأطلق على هذه الخطة السطح الصلب hard surface والتي تضمنت إرسال الولايات المتحدة سربا من طائراتها المقاتلة إلى السعودية للمرابطة في إحدى مطاراتها مع الإعلان عن ذلك بطريقة تلفت أنظار دول المنطقة وإرسال مدمرة أمريكية للقيام بزيارات مستمرة للموانئ السعودية[44].

ومع تطور الأحداث في المنطقة (ثورة 8 فبراير 1963 في العراق، وثورة 8 مارس في سوريا 1963)، طرأ على الموقف السعودي الكثير من التغير، حيث أبدى الأمير فيصل استعداد بلاده للتباحث مع الحكومة المصرية إدراكا منه أن إحاطة السعودية بأنظمة ثورية يجعل من الصعب على بلاده الاستمرار في سياساتها المساندة لعناصر النظام اليمني السابق لاسيما وأن موقف حليفه الأول (الولايات المتحدة) أكد على الحل السلمي[45].

وعقب إجبار الملك سعود على التنحي عن العرش و تولي الملك فيصل للحكم في السعودية في نوفمبر 1964، تم وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في اليمن وفقاً لاتفاقية (أركويت) والتي وقعت في السودان في 30 أكتوبر 1964[46]. ومع مطلع 22 أغسطس 1964، تم عقد اتفاقية جدة بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر والملك فيصل والتي نصت على وقف

---

[41] أحمد نعمان قاسم، "العلاقات اليمنية – الأمريكية 1962 – 1992: حاله دراسية في علاقات الدول النامية بالدول الكبرى"، اليمن، صنعاء، 1994، ص 177.

[42] على الدين هلال، "أميركا والوحدة العربية 1945 - 1982"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 173.

[43] نذير جبار حسين الهنداوي، مرجع سابق، ص 179.

[44] المرجع السابق، ص 182 – 183.

[45] المرجع السابق، ص 181.

[6] محمد على محمد التميم، مرجع سابق.

إطلاق النار، وانسحاب المصريين من اليمن، وإيقاف الدعم السعودي للملكيين، وإجراء استفتاء شعبي في 23 نوفمبر 1965 والدعوة لعقد مؤتمر يضم ممثلي الجمهوريين والملكيين في مدينة "حرض" لتقدير نوعية نظام الحكم خلال الفترة التي تسبق الاستفتاء[47]. وقد رحب الرئيس الأمريكي ليندون جونسون بهذا الاتفاق.

وفي 29 أغسطس 1960، طرحت السعودية مشروع "الحلف الاسلامي" وأعلن الملك فيصل أن الهدف من هذا المشروع هو التضامن لخير الشعوب الإسلامية ودفع الأخطار التي تهددها، وتقوية ودعم القوى العربية، وتحرير فلسطين من أيدي الصهيونية والقضاء على الكيان الصهيوني[48]. وعلى الرغم من كثرة المبررات التي طرحها الملك فيصل لدعوته للحلف الإسلامي إلا أن هذا الحلف كان موجهاً بالأساس ضد القومية العربية وطرح بديل فكري مخالف لها ووضع نظام جديد ذي ثوب إسلامي للدفاع عن (الشرق الأوسط) تلعب فيه السعودية دوراً قيادياً في المنطقة.

حرب يونيو 1967 وأثرها على العلاقات السعودية – الأمريكية لقد كان لحرب يونيه 1967 تأثيرا مباشراً على العلاقات الأمريكية – السعودية، حيث انضمت السعودية إلى العراق والكويت في فرض حظر على شحن النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا[49]. ففي 7 يونيو اغلقت السعودية آبارها النفطية، وعلقت شركة أرامكو كل أعمالها[50] وأوقف العمل في مصفي رأس تنورة على ساحل الخليج العربي وأوقف الضخ أيضا في خط التابلاين، وأعلن راديو الرياض أن السعودية ستوقف كل صادراتها النفطية. ومع ذلك امتنع الملك فيصل عن القيام بأي عمل قد يضر بالمصالح الحيوية الأمريكية بشكل خطير، ولم تقطع السعودية العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، فضلا عن ذلك، فقد أعطى السعوديون شركة أرامكو الضوء الاخضر في 10 يونيو 1967 لاستمرار عملياتها في السعودية ما دام النفط لا يتم إرساله إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أنه وعلى الرغم من هذه الإجراءات السعودية لم تتأثر الولايات المتحدة كثيراً بهذا الموقف وذلك لأن النفط كان يصلها عن طريق طرف ثالث، أي أن النفط يباع في مكان ثم ينقل من هذا المكان إليها، ولم يتأخر وصول الامدادات النفطية إليها سوي ثمانية أيام[51] وبالتالي، فإن عملية فرض الحظر لم تؤذِ الدول التي فرض عليها الحظر لأنها وجدت النفط في مكان آخر، من

---

[47] محمد احمد محجوب، "الديمقراطية في الميزان"، بيروت، دار النهار للنشر، 1973، ص 157.

[2] Faisel A .Hafiz، "changes in Saudi Foreign policy behavior"، 1964 - 1975: A study of the underlying Factors and determinants، Ph. D، the graduate College in the university of Nebraska، 1980.

[3] London Times intelligence، vol 20، june 7، 1967.

[50] وداد خضير الشتيوي، "موقف الملك فيصل من قضيتي اليمن وفلسطين"، أطروحة دكتوراة، العراق، كلية الأداب، جامعة البصرة، 1997، ص 195 – 196.

[51] جريسون، مرجع السابق، ص 103.

ناحية أخرى ، فان الدول العربية المنتجة للنفط، لم تستطع الاستمرار في وقف أو تخفيض الواردات لأن النفط يشكل مصدر دخلها الأساسي[52]. وفي 2 سبتمبر 1967، ثم استئناف شحن النفط إلى الولايات المتحدة المباشرة.

وما بين حرب يونيو 1967 وحرب أكتوبر 1973، حافظت العلاقات السعودية - الأمريكية على مستوى من الاستقرار والتقاطع العالمي في المصالح عدا ما تعلق منها بالصراع العربي – الإسرائيلي[53] حيث أكد الملك فيصل على أن الانسحاب الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة يجب أن يسبق أية تسوية سلمية للصراع العربي – الصهيوني، وأعلن أنه لا يقبل بأي حل جزئي للقضية الفلسطينية[54] ومع عجز الإدارة الأمريكية عن تعديل سياساتها إزاء الكيان الصهيوني، الأمر الذي دفع الملك فيصل إلى تحذير الولايات المتحدة من أن سياساتها ستدفع في النهاية الدول العربية للتحول نحو الاتحاد السوفيتي وستجلب الكارثة لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة[55] إلا أن الولايات المتحدة لم تأخذ التحذير السعودي هذا مأخذ الجد ولم يحدث أي تحول مهم في السياسة الأمريكية بخصوص "الشرق الأوسط"[56] ويبدو ان السبب وراء ذلك هو معرفتها بعدم جدية الملك فيصل في تحذيره هذا خصوصا وأن علاقة الأخير بالاتحاد السوفيتي هي علاقة غير جيدة، كما أن السعودية بعد عام 1967 أصبح اعتمادها على الولايات المتحدة أكثر من قبل، وأصبحت حاجتها متزايدة للولايات المتحدة خصوصاُ في مجال التسليح وتحديث القوات المسلحة[57].

ويمكن القول، أن نهاية حرب 1967 ونتائجها كانت مؤشراً على بدء مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية – السعودية، فلم تعد السعودية تخش التيار القومي وكان وراء هذه الحالة مجموعة عوامل أهمها: تزايد تأثير الملك فيصل على الساحة الدولية وقدرته السياسية والقوة المالية السعودية، هذا فضلاً عما أصاب التيار القومي العربي من ضعف وانقسام.

---

[52] محمد على محمد التميم، مرجع سابق، ص 104.

[53] يوسف إبراهيم الجهماني، "الإسلام والغرب: العلاقات السعودية – الأمريكية نموذجا"،سوريا، دمشق: دار حوران، 2003، ص 43 – 49.

[54] هاله ابوبكر سعودي، "السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي 1967 - 1973"، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 100.

[5] James E .Akins، "The oil and crisis: the time the wolf is here"، Foreign Affairs، vol. 151، No. 3، April 1973، p .467.

[6] Odah Sultan، "Saudi - American relations 1968-1978: A study in Amblguit"، Ph.D university of Salford 1988، Op. Cit، p. 322.

[57] هيلين لاكنر، بيت مبني على الرمال: الاقتصاد السياسي للمملكة العربية السعودية، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد: د.ت، ص 108.

قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي والعلاقات الأمريكية السعودية، ففي 16 يناير من عام 1968 أعلنت الحكومة البريطانية قرارها بالانسحاب من شرق السويس (أي المنطقة الواقعة بين عدن غرباً إلى سنغافورة شرقاً) لأسباب كثيرة[58] في موعد أقصاه نهاية عام 1971[59]. وقد توافق صدور هذا الإعلان مع ازدياد قلق الإدارة الأمريكية بخصوص الإستنزاف السريع للاحتياطي النفطي داخل الولايات المتحدة وزيادة الاعتماد على نفط الخليج العربي[60]. وكذلك ازدياد النشاط البحري السوفيتي في الخليج العربي والمحيط الهندي وحصول تغيرات سياسية مهمة في بعض دول المنطقة في تلك الفترة[61] وقد حاولت الولايات المتحدة تأجيل الانسحاب البريطاني من شرق السويس إلا أن جميع محاولاتها باءت بالفشل. لقد كانت الولايات المتحدة مترددة في تولي مسؤوليات إضافية في المنطقة وفي محاولة من جانبها لملء فراغ (فراغ القوة) الذي سينشأ عن سحب بريطانيا لقواتها في المنطقة طرحت بديلاهو امكانية إقامة حلف إقليمي دفاعي يتكون من دول المنطقة نفسها[62].

مبدأ نيكسون في 25 يوليو 1969 أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون مبدأه الساعي إلى الاعتماد على قوى إقليمية - إيران والسعودية - لضمان المصالح الأمريكية في المنطقة وكان مصمماً للتطبيق في آسيا، ويفسر سعي الولايات المتحدة لتطبيق مبدأ نيكسون في الخليج العربي أسباب كثيرة أهمها: احتواء القوة السوفيتية المتزايدة داخل حدودها، والحصول على النفط، وضمان استمرار حركة السفن والطائرات الأمريكية إلى المنطقة وخارجها[63] .لقد أدي مبدأ نيكسون عند تطبيقه في منطقة الخليج العربي إلى ظهور ما يسمي بنظرية الدعامتين Twin Pillar (Policy) والتي تقضي بأن أمن الخليج العربي يجب أن تضمنه دول المنطقة وخصوصاً الدول الأكثر استعداداً لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة وهما إيران والمملكة العربية السعودية[64]. لقد انطلقت رؤية مخططي السياسة الأمريكية بأن إيران القوة عسكرياً والسعودية القوة عسكرياً أيضاً (وإن كانت بدرجة أقل) يمكن أن يؤديا دورهما بوصفهما قوة رادعة يعتمد عليها

---

(58) عودة عودة وجاسم محمد هايش، "السياسة الأمريكية تجاه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1967 – 1971"، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، مجلد 29، ص ص14 -20، 1999، ص 29، جاسم، المرجع السابق، ص 182.

(2) Abir: Mordechai، "Oil power and politics، conflict in Arabia"، The red see and the Gulf ،London، 1974، p. 5.

(60) خليل على مراد، "سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي 1968 – 1980"، مجلة الخليج العربي، العدد1، السنة 13، المجلد 17، 1980، ص 29.

(61) المرجع السابق.

(62) للتفاصيل حول هذا الحلف، راجع: خليل على مراد، "الولايات المتحدة: النفط وامن الخليج العربي في السبعينات"، مجله الخليج العربي، المجلد الرابع عشر، العدد 1، جامعة البصره، 1982، ص 18.

(1) العلاقات الأمريكية السعودية: تحالف دائم واختلافات طارئة، موقع بي بي سي العربية، 22 مايو 2017.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070

(2) نخله، "العلاقات العربية – الأمريكية في الخليج العربي"، ص 49، عودة وهايس، مرجع سابق، ص34.

ضد أي تهديد خارجي[65] وبناء على ذلك تحركت السعودية سريعاً خلال عامي 1968 – 1969 لغرض معالجة مشكلة انسحاب بريطانيا من الخليج العربي حيث أرسل الملك فيصل أخاه الامير خالد إلى الولايات المتحدة في يوليو 1968 لطلب المساعدة المباشرة من الإدارة الأمريكية لأن السعودية لا تثق في إيران[66] ولكن السياسة الأمريكية في توزيع الادوار بين القطبين السعودي والإيراني أثرت القطب الإيراني بمهمة الحراسة[67] بكل ما تطلبه من دعم عسكري وتسليح متفوق، وقصرت مساعداتها ومبيعاتها العسكرية للسعودية على تقوية دفاعاتها فقط[68].

حاولت السعودية الإفادة قدر الامكان من مبدأ نيكسون رغم الأعباء المالية الكبيرة التي تحملتها نتيجة زيادة مشترياتها من الأسلحة الدفاعية، حيث أصبح هناك نوع من سباق التسليح بين إيران والسعودية، فقد سهلت الإدارة الأمريكية مهمة كل من إيران والسعودية في الحصول على الأسلحة والمعدات الحربية، وتجلت هذه الحالة أكثر وضوحاً بالنسبة للسعودية ابتداءً منذ عام 1970، فقد تضاعفت الميزانية العسكرية السعودية بنسبة 700%[69] وزادت قيمة الصفقات العسكرية الأمريكية إلى السعودية بشكل كبير (من 16 مليون دولار في عام 1970 إلى 312 مليون دولار في عام 1972)، كذلك قامت السعودية وبناء على نصيحة الولايات المتحدة بتطوير سلاح البحرية والقوة الجوية وتحديث الحرس الوطني السعودي[70].

وعليه، يمكن القول أن مبدأ نيكسون عند تطبيقه على الخليج العربي وفي السعودية تحديداً كان ذا فائدة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة حيث أسهمت السعودية في الحفاظ على الأمن الإقليمي في المنطقة بقدراتها الذاتية واشترت الأسلحة الدفاعية وبكميات كبيرة وتحجيم دور السوفييت في التغلغل في الخليج العربي، ومن ثم توطدت العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية والتي بنيت على أساس المصالح المشتركة الراسخة خلال هذه الفترة.

وعن العلاقات الأمريكية-السعودية قبيل حرب أكتوبر 1973، استندت رؤية المملكة السعودية في علاقتها مع الولايات المتحدة بالنظر إليها كقوة عالمية تتولي قيادة العالم غير الشيوعي وتناهض السوفييت وتحافظ على الوضع الراهن، وبأنها القوة الوحيدة القادرة على

---

(3) عودة وهايس، المرجع السابق.

(4) اسامه الغزالي حرب،ومحمد السعيد ابراهيم ادريس، "الأمن والصراع في الخليج العربي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 62، 1980، ص22.

(5) Odah sultan، op. cit، p. 315.

(6) عبدالعظيم رمضان، "النفط والأمن في الخليج العربي"، ندوة في لندن، مجلة السياسة الدولية، عدد 63، 1981، ص 201.

(7) خليل على مراد، "النفط وامن الخليج العربي في السبعينات"، مرجع سابق، ص 19.

(1) Anthony Cordesman، "The gulf and search for strategic stability"، London، 1984، p. 252.

الوقوف ضد الاتحاد السوفييتي[71] وكانت السعودية ترى أيضاً أن الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على حمل الكيان الصهيوني على الانسحاب ووضع حد للصراع العربي الصهيوني.

إلا أنه في بداية السبعينات ازداد إحساس الحكومة السعودية بتناقض وتذبذب النهج الأمريكي في الشرق الأوسط، فالإدارة الأمريكية كانت تسعى من جهة لضمان أمن الولايات المتحدة في مجال الطاقة واحتكاراتها، والسيطرة على صادرات النفط من الشرق الأوسط، الأمر الذي يقتضي تعزيز العلاقات مع السعودية، أوعلى الاقل المحافظة عليها، ومن جهة أخرى قدمت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لإسرائيل ، الأمر الذي انعكس على استقرار وتأرجح العلاقات الأمريكية السعودية .

وفي عام 1972، تعرضت الولايات المتحدة (لأزمة الطاقة)[72] مما جعل الاهتمام الأمريكي بنفط الخليج العربي يزداد بشكل كبير لجودة نوعيته ورخص تكاليف إنتاجه[73] وفي هذا الوقت كانت السعودية تطالب بامتلاك نصيب من شركة أرامكو، وعليه حصلت في 11 مارس 1972 على 20% من أسهم الشركة بعد أن حذر الملك فيصل أرامكو من مغبة إضطراره إلى اتخاذ تدابير ترغمها على الإذعان لما يريد[74].

ومع بداية عام 1973 حذر الملك فيصل شركات النفط العاملة في السعودية، من أن المملكة سوف تجمد استخراج النفط من طرف واحد إذا استمر الدعم الأمريكي لإسرائيل [75].

وفي السادس من مايو 1973، حذر الملك فيصل الولايات المتحدة قائلاً "أن بلاده لن تستطيع مواصلة ارتباطها مع الولايات المتحدة إذا لم ينته دعم واشنطن للكيان الصهيوني لصالح نهج محايد في الشرق الأوسط" وأن عليها اتباع سياسة أكثر واقعية في المنطقة وأضاف قائلاً "نحن نود مواصلة هذه العلاقة الودية، غير أن هذا التعاون أمر صعب إن لم تصحح الولايات المتحدة موقفها من العرب"[76]. وعلى الرغم من التحول والتبدل الواضح في موقف الملك فيصل ومطالبته الإدارة الأمريكية من القيام بدور في حل الصراع العربي – الصهيوني، إلى مطالبته إياها باتخاذ موقف الحياد منه إلا أن الولايات المتحدة مضت في سياستها السابقة واستخدمت لوحدها حق النقض (الفيتو) يوم 25 مايو 1973 ضد قرار مجلس الأمن يدعو

---

(2) Dawisha، "internal values and external threats: the making of Saudi foreign policy"، ORBIS. A journal of world affairs، Spring 1979 p. 141.

(72) مصطفي خليل، "ازمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية"، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية في مؤسسة الاهرام، 1974.

(4) T.A Bryson،"American Diplomatic relations with the middle East 1784-1975"، Metuchen، The Scarecrow press، 1977، p. 253.

(1) A. Bryson، Ibid، p. 253.

(75) جريسون، مرجع سابق، ص 114.

(76) محمد على محمد التميم، مرجع سابق، ص 106.

الكيان الصهيوني إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ويشجب الاحتلال الصهيوني المستمر لهذه الاراضي منذ 1967[77].

ونتيجة لاستمرار الولايات المتحدة في سياستها الموالية للكيان الصهيوني وموقفها الأخير من قرار مجلس الأمن الدولي، صرح الملك فيصل في 30 اغسطس 1973 قائلاً "أنه رغم صداقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن دعم الأخيرة اللامحدود للصهاينة ضد الدول العربية قد وضعه في مركز صعب جداً"[78] وقد لخص الملك فيصل موقف السعودية في هذه المرحلة في مقابلة تلفزيونية اذيعت في 31 أغسطس قائلاً "أنه لا يرغب في وضع أي قيد على شحنات النفط السعودي إلى الولايات المتحدة إلا أن مساندة الأخير الكاملة (لإسرائيل) تجعل من الصعب عليه أن يحافظ على سياسته القائمة على تلبية الاحتياجات النفطية للولايات المتحدة، أو حتي أن يواصل موقفه الودي تجاه واشنطن"[79].

ومع اندلاع حرب 6 من أكتوبر 1973، أعلن الملك فيصل "أن على الولايات المتحدة إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة"[80]، بعد الحرب كرر الملك فيصل تحذيراته إلى الولايات المتحدة حيث بعث رسالة إلى الرئيس الأمريكي أبلغه فيها "أن المملكة العربية السعودية ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، كما أنها ستوقف صادرتها النفطية إذا ثبت اشتراك الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل في القتال الدائر في المنطقة العربية"[81]، لم تستجيب الولايات المتحدة للطلب السعودي بوقف امدادات الأسلحة إلى الكيان الصهيوني، بل بدأت بفتح جسر جوي ضخم لإمداد الكيان الصهيوني بما يحتاجه من أسلحة وذخائر[82].

الأمر الذي دفع ممثلي الأقطار العربية المنتجة للنفط للاجتماع في الكويت في يومي 16، 17 أكتوبر 1973، وتوصلوا إلى رفع أسعار النفط 17% كما قرر خفض إنتاج النفط بنسبة 5% شهرياً لحين انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي المحتلة، وفي 18 أكتوبر 1973 قلصت السعودية الإنتاج بنسبة 10% دفعة واحدة وقررت الاستمرار في سياسة التخفيض بعد ذلك شهرياً بمعدلات تحدد في وقته، وجاء الرد الأمريكي على هذا الإجراء في 19 أكتوبر 1973 بطلب

---

[77] المرجع السابق

[5] Wayne Wilcox، "American foreign policy: A year of Mixed fortunes" in petrled Johnes، The international year book of Foreign policy Analysis، vol.1، London :croom helm، 1974، p. 71.

[1] جريسون، مرجع سابق، ص 110 .

[2] Odah sultan، op. cit، p. 331.

[3] صحيفة اجيال الكويتية، 14 تشرين الاول، 1973.

[4] نوري عبدالحميد خليل، "ام المعارك والسياسة الأمريكية تجاه النفط العربي"، مجلة ام المعارك، عدد 4، 1995، ص 138.

الرئيس نيكسون من الكونجرس تخصيص مساعدات بقيمة 2،2 بليون دولار للكيان الصهيوني لتعويضه عن خسائره في الحرب[83].

وفي 20 أكتوبر 1973، أعلن الملك فيصل قرار السعودية الانضمام إلى الحظر النفطي على الغرب دعماً للموقف العربي في حرب أكتوبر 1973، قائلاً "نظراً لزيادة المساعدات العسكرية الأمريكية للكيان الصهيوني فقد قررت المملكة العربية السعودية وقف كل الصادرات النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب اتخاذها مثل هذا الموقف"[84]. كما أشار إلى أن "الانحياز الأمريكي لإسرائيل ضد العرب يجعل من الصعب جداً بالنسبة لنا أن نواصل تزويد الولايات المتحدة بالنفط أو حتي أن نبقي على صداقتنا معها"[85] وقد أعلنت الدول العربية تباعاً وقف تصدير البترول إلى الولايات المتحدة، ومن ثم إلى هولندا، التي اتخذت موقفاً موالياً لإسرائيل ، كما فرض حظر على تصدير النفط الخام لمعامل التكرير التي تصدر مشتقات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو تبيعها إلى الأسطول البحري الحربي الأمريكي، وقد وضعت المقاطعة النفطية الولايات المتحدة الأمريكية في مأزق صعب.

وحول تداعيات قرار حظر النفط على الولايات المتحدة، كان القرار صدمة كبيرة للحكومة الأمريكية وخاصة لوزير الخارجية الأمريكي كسنجر آنذاك، الذي رأى أن ما أقدمت عليه الدول العربية هو (إجراء ابتزازي) يصل إلى درجة الحرب وأن النظام الاقتصادي العالمي مهدد بالإنهيار[86]. فلم يكن من السهل على الولايات المتحدة أن تواجه أمر كهذا، فقد كانت تشتري من السعودية حوالى 500 ألف برميل يومياً، أي حوالى 3% من إجمالي الاستهلاك الأمريكي، وهذه النسبة مضافاً إليها التخفيض والحظر اللذان فرضتهما الأقطار العربية الأخرى، جعل الولايات المتحدة تعاني من عجز يقدر بنحو 12% من إجمالي إمداداتها النفطية[87]، أي أنها خسرت ما يقارب من 1،3 مليون برميل يومياً كانت تأتي من الأقطار العربية[88] وفي ديسمبر 1973، قررت دول منظمة " الأوبك " إلغاء القرار القاضي بتخفيض إنتاج النفط بنسبة 5%، إلا أن حظر التصدير إلى الولايات المتحدة وهولندا بقي قائما إلى فترة من الوقت.

---

(5) Alexander Bligh، "From prince toking: royal succession in the house of Saudi in twentieth century"، New York، 1985، p. 198.

(6) Geoge Lenczowski، "Middle East oil in a revolutionary Age"، Washington D.C: American Enterprise institute for public policy Research 1976، p. 14.

(85) العلاقات الأمريكية السعودية: تحالف دائم واختلافات طارئة، موقع بي بي سي العربية، 22 مايو 2017 http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070

(86) وداد خضير الشتيوي، مرجع سابق، ص 210.

(87) جريسون، مرجع سابق، ص 117.

(88) عبدالعزيز العجيزي، "أزمة الطاقة والمتغيرات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 41، 1975.

وبعد تحقيق فك الاشتباك المصري – الصهيوني بين قواتها في 18 يناير 1974، حدث تحول هام في السياسة النفطية السعودية، وأعلنت السعودية استعدادها لاتخاذ خطوات لخفض سعر النفط ومن الواضح تماماً أن تغيير الموقف السعودي تجاه الولايات المتحدة قد نبع مما اعتبرته السعودية موقفاً أمريكياً ايجابياً لدورها في عقد اتفاق فك الاشتباك والضغط على إسرائيل لإجبارها على التفاوض مع سوريا حول مرتفعات الجولان وحرصها - حسب وجهة النظر السعودية - على حل الصراع العربي الصهيوني. وبالفعل، تم الإعلان عن رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة والدول الغربية في 8 مارس 1974[89].

ويتضح مما سبق، أن استخدام سلاح النفط كان ناجحاً مع الولايات المتحدة وبشكل رئيسي حينما كان صانعو السياسة في الولايات المتحدة يسيرون في نفس الاتجاه الذي ترغب فيه السعودية ووفقاً للاعتبارات الاستراتيجية الكبيرة[90]. وعلى أية حال، فقد غير استخدام سلاح النفط وضع المملكة العربية السعودية الدولي والإقليمي بشكل أساسي ووضعها موضع بالغ الأهمية في داخل "الأوبك" ودفعها إلى مواجهة صريحة مع الولايات المتحدة لأول مرة وألقى على عاتقها دوراً قيادياً في المنطقة العربية كما ساعد إلغاء الحظر على عودة الانفراج في العلاقات السعودية - الأمريكية وإزالة التوتر، وتأكيداً على ذلك، ففي 8 يونيو 1974 قدمت الحكومة السعودية على توقيع سلسلة من الاتفاقيات مع الحكومة الأمريكية تضمن استمرار المشتريات العسكرية السعودية، وفي 14 يونيو 1974 وقعت اتفاقية لتدريب أفراد الحرس الوطني السعودي على يد مدربين من الولايات المتحدة بكلفة مقدراها 335 مليون دولار، ولم تقتصر هذه الاتفاقيات على المجال العسكري فقط بل تم التوصل إلى اتفاقية ثنائية حول التعاون الاقتصادي أيضاً، في 5 يونيو 1974 والتي بموجبها تقوم الولايات المتحدة بمساعدة السعودية في ميدان التصنيع، وفي 9 يونيو 1974 تم توقيع اتفاقية نقل 60% من أسهم شركة أرامكو إلى السعودية[91]، وفي 14 يونيو 1974 قام الرئيس الأمريكي نيكسون بزيارة إلى السعودية، وكان أول رئيس أمريكي يزور السعودية[92]إلا أن زيارة نيكسون إلى السعودية، ورغم التصريحات الودية المتبادلة، لم تحقق شيء يعتد به[93].

ومع تولي الرئيس الأمريكي الجديد فورد، وفي 16 اغسطس 1974 نبه الملك فيصل إلى أنه إذا لم تغير الولايات المتحدة سياستها تجاه الكيان الصهيوني فستكون المملكة العربية السعودية

---

(89) عبدالرزاق محمد أسود، "الموسوعة الفلسطينية"، المجلد الثالث، بيروت، الدار العربية للموسوعات، د.ت، ص 975.

(2) William Powell،" Saudi Arabia and its Royal Family"،U.S 1982، op .cit، p. 96.

(91) The New York Times in 9-6-1974.

(92) بنسون لي جريس، "العلاقات السعودية - الأمريكية في البدء كان النفط"، ترجمة سعد هجرس، القاهرة: دار سينا للنشر، الطبعة الاولي، 1991، ص 120.

(93) المرجع السابق، ص 121.

مرغمة على تعديل سياستها، وإزاء عدم تغيير السياسة الأمريكية حول موضوع القدس والانسحاب الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة قرر الملك فيصل سحباً متدرجاً لاحتياط الذهب الذي أودعه في الولايات المتحدة وإلغاء خطط بيع النفط السعودي بالمزاد المعلن والتي كان الهدف منها تخفيض الأسعار[94].

وقد مرت العلاقات السعودية – الأمريكية بفترة توتر عقب تصريحات الرئيس فورد ووزير الخارجية الأمريكي هنري كسنجر في مطلع 1975 عن احتمال استخدام الحل العسكري واللجوء إلى القوة إذا قامت المملكة السعودية بحظر نفطي آخر وقد صرح الملك فيصل بأنه يشعر بخيبة أمل تجاه تصريحات كيسنجر وأعرب عن استيائه من التهديدات الأمريكية وقال "نحن لا نرغب مطلقاً في فرض حظر نفطي ضد أحد ونرجو ألا تضطرنا الظروف مرة أخرى لعمل شيء لا نرغب فيه ... نحن لا نتصور أن حكومة عاقلة ستورط العالم في خراب مدمر ولا نعتقد أن مسؤولاً أمريكياً يفكر في ذلك"[95]. واستمر التوتر في العلاقات حتى قام كيسنجر بزيارة إلى السعودية في 15 شباط/فبراير 1975 لإزالة التوتر والتأكيد على أن العلاقات بين البلدين قائمة على التعاون لا على المجابهة وعدم وجود مماطلة أمريكية لإنهاء الصراع العربي – الصهيوني وأن ما نشر من أنباء عن إمكانية التدخل العسكري وغيره هي محض هراء وكرد فعل لهذه الزيارة، أعلنت الحكومة السعودية أنها تثق بوعود واشنطن، إلا أن موقف الملك فيصل ظل ثابتاً من ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة والانسحاب من جميع الأراضي العربية 1967.

واعتباراً من منتصف السبعينات، مثلت السعودية أكبر مصدر ومستورد في الشرق الأوسط للولايات المتحدة. وفي نهاية السبعينات، احتلت البضائع الأمريكية المرتبة الأولى من حجم الواردات السعودية (18،6% في 1977 و15،4% في 1978)[96] وعليه، تعززت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وأصبحت السعودية أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ومع اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية عام1979، أسهمت الثورة الإيرانية وتحول إيران إلى دولة معادية للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، والغزو السوفيتي لإيران في دفع العلاقات الأمريكية-السعودية إلى مرحلة أكثر عمقاً، وبرزت قضايا استراتيجية للتعاون فيما بينهما وحتى عام 1990 تخطت الدفاع المباشر عن أمن الخليج العربي إلى احتواء النفوذ السوفيتي في افغانستان، وقامت المملكة بدور هام في هذا الشأن فقد عززت الولايات المتحدة

---

(1) The New York times in 10–9–1974.

(95) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، ص 175.

(3) أحمد يوسف احمد، "أسلوب القوة في مواجهه سلاح البترول العربي"، مجلة السياسة الدولية، عدد ٤١، يوليو١٩٧٥، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،مصر، ص 103.

خلال تلك الفترة من التزامها "الصارم" تجاه أمن الخليج وبصفة خاصة أمن المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال مبدأ "كارتر"[97] الذي تولت بموجبه - لأول مرة – المسؤولية المباشرة في الدفاع عن أمن الخليج ومصالحة النفطية عبر ما اطلقت عليه بعض الكتابات الـ muscular response القائم على التواجد العسكري المباشر لها في المنطقة من خلال إنشاء وحدة الدفاع المشترك Tampa وما ارتبط بها من نشر حاملات طائرات وسفن إمداد في الخليج العربي وتعزيز استفادة قواتها المحاربة من المنشآت العسكرية في دول الخليج وعلى رأسها المملكة وبالرغم من انخراطها المباشر في المنطقة، فقد استمرت الولايات المتحدة في سياسة تعزيز القدرات العسكرية للمملكة عبر برنامج المساعدات العسكرية ITEM حتي عام 1976 وكذلك السماح بإبرام صفقات أسلحة كبيرة معها لاسيما بعد قرار المملكة بإنشاء قاعدة الملك سعود الجوية واختيار الولايات المتحدة كممول وحيد لكافة الاحتياجات العسكرية للقاعدة[98].

وبينما قام "مبدأ كارتر" على تأكيد التزام الولايات المتحدة باستخدام كافة السبل للدفاع عن أمن الخليج والأمن الخارجي للمملكة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، فقد تعهد الرئيس ريجان بالدفاع عن الأمن الداخلي للمملكة في مواجهة النظام الإيراني حيث صرح في الأول من أكتوبر عام 1981 للصحفيين "بأن الولايات المتحدة لن تسمح بأي حال من الأحوال بأن يتم إزاحة النظام السعودي بالطريقة التي أزيح بها نظام الشاه"، وأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام محاولات أي قوى خارجية تمنع تدفقات النفط السعودي، وتعهدت إدارة ريجان كذلك بحماية المملكة من تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية ولاسيما على تدفقات النفط السعودي.

وفي إطار تعزيز تسليح المملكة العربية السعودية، وافقت الإدارة الأمريكية في عام 1981 على صفقات أسلحة للمملكة بلغت قيمتها 5،8 مليار دولار، شملت أسلحة متنوعة ومتطورة من بينها أجهزة إنذار مبكر وطائرات استطلاع وصواريخ ورادارات أرضية، كما توسعت هذه الإدارة في إيفاد خبراء لتدريب القوات العسكرية على الأسلحة الحديثة[99].

وعليه، يمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة اتسمت بقدر أكبر من التعقيد والعمق تجاه المملكة العربية السعودية، وبينما استمر هدف تلك السياسة التصدي لمحاولات القوي الخارجية في الإقليم وخارجه (إيران والاتحاد السوفيتي) من السيطرة أو تهديد المصادر النفطية للمملكة، فقد طرأ عليها هدف جديد ناتج عن أزمة الحظر

---

(1) مبدأ كارتر: ربط أمن الخليج ومن ضمنه السعودية بأمن الولايات المتحدة وسهل الطريق لمزيد من التعاون الامريكي السعودي العسكري والجوي طوال حقبة الثمانيات.

(2) محمد على محمد التميم، "العلاقات السعودية - الأمريكية 1964 - 1975"، مرجع سابق.

(3) Bradely Bowman، "Realism and idealism: US Policy toward Saudi Arabia، from the cold war to Today"، parameters، winter 2005-2006، pp.91-105.

النفطي تمثل في العمل تقليص نصيب المملكة في الواردات الأمريكية من النفط والعمل على تحييد دور النفط كسلاح سياسي والتأكيد على طبيعته الاقتصادية البحتة.

المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية-السعودية من حرب الخليج الثانية إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الفترة من (1990 - 2001):

مع الغزو العراقي للكويت 1990، بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقات بين البلدين، فمع انتهاء الحرب الباردة واختفاء التهديد المشترك المتمثل في التصدي لمحاولات امتداد النفوذ السوفيتي إلى منطقة الخليج العربي، عكفت إدارة بوش الأب على مراجعة سياستها تجاه منطقة الخليج العربي لبلورة سياسة تتسق والمتغيرات التي اختفت أو ظهرت مع انتهاء الحرب الباردة لاسيما تراجع التهديد السوفيتي للمنطقة والتقارب الأمريكي مع العراق خلال الحرب العراقية – الإيرانية، والمصالح الأمريكية التي بدأت تظهر وتتزايد في العراق وفي مقدمتها المصالح النفطية للشركات الأمريكية، لكن الغزو العراقي للكويت في صباح يوم 2 من أغسطس عام 1990، دفع بالولايات المتحدة إلى اعتبار "العراق" عامل تهديد جديد لمصالحها في المنطقة وبالتالي، كان أمن وسيادة المملكة العربية السعودية ومواردها النفطية أول ما أعربت الولايات المتحدة عن قلقها بشأنه صباح يوم الغزو وليس المصالح الأمريكية النفطية في الكويت أو العراق، فأعرب الرئيس بوش الأب خلال اجتماع مجلس الأمن القومي الذي عقد صباح يوم الغزو عن "انزعاج الولايات المتحدة البالغ على أمن المملكة العربية السعودية وإمدادات النفط، ولاسيما المنطقة الشرقية والإحساء بوصفهما عرُضة للتهديد المباشر، في حال توجه القوات العراقية من الكويت باتجاه المملكة حيث ستكون تلك المنطقة أولي المناطق التي ستواجهها. وفي حال تمكنت القوات العراقية من السيطرة عليها، يكون العراق قد سيطر على 25% من الاحتياطات النفطية في العالم "مما سيمكن العراق في حال سيطرتها على الموارد النفطية للملكة العربية السعودية – على املاء أولوياته على السوق العالمي للنفط"[100]، وأكد الرئيس بوش الأب في كافة التوجيهات Directives الصادرة عن مجلس الأمن القومي الأمريكي خلال فترة الأزمة على أن هذا الغزو يمثل تهديداً خطيراً على سيادة الدول الصديقة للولايات المتحدة في المنطقة وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية، وبناء عليه كانت أولى التعليمات التي أصدرها الرئيس "بوش الأب" في اليوم التالي للغزو هو تكليف وزارة الدفاع الأمريكية ببلورة خطة الدفاع عن حقول النفط السعودية، وفي 8 أغسطس 1990 علل الرئيس بوش الأب قرار إدارته باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية

(100) تغاريد أنور السيد الجويلي، مرجع سابق، ص 140.

لإخراج القوات العراقية من الكويت قائلاً "أن الدفاع عن سيادة المملكة العربية السعودية يمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة"[101].

وكانت الإدارة الأمريكية قد اتخذت يوم 6 اغسطس قرارها بنشر قوات أمريكية محاربة في المملكة العربية السعودية بوصفها الوسيلة الأكثر فاعلية في الدفاع عنها في مواجهة أي محاولات اعتداء من قبل القوات العراقية، غير أن الملك فهد تردد في الموافقة على المطلب الأمريكي بنشر قوات محاربة على أراضي المملكة، انطلاقاً من موقف بلاده التقليدي الرافض لتواجد قوات أجنبية مباشرة خوفاً من إثارة الرأي العام والقوى الأكثر محافظة فيها، وحرصاً على إقناع الملك فهد بالاستجابة لمطلب الولايات المتحدة، أرسل الرئيس الأمريكي وزير دفاعه ديك تشيني إلى المملكة يوم 6 أغسطس لإقناع الملك بوجود حاجة ملحة للقيام بعمل عسكري ضد العراق ونشر قوات محاربة في المملكة لضمان حمايتها في مواجهة القوات العراقية، وعقب موافقة الملك فهد على نشر تلك القوات على الأراضي السعودية شريطة انسحابها بمجرد زوال التهديد العراقي بدأت الولايات المتحدة في نشر قواتها في الخليج والمملكة العربية السعودية، وبلغ عدد تلك القوات 250 الف جندي من الوحدات 82 والـ 24 و101 فضلاً عن ارسال حاملتي طائرات إلى الخليج على متنهما مائة طائرة مقاتلة وحاملاتي طائرات[102].

وفي سبيل تعويض النقص في الإمدادات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة توقف الإمدادات الكويتية والعراقية للسوق العالمي وللسوق الأمريكي، وخوفاً من تعرض اقتصادها لتهديد خطير وكذلك الاقتصاد العالمي، فالولايات المتحدة تستورد نحو نصف احتياجاتها النفطية من الخارج، فإن الإدارة الأمريكية دعت الدول المنتجة للنفط إلى زيادة إنتاجها لتعويض الخسائر، وبالفعل سارعت المملكة للاستجابة لدعوة الإدارة الأمريكية في سبتمبر 1990 عقب فرض مجلس الأمن العقوبات على قطاعي النفط العراقي والكويتي في أعقاب الغزو العراقي للكويت، وقامت بزيادة طاقتها الإنتاجية بنحو 50% للحد من الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار النفط خلال الأزمة حيث بلغ سعر البرميل نحو 40 دولار للبرميل ودفعت بالأسعار مرة أخرى إلى الانخفاض إلى 20 دولار للبرميل[103].

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية تمكنت نتيجة زيادة إنتاجها خلال تلك الأزمة من تعزيز مكانتها في السوق العالمي للنفط حيث أدى ذلك إلى زيادة حصتها الإنتاجية في

---

(1) Ehsan Ahrari، "Saudi Arabia: A summering cauldron of instability?"، the Brown journal of world affairs، Summer/Fall 1999، pp. 209-222.

(2) Ahmed Mahdi ،"US Foreign policy And Energy Resources during the George W.Bush Administration" ،the university of Birmingham،ph.D، 2010، PP. 47-62.

(1) Ahmed Mahdi، op.cit، p.67.

أوبك لتصل إلى نحو 36% من إجمالي الطاقة الإنتاجية للمنظمة في مارس 1991، ورسخ هذا التدخل من أهمية دور المملكة كـ"عامل استقرار" وموازن للسوق العالمي للنفط.

وقد تحملت المملكة العربية السعودية والكويت كذلك العبء الأكبر من تكاليف العمل العسكري ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية، حيث تحملت الدولتين 30 مليار دولار من إجمالي 40 مليار دولار، بينما تحملت الولايات المتحدة الـ10 مليار دولار المتبقية[104].

مع نهاية الغزو العراقي للكويت وخلال هذه المرحلة، كان واضحا التزام الولايات المتحدة بأمن المملكة العربية السعودية، كما سعت الولايات المتحدة لحماية مصالحها الاستراتيجية وكانت المملكة أهم أدوات حماية هذه المصالح[105].

وعن تداعيات حرب الخليج الثانية (1990 - 1991) على العلاقات الأمريكية – السعودية، يمكن القول أن حرب الخليج الثانية كانت مصدراً لتوجيه العديد من الانتقادات للنظام السعودي، وخاصة من جانب بعض التيارات الإسلامية التي رأت في سياسات هذا النظام سبباً في وجود القوات الأمريكية في المنطقة، وترسيخ وجودها من خلال القواعد العسكرية والاتفاقات الأمنية التي وقعتها مع دول الخليج، كما رأت في هذا الوجود تدنيساً للأراضي المقدسة وانتهاكاً لحرماتها، ولذلك دخلت في مرحلة صراعية ضد النظام السعودي من ناحية، والمصالح الأمريكية في المنطقة، من ناحية أخرى حدث تراجع لدور المملكة الإقليمي، فمع انهيار الاتحاد السوفيتي، أزالت حرب الخليج الحواجز التقليدية للوجود الغربي المباشر في منطقة الخليج، وتحملت الولايات المتحدة المسئولية المباشرة عن المنطقة، الأمر الذي خفف من الحاجة إلى وكلاء إقليميين، بل وزاد من إتهام الحلفاء الإقليميين بالعمالة للولايات المتحدة[106].

وقد برز التحدي الأخطر داخلياً، مع ظهور معارضة إسلامية أكثر انتشاراً داخل المملكة، وكانت قمة التصعيد من جانب هذه المعارضة في تفجيرات الخُبر، في يونيو 1996م، والتي راح ضحيتها عشرات الجنود الأمريكيين في المملكة، حيث كرست هذه التفجيرات قوة التيار الإسلامي المضاد للولايات المتحدة ليصبح أكثر ثورية وجاذبية لدى قطاعات عريضة من المواطنين، ترى أن الأمريكيين بدعمهم للأنظمة الحاكمة، يقضون على فرص إطلاق الحريات والديمقراطيات، هذا بجانب التأثير الفكري والثقافي لمنظومة القيم التي يحاول الأمريكيون إقرارها في المجتمعات الإسلامية، وعلى الرغم من إدراك الإدارة الأمريكية لهذه الاعتبارات إلا أنها لم تكترث لحالة الرفض الشعبي لوجود قواتها، وعمدت إلى وصم الناشطين ضد سياساتها وممارساتها "بالإرهاب".

---

(2) Ehsan Ahrari، op. cit، pp .42 – 46.

(105) عصام عبدالشافي، مرجع سابق.

(4) Alfred B. Prados، "Saudi Arabia-post-war Issues and U.S Relations"، Foreign Affairs and National Defense Division، December، 1996، p. 13.

فكانت المواجهة حتمية بين الطرفين، وتحول العمل الإسلامي المسلح إلى استهداف المصالح الأمريكية ليس فقط داخل المملكة، ولكن العديد من مناطق العالم[107].

وبوجه عام، بعد انتهاء فترة "جورج بوش الأب" فإن العلاقات السعودية - الأمريكية خلال تولي الرئيس بيل كلينتون (1993 – 2000) شابها نوع من البرود، لدرجة تم وصفها بأنها تشبه طائرة يقودها الطيار الآلي[108] ويعزى ذلك إلى تركيز كلينتون على المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية، والسياسة الداخلية ونشر الديمقراطية من جهة وتبنيه لسياسة "الاحتواء المزدوج" ضد كل من إيران والعراق[109]، كما ان التغيرات العالمية الممثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي وغيابه كمهدد لمصالح وأمن كلا البلدين برزت كعامل رئيسي في برود العلاقة[110].

ومع تولي "جورج بوش الابن" الحكم في الولايات المتحدة في 20 يناير2001، أعربت السعودية عن أملها في عودة العلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة، والسير على نهج أبيه "بوش الأب" بالالتزام بالدفاع عن أمن السعودية إلا أن التغيرات الإقليمية والأحداث الدولية أدت إلى تمهيد الطريق أمام توتر العلاقات بشكل غير مسبوق، فمع اندلاع انتفاضة الأقصى 2001 وتصاعد حدة الأحداث في الأراضي الفلسطينية توترت العلاقات الأمريكية – السعودية على ضوء انحياز الإدارة الأمريكية كلياً للإسرائيليين، وأرسل الامير "عبدالله " ولي العهد آنذاك رسالة سرية إلى الإدارة الأمريكية، محذراً أنه لن يسمح لنفسه أن يصبح "شاه إيران"[111].

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية السعودية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001:

يستعرض هذا المبحث أهم الأحداث والقضايا في العلاقات الأمريكية-السعودية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي شكلت مرحلة فاصلة في العلاقات بين البلدين وحدوث تحول جذري في توجهات السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول : (الفترة من نهاية 2001 وحتي 2007) فترة حكم جورج بوش الابن والثاني: (من 2008 وحتي 2016) انتهاء عهد الرئيس باراك أوباما.

المطلب الأول: الفترة من (نهاية 2001 - 2007) فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن:

عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، شهدت هذه المرحلة توتر في العلاقات الأمريكية- السعودية وصل إلى أعلى درجاته ومع توجيه الاتهام لتنظيم القاعدة الذي يقوده أسامة بن لادن والذي يحمل الجنسية السعودية وكذلك لخمسة عشر سعودياً أخرين تعرضت

---

(1) فتحي العفيفي، "الخليج العربي - النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003، ص ص 196-204.

(2) Bronson، Ibid، P. 5.

(109) خالد رجب سعيد الزهراني، "تداعيات ازمة سبتمبر 2001 على العلاقات السعودية – الأمريكية: دراسة في الادارة السعودية اللازمة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001، ص 98.

(110) امنه ابراهيم القرم، مرجع سابق، ص 88.

(5) Robert G. Kaiser and David B. Ottaway، "Saudi leader'S anger revealed shaky ties"، Washington post، Sunday، Feb 10، 2002.

المملكة لضغوط كبيرة، وانتقادات واسعة، ليس فقط من أعضاء الإدارة الأمريكية، ولكن أيضاً تيارات وقطاعات فاعلة في المجتمع الأمريكي، لتكشف هذه الأحداث عن الصورة الحقيقية للمملكة العربية السعودية، التي رغم كونها حليف استراتيجي للولايات المتحدة منذ أربعينات القرن العشرين إلا أن ذلك لم يكف لتغيير الصورة الذهنية للعرب والمسلمين في المجتمع الأمريكي، هذه الصورة التي تنطلق من جذور دينية صراعية[112]، حتي أن حدة الانتقادات الصريحة لنظام الحكم السعودي ذهبت في بعض الأحيان إلى وصف السعودية بأنها عدو للولايات المتحدة[113].

وعلى الرغم من أن الفترة التالية مباشرة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت حافلة بالمواقف والتصريحات والدراسات الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية إلا أن الإدارة الأمريكية على المستوي الرسمي، تبنت نهجاً هادئاً وغير تصعيدي تجاه المملكة العربية السعودية ونأت بنفسها عما تضمنته التقارير التي حملت المملكة مسئولية مباشرة في دعم الإرهاب، وصدر بيان من وزارة الخارجية الأمريكية نافياً الاتهامات الموجهة للسعودية بالتواطؤ في تجفيف مصادر تمويل الجماعات المتشددة، معبراً عن امتنان الولايات المتحدة للمملكة بسبب الخطوات التي قامت بها في هذا الاتجاه[114].

وبررت العديد من الكتابات تبني إدارة "بوش الابن" لهذا النهج الهادئ والمتزن تجاه المملكة في الوقت الذي سارعت إلى اتخاذ سياسات عنيفة في مواجهة دول أخرى، لم يكن لها علاقة واضحة أو مبررة لهجمات سبتمبر مثل "العراق" وسعت إلى إيجاد أي رابط لها بالقاعدة، برغبة تلك الإدارة في أن تقوم المملكة بدور فعال في تحقيق التوازن في السوق العالمي للنفط وتهدئة سعر النفط في أعقاب تلك الهجمات حيث ارتفع سعر برميل النفط في اليوم التالي للهجمات إلى 28 دولار مقابل 20 دولار في اليوم السابق لها، وبالفعل سارعت المملكة ابتداء من اليوم التالي للهجمات ولمدة أسبوعين، بإرسال نصف مليون برميل للولايات المتحدة، متجاهلة حصتها المقررة في أوبك، مما أدى إلى تراجع سعر النفط إلى 20 دولار مرة أخرى[115].

وعليه، يمكن القول أن الموقف الرسمي الأمريكي لم يحمل السعودية مسئولية مباشرة في وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وإن كانت ثمة تلميحات رسمية وغير رسمية ألقت بالمسئولية على المملكة بشكل غير مباشر ودعت إلى مراجعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه

---

[112] عصام عبدالشافي، مرجع سابق، ص 225.

(2) Robert Baer، "sleeping with the devil: how washington sold our soul for Saudi crude"، New york: three Rivers press، 2004.

(1) Alfred Prados، "Saudi Arabia: background and U.S relations" Washington D.C، library of congress، March 2001، p.p. 5-12.

[115] تغاريد أنور السيد الجويلي، مرجع سابق، ص 157.

السعودية، والدعوة إلى إعادة هيكلة الأوضاع السياسية والاجتماعية في السعودية بحيث لا توفر بيئة جيدة لنمو الأفكار المتشددة التي قد تشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي[116].

وبخلاف قضية التعاون في الحملة المزعومة على الإرهاب لم تستجد قضايا أخرى هامة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر 2001، سوى الحديث عن "الإصلاح" على كل المستويات داخل المملكة سواء من خلال الاصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي حتي لا تكون المملكة بيئة خصبة لنمو الإرهاب ومعقل للمتطرفين وظلت القضايا الاقتصادية والإقليمية المعتادة وعلى رأسها الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي قضايا ثانوية للسياسة الأمريكية تجاه المملكة، وبالرغم من إدراك الإدارة الأمريكية في عهد "بوش الابن" أن السياسة الأمريكية تجاه ذلك الصراع أحد أسباب العداء والكراهية للولايات المتحدة في المملكة والمنطقة ككل، لم تدخل الإدارة أو تخطو خطوات جادة في إطار "عملية التسوية" بخلاف دعم ما يسمى "خريطة الطريق" والإعلان الشفهي المتكرر عن تأييد عمليات التسوية بدون أي خطوات ملموسة ومع تبني الملك عبدالله "للمبادرة العربية" التي انطلقت من قبول إسرائيل للانسحاب إلى حدود ما قبل 1967 في مقابل اعتراف كافة أعضاء الجامعة العربية بإسرائيل، ولقد لقيت المبادرة ترحيباً من إدارة بوش كونها تدعم سياستها في عملية التسوية وفقا "لخريطة الطريق" وحل الدولتين[117].

لقد اثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 انقلاباً في السياسات الأمريكية في المنطقة، ويمكن تحديد ثلاث عناصر رئيسية حاكمة للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط خلال هذه الفترة وهي أولاً: الحرب ضد الإرهاب، ثانياً: مكافحة انتشار الأسلحة النووية، ثالثاً: عملية التحول الديمقراطي في دول المنطقة العربية[118].

وعن تداعيات العلاقات السعودية – الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر برزت ثلاث قضايا:

أولاها رفض الرياض أن تشارك في الحربين اللتين شنتهما واشنطن وحلفائها على افغانستان خريف 2001 والعراق ربيع 2003، وذلك في إطار الحملة الدولية الواسعة بقيادة الولايات المتحدة المزعومة ضد الإرهاب وعلى الرغم من أن السعودية أعلنت معارضتها لقرار الحرب على العراق 2003 وعدم اشتراكها، إلا أنها وافقت بشكل غير رسمي على تعاون ودعم لوجستي للقوات الأمريكية، ومن ضمنها السماح لها القيام بعمليات التزود بالوقود والاستطلاع

---

[116] لبني عبدالله محمد على يسن عبدالله، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية" ،المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 25 يوليو 2015.

[1] تغاريد أنور السيد الجويلي، مرجع سابق، ص173.

[118] مروان بشارة، "أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سياسات عربية، الدوحة، قطر، عدد1، مارس 2013.

والمراقبة والهبوط والتحليق، وعمليات نقل المهام من القواعد الأمريكية في السعودية، وقد ساهمت الحرب الأمريكية على العراق في تهدئة التوتر الذي شاب العلاقات الأمريكية - السعودية، خاصة بعد أن تورطت الولايات المتحدة في العراق وباتت في حاجة ماسة لمساندة السعودية غيرها من دول الجوار من أجل تحسين الأوضاع وتوفير مخرج آمن لقواتها من هناك، من ناحيته حاولت المملكة التنسيق مع الولايات المتحدة بعد الغزو لضمان استقرار الأوضاع في العراق وتأثير ذلك على أمن المملكة وضمان استقلالية العراق عن النفوذ الإيراني.

أما الثانية فكانت تتعلق باستجابة الحكومة السعودية للضغوط الأمريكية في موضوع "الإصلاح" على الصعيدين الثقافي والاقتصادي مع إبداء انفتاح محدود على صعيد الإصلاح السياسي.

أما القضية الثالثة فتتعلق بقيام الرياض بإعادة النظر في علاقاتها العسكرية مع واشنطن وصولاً إلى طلبها أن تغادر القوات الأمريكية الأراضي السعودية "قاعدة الظهران" لسببين أحداهما التحولات في السياسة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي نقلت المملكة من موضع الصديق والشريك للولايات المتحدة إلى موضع الاتهام ودعم "الإرهاب" والآخر سحب الذرائع من تنظيم القاعدة والتيارات السلفية الجهادية الأخرى التي اتخذت من الوجود الأمريكي في أراضي شبه الجزيرة العربية دوماً مبرراً لانتقاد النظام السعودي[119].

وحول قضية "سحب القوات الأمريكية من الأراضي السعودية"، ففي أواخر نيسان / إبريل 2003 أعلن مسؤولون أمريكيون عن نقل مقر القيادة الجوية الأمريكية لمنطقة الخليج من قاعدة "الامير سلطان" في السعودية إلى "قاعدة العديد" في قطر، ورأى البعض في ذلك تفككاً في علاقة التحالف الأمريكية السعودية، وأن واشنطن بقرارها سحب القوات من السعودية إنما تعاقب الرياض لأنها لم تدعم المجهود العسكري الأمريكي بصورة كافية أثناء حرب العراق 2003، وأن الرياض لن تكون بعد ذلك هي الحليف الإقليمي والاستراتيجي لواشنطن، كما أن الأسرة الحاكمة السعودية لن يكون بوسعها في المستقبل الاعتماد على الدعم الأمريكي المطلق لها، بعد أن تغيرت أولويات الولايات المتحدة بعد أحداث أيلول / سبتمبر 2001، وبعد الإطاحة بالنظام العراقي ربيع 2003[120].

بيد أن رأي آخر، ذهب إلى أن مسألة سحب القوات الأمريكية من السعودية لا تعكس بالضرورة أزمة في علاقات البلدين، بقدر ما تعكس اتفاقاً بينهما على مغادرة القوات بعد أن انتهى مبرر وجودها الرئيس، وهو مراقبة الأجواء العراقية حسب قرارات الأمم المتحدة، كما أن هذا

---

(1) Tim Niblock، "the Us – Saudi alliance: a crisis over come?"، Journal of Social Affairs،Emirates، Vol. 23، No. 89، Spring 2006، p.p. 49 – 56 .

(2) Scott Macleod، "Why The U.S is pulling out of Saudi Arabia?" ،Time، 29/4/2003 & 30/4/2003.

الإجراء يتماشى مع الرغبة الأمريكية في إعادة نشر قواتها وخفضها، بوصفهما جزءاً من إعادة تخطيط التواجد الأمريكي العسكري في العالم، بحيث تتبلور صيغ مختلفة من الوجود الفعلي إلى الوجود الرمزي في وسط وغرب آسيا ومنطقة القرن الأفريقي وتكشف هذه الخريطة الجديدة عن الترابط بين أهداف "الحرب على الإرهاب" وتطبيق استراتيجية "الحرب الوقائية" في المناطق التي تعتبرها واشنطن مصدراً لتهديدات محتملة من جهة، وبين المساعي الأمريكية لنزع أسلحة الدمار الشامل بالقوة العسكرية من جهة أخرى[121].

وعلى أي حال، فإن العلاقات الأمريكية - السعودية، خلال هذه الفترة كانت تتسم بالتوتر الذي وصل لدرجة التأزم، وكان سحب القوات الأمريكية، أحد مؤشرات هذا التأزم. أيضاً، برز مشروع قانون محاسبة السعودية كأحد مؤشرات توتر العلاقات الأمريكية السعودية: ففي نوفمبر 2003، اقترح بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي مشروع جديد أطلق عليه "قانون محاسبة السعودية" والذي دعا السعودية للقضاء على ما أسماه "الجماعات السعودية الإرهابية" وأن تثبت الحكومة السعودية قيامها بإيقاف تحويل الأموال والتبرعات من أفراد أو جماعات أو منظمات إلى ما أسماه "الجماعات الإرهابية المتشددة خارج المملكة وداخلها"، كما طالب المشروع، الذي طرحه النائب "أرلين سبكتر" الرئيس بوش بتقديم ما يفيد بتعاون المملكة مع مجموعة كبيرة وصادقة من الشروط المتعلقة بالحرب على الإرهاب، وإذ لم يقم الرئيس بتقديم ذلك فإنه سيتم فرض عقوبات على السعودية منها، خفض تصدير المواد المتعلقة بالشئون العسكرية وتحديد سفر الدبلوماسيين السعوديين، وهو ما ينطبق على مقر بعثة السعودية لدى الأمم المتحدة في نيويورك وقنصلياتها، وخفض بيع مواد لها استخدام عسكري واقتصادي للمملكة، ويمكن ان تدخل في سياق العمل ضد الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل[122].

وفي ذات التوقيت، أعلن النائب "أنتوني وينير" عن تقديم مشروع مماثل أمام مجلس النواب وتضمن نفس بنود مشروع "سبكتر" واستند النائبان إلى الدعم الذي تقدمه المملكة للشعب الفلسطيني وقيامها بإنشاء وتمويل معاهد إسلامية في أنحاء العالم[123]، وفي مقابل هذا المشروع، أشار مدير إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية أن بلاده "راضية تماماً" عن تعاون السعودية، في الحرب على الإرهاب، وأن العلاقات بين البلدين "حميمة" وعلق مشروع

---

[121] خالد رجب سعيد الزهراني، مرجع سابق، ص ص 111 – 115.

[122] عماد مكي،" أعضاء من مؤيدي إسرائيل في الكونغرس يطرحون مشروع قانون لمحاسبة السعودية"، الشرق الاوسط، 2003/11/30.

[123] أحمد عبدالهادي، "سيناتور يهودي أمريكي يطالب بقانون لمحاسبة السعودية على النمط السوري"، الوطن، السعودية، 2003/11/26.

القانون قائلاً: "أن وجهة نظرنا ان اجراءات مثل تلك .... لها نتائج عكسية على اهداف الإدارة وبالتالي يمكن ان تعارضها"[124].

وقد عقدت اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ الأمريكي جلسة استماع حول المواد التي تتعلق باتهام حكومة المملكة، وفق نص المشروع، بتحريض المسلمين على ممارسة العنف والكراهية ضد اليهود والمسحيين، بالإضافة إلى بعض المطبوعات السعودية التي تصف الولايات المتحدة والديمقراطية بالكفر، وتطالب المهاجرين الجدد من المسلمين أن يعتبروا الامريكيين اعداء، كما تطالب القادمين الجدد بأن يستفيدوا من وقتهم في الاستعداد للجهاد والترويج للإسلام الوهابي، ذلك المذهب المتطرف والدين الرسمي للمملكة العربية السعودية ولعدد من الذين قاموا باختطاف الطائرات في الحادي عشر من سبتمبر 2001، والذي يعتبرونه النسخة الصحيحة الوحيدة للإسلام[125].

وفي ظل تعدد الاتهامات التي تعرضت لها المملكة، ومن تيار واسع من المحللين الأمريكيين، ومن المراكز البحثية الأمريكية زادت حدة التوتر في العلاقات الأمريكية – السعودية.

وخلاصة القول، أن العلاقات الأمريكية – السعودية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر دخلت منعطفا حاداً وكشفت عن أزمة الثقة في العلاقة وان الخلافات عميقة بين الطرفين، وتزايدت مؤشرات التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية السعودية، وذلك تحت تأثير رؤية الإدارة الأمريكية للحرب على الإرهاب وبما يضمن تحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

فعلى الرغم من حدوث أزمات سابقة في تاريخ العلاقات نتيجة اختلاف السياستين الأمريكية والسعودية (كما حدث إبان الحظر النفطي 1973)، وأيضاً بشأن صلاحية اتفاقات كامب ديفيد إطاراً للتسوية منذ عام 1978 وحتي أواخر الثمانيات، إلا أن كلا الطرفين كان حريصاً على إدارة أزمات العلاقة بينهما في السر أو الخفاء بعكس ما حدث منذ عام 2001 حتي ربيع 2005، إذ ظهرت الخلافات بين الدولتين إلى العلن، وتعرضت السعودية بنظامها وأيديولوجيتها لواحدة من أضخم الهجمات إعلامياً وسياسياً وصولاً إلى المطالبة بتغيير المناهج التعليمية السعودية وإجراء إصلاحات سياسية[126].

كما أثيرت تساؤلات واسعة داخل الأوساط السياسية والرأي العام الأمريكي حول مدي إمكانية استمرار الاعتماد على المملكة العربية السعودية كممول رئيسي وموثوق به للنفط للولايات المتحدة وعامل الاستقرار الاساسي للسوق العالمي.

---

[124] عماد مكي، مرجع سابق.

[125] مورتون كلين، "المنظمة اليهودية الأمريكية تقف وراء قانون محاسبة السعودية"، 2005/11/8، النص متاح على الرابط التالي: http://www.islamdaily.net/ar/contents.aspX

[126] أحمد البرصان، "انعكاسات احداث 11 أيلول على العلاقات الأمريكية – السعودية"، دراسات شرق أوسطية، الاردن، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 21، خريف 2002، ص 15.

وقد استمر هذا التوتر في العلاقات الأمريكية – السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر/ايلول 2001 بدرجات متفاوتة حتي ربيع عام 2005، والذي شهد تأسيس لجنة الحوار الاستراتيجي بين السعودية والولايات المتحدة.

ويذكر أن الضغوط على المملكة كانت أقل حدة في فترة الرئاسة الثانية للرئيس بوش الابن (2005 - 2008) عنها في الفترة الأولى، نتيجة لعدد من الاعتبارات، منها: تراجع النزعة للانتقام بعد حربي افغانستان والعراق، والاستقرار النسبي للأوضاع في العراق، وتزايد أهمية المملكة في مواجهة تداعيات أزمة البرنامج النووي الإيراني، وفي مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي كانت الولايات المتحدة من أكثر دول العالم تضرراً بتداعياتها.

المطلب الثاني: فترة تولي الرئيس أوباما الحكم (2008 – 2016):

ومع مجيء إدارة الرئيس باراك أوباما إلى الحكم (2008 - 2016)، انعكست رؤية وسياسات الرئيس باراك أوباما إزاء النظام الإقليمي في الشرق الأوسط على العلاقات الأمريكية – السعودية، فمن وجهة نظر أوباما لم يعد الشرق الأوسط مهماً للمصلحة الأمريكية بل مكلفاً ومستنزفاً لقدراتها، وهي منطقة برأيه كلفت الولايات المتحدة الكثير على صعيد الخسائر البشرية والمادية، ولذا أعلن أوباما عن نيته سحب القوات الأمريكية في العراق بنهاية عام 2011 ومن أفغانستان بحلول منتصف عام 2014.

ويرتكز توجهه هذا على عدد من الافتراضات أبرزها[127]:

1- انخفاض احتياج الولايات المتحدة لنفط الشرق الأوسط، سواء بسبب قيامها بتنويع مصادر استيراد النفط والاعتماد بشكل أكبر على مصادر من خارج منطقة الخليج العربي، مثل كندا، والمكسيك، ونيجيريا، أو ما يتعلق بالاكتشافات الضخمة لما يسمي "النفط الصخري" في الولايات المتحدة، والبدء في استخراجه وإنتاجه بمعايير اقتصادية، وهو ما سيؤدي إلى وصول الولايات المتحدة إلى حالة الاكتفاء الذاتي من الطاقة في المستقل القريب.

2- انخفاض ارتباط الولايات المتحدة بالشرق الأوسط في عهد أوباما كان انعكاساً لتوجهات الرأي العام الأمريكي التي لم تعد تتحمس للتدخل الأمريكي بالمنطقة، أو النشاط الزائد بها، نتيجة للثمن الاقتصادي والبشري الذي دفعته الولايات المتحدة في غزوها واحتلالها للعراق.

3- يضاف إلى ذلك اقتناع أوباما والعديد من دوائر صنع القرار الأمريكي بأن قدرة الولايات المتحدة على التأثير في مجريات الأمور في الشرق الأوسط أصبحت محدودة وغير مرحب بها من غالبية القوي السياسية بهذه المنطقة. وقد اتضح ذلك بشكل جلي في محدودية الدور والتأثير الأمريكي في

[127] محمد كمال، "السياسة الأمريكية والشرق الاوسط ... حدود الاستمرارية والتغيير"، السياسة الدولية، العدد 203، المجلد 51، يناير 2016، ص ص 112 – 113.

مرحلة ما بعد الربيع العربي، ورفض قطاع واسع من الرأي العام في البلدان العربية والقوي السياسية المتباينة لأي دور للولايات المتحدة، ووصفها بعدم المصداقية والتشكك في نياتها.

أضف إلى ذلك، أنه لا يمكن الفصل بين توجه إدارة أوباما للحد من ارتباطها بالشرق الأوسط وسعيها في المقابل لزيادة الاهتمام بالقارة الأسيوية، سواء للمشاركة في ثمار النمو لهذه القارة الواعدة اقتصادياً، أو لمواجهة تصاعد النفوذ الاستراتيجي الصيني بها، والذي يهدد الوجود الأمريكي في القارة الأسيوية.

هذه الأسباب مجتمعة دفعت الولايات المتحدة لتقليل ارتباطها بالشرق الأوسط في عهد أوباما، ولكن هذا التوجه لا يعني انسحاب الولايات المتحدة بالكامل من تلك المنطقة. فالولايات المتحدة حافظت على قدر من الاهتمام بهذه المنطقة لسببين أساسيين، الأول يتعلق بإسرائيل وتعهدها بالحفاظ على وجود وأمن الدولة العبرية، وهو أحد ثوابت السياسة الأمريكية، أما السبب الآخر، فيتعلق بالنفط فبالرغم من انخفاض احتياج الولايات المتحدة لاستيراد النفط من الشرق الأوسط، فإن حليفين لها، مثل اليابان والاتحاد الأوروبي لا يزالان يعتمدان على واردات النفط من هذه المنطقة، وسوف تظل الولايات المتحدة حريصة على استمرار تدفق النفط لحلفائها. أضف إلى ذلك أمر آخر يتعلق بسعر النفط وتأثيره في الاقتصاد العالمي، فلا تزال منطقة الخليج تلعب دوراً مهماً في تحديد سعر النفط كسلعة عالمية تخضع لمتطلبات العرض والطلب، كما لاتزال الولايات المتحدة حريصة على توافر النفط بالأسواق العالمية وبأسعار معتدلة، وكثيراً ما نسقت مع دول الخليج في هذا الشأن[128].

من ناحية أخرى، تقوم رؤية أوباما لنظام توازن القوي في إقليم الشرق الأوسط، على كتلتين إقليميتين هما: إيران وحلفائها من جهة، والدول السنية وعلى رأسهم السعودية ومصر(ويمكن إضافة تركيا) من جهة أخرى. وهذا التوازن - من وجهة نظر أوباما- سيمنع هيمنة دولة إقليمية واحدة على منطقة الخليج مع استمرار لتدفق البترول واحتفاظ الولايات المتحدة بعلاقة طيبة مع كلا الطرفين[129]، لأن التنافس بين السعودية وإيران – من وجهة نظره – هو ما ساعد في تغذية الحروب بالوكالة والفوضى في العراق وسوريا واليمن، ويري أوباما أنه على السعوديين مشاركة المنطقة مع أعدائهم الإيرانيين بطريقة تتضمن بعض السلام البارد والجيرة الجيدة، أما طلب الاستغاثة من الولايات المتحدة للتدخل بالقوة العسكرية للانغماس في هذا الحرب الطائفية لن يكون في صالح الولايات المتحدة أو الشرق الأوسط.

والبديل هو تقليص الوجود العسكري الأمريكي لحروب طويلة مكلفة، هذا الشكل من نظام توازن القوى في إقليم الشرق الأوسط وفق رؤية الرئيس أوباما يتطلب انفتاح أمريكي على

---

[128] محمد كمال، مرجع سابق، ص ص112 – 113.

[129] محمد كمال، "مبدأ أوباما وسياساته الشرق الأوسطية" السياسة الدولية، عدد 201، يونيو 2015، ص 73.

الحوار مع إيران وتطبيع العلاقات معها في إطار المفاوضات حول المسألة النووية كمدخل لإعادة دمج إيران في المنطقة، وفي المقابل، قامت الولايات المتحدة بتعزيز القدرات العسكرية لدول الخليج عبر صفقات أسلحة ضخمة وترتيبات أمنية وتنسيق مشترك لرفع منظومة الردع لمواجهة القوة الإيرانية[130].

ولتحليل السياسة الأمريكية تجاه السعودية في عهد الرئيس باراك أوباما يمكن القول، شهدت أول فترة لأوباما بداية مميزة جديدة للسياسة الأمريكية تجاه السعودية بعد سنوات من الشد والجذب ورغبة أمريكية في تحسين العلاقات تجاه الشريك السعودي، وتم التعبير عن ذلك من خلال تصريحات السفير الأمريكي لدى السعودية "جيمس سميث" في أكتوبر 2009 حول أهمية ما سماه "خفض الجدران" في العلاقات الثنائية بين البلدين وتوسيع الشراكة الأمريكية السعودية، قائلا "أنها ليست 2001، 2003، 2004،... إنه الوقت لإعادة التفكير إذا كنت سعودياً وشكلت رأياً تجاه الولايات المتحدة"، أو كنت أمريكياً وعندك وجهة نظر بعد 11 سبتمبر، فإنه حان الوقت لإعادة تغيير موقفك... في إشارة إلى التدهور الذي أصاب العلاقات بين البلدين على الصعيد الرسمي والشعبي إبان سنوات جورج بوش الابن وعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

أيضاً، أبدي الرئيس أوباما عدة تصريحات إيجابية تتمحور حول أهمية الدور السعودي المحوري في الشرق الأوسط وثقل الدولة السعودية في الميزان الأمريكي، فقد كانت "الرياض" هي العاصمة العربية الأولى التي استهل بها جولته في الشرق الأوسط في 3 يونيه 2009.

وللتأكيد على الشركة الاستراتيجية والأمنية بين الولايات المتحدة والسعودية، ففي أواخر عام 2010 وتحديداً 20 أكتوبر تم إعلان الكونجرس بعزم الإدارة الأمريكية عقد صفقة أسلحة مع السعودية، تعد الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة مع دولة منفردة وتشمل طائرات مقاتلة ومروحيات هجومية، ومعدات بحرية ونظم دفاعية صاروخية متطورة، تصل قيمتها إلى (60) مليار دولار وذلك في غضون 10 – 15 سنة[131].

كما أدرجت إدارة أوباما في ميزانيتها السنوية مبلغ عشرة آلاف دولار كمساعدة رمزية للسعودية، ومن شأن هذا البند أن يخول السعودية للحصول على خصومات كبيرة تصل لملايين الدولارات التي تشتري فيها الأسلحة[132].

وقد برزت عدة مؤشرات لتوتر العلاقات الأمريكية - السعودية في عهد الرئيس باراك أوباما، ومن أهمها سن "قانون جاستا": فقد أصدر الكونجرس الأمريكي قانون "العدالة ضد رعاة

---

[130] المرجع السابق، ص ص73- 74.

[131] آمنه إبراهيم القرم ،مرجع السابق، ص ص 90- 91.

[132] العلاقات الأمريكية السعودية: تحالف دائم واختلافات طارئة.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast

الإرهابJASTA" الذي بات يعرف اختصارا بالعربية "جاستا" في 28 سبتمبر 2016، ولقي تأييداً ساحقاً من أعضاء مجلس النواب والشيوخ الأمريكي سواء ممن ينتمون إلى الحزب الجمهوري أو إلى الحزب الديمقراطي.

ويمنح هذا القانون المواطنين الأمريكيين القدرة على رفع دعاوى بحق أفراد، جماعات ودول لدعمهم بشكل مباشر أو غير مباشر لمنظمات إرهابية أو أفراد متورطين في عمليات إرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يشير القانون صراحة إلى السعودية، لكنه يخول بالدرجة الأولى ذوي ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 رفع دعاوي بحق السعودية كبلد دعم بشكل مباشر أو غير مباشر للمجموعات المصنفة دولياً إرهابية التي نفذت هجوم الحادي عشر من سبتمبر مستهدفة أبراج التجارة العالمية في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكي "البنتاغون" والتي كانت تضم 15 سعودياً من أصل 19 مهاجماً[133].

وقد حاول الرئيس باراك أوباما استخدام الفيتو ضد قانون جاستا[134]، فحسب رؤيته لا يخدم القانون مصالح الولايات المتحدة فقط بل ويعرض الحكومة الأمريكية لقوانين مشابهة، لكن الكونغرس أبطل حق النقض الذي استخدمه باراك أوباما ضد مشروع قانون جاستا في سبتمبر/أيلول 2015 وقد تضمنت مبررات رفض أوباما لقانون جاستا الآتي:

- عدم رغبة أوباما في مزيد من التدهور في العلاقات السعودية – الأمريكية وهدم آخر جسور التواصل وبناء الثقة بين البلدين في ظل ما يواجهه الاقتصاد الأمريكي من أوضاع صعبة بهدف ضمان بقاء الأصول والسندات وأذون الخزانة والأوراق المالية السعودية المختلفة والتي تصل إلى ما يقارب (750 مليار دولار).

- التخوف من قيام بعض الدول بسن قانون مشابه على الأفراد والساسة والجنود الأمريكيين الذين شاركوا في أعمال عنف وقتل وتعذيب وإبادة، كما حصل لسكان مدينة هيروشيما اليابانية في الحرب العالمية الثانية، وإبادة الشعب الفيتنامي، وتعذيب السجناء العراقيين في سجن أبو غريب، والمعتقلين في معتقل غونتاناموا، فضلاً عن بعض الدول الأوروبية المتضررة من الولايات المتحدة الأمريكية[135].

---

[133] لؤي بن بكر الطيار، "تأثير قانون جاستا على مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية"، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، الدوحة، 20 اكتوبر 2016.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/10/161020101815492.html

[134] خيارات السعودية لمواجهه قانون جاستا الامريكي، سكاي نيوز عربية، 29 سبتمبر 2016.
www.skynews Arabia .com/web/article/8769262

[3] عمرو محمد إبراهيم، "قانون جاستا وتداعياته على العلاقات الدولية: رؤية تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 30 سبتمبر 2016.
https://democraticac.de/?p=37933

وقال أوباما في مقابلة مع شبكة سي بي سي "إذا أفسحنا المجال أمام أفراد أمريكيين لمقاضاة الحكومات بشكل مستمر، فإننا سنفتح الباب أمام مقاضاة الولايات المتحدة من قبل الأفراد في بلدان أخرى"[136]. وعليه، فقانون جاستا لا يمس فقط سيادة وأمن المملكة العربية السعودية، التي لم يذكرها بالاسم، بل سيكون أشبه بالسيف المسلط على رقاب كل الدول دون استثناء[137].

وتبرز دوافع إصدار قانون جاستا وتفسير إقرار الكونجرس الأمريكي للقانون على النحو التالي: على أثر هجمات سبتمبر 2001 الإرهابية في نيويورك، شكل الكونجرس الأمريكي لجنة لتقصي الحقائق، لبحث وجمع أكبر قدر من المعلومات حول تحفيظ وتحويل وتنفيذ تلك الهجمات، وانتهت اللجنة إلى تقرير فاق 800 صفحة.

- قررت إدارة الرئيس السابق جورج بوش حجب الفصل الأخير من التقرير والمكون من 28 صفحة عن الجمهور لأسباب تتعلق بالأمن القومي، والمصلحة الأمريكية ليستمر محاطاً بجدار من السرية حتي عهد الرئيس باراك أوباما، ويتناول ذلك الفصل بزعم الإدارة الأمريكية دور المملكة العربية السعودية في هجمات سبتمبر 2001، وظهر الجدال بشأنه في أبريل 2016 مع مناقشة الكونغرس لمشروع قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب "جاستا"[138].

في 15 يوليو 2016، أعلن رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية رسمياً بأن الصفحات المحجوبة من التقرير استبعدت تورط كبار المسئولين السعوديين أو جهات حكومية سعودية في تمويل تنظيم القاعدة، وكشفت بأنها ستتاح للعامة بعد أن وافقت وكالات الاستخبارات وأجهزة إنقاذ القانون ووزارة الخارجية الأمريكية على نشرها.

- ظهرت ادعاءات بوجود 80.000 وثيقة جديدة سرية بحوزة مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي عرفت باسم قضية "ساراسوتا" وتتعلق مجدداً بدور المملكة العربية السعودية في هجمات سبتمبر 2001.

ويمكن القول، أن الهدف من قانون "جاستا" بشأن علاقة المملكة العربية السعودية بهجمات سبتمبر 2001 هو:

- الابتزاز والحصول على تعويضات مالية ضخمة لتعويض شركات وبيوت المحاماة التي تبنت رفع الدعاوى وضخت أموالاً طائلة لإثارة الرأي العام الأمريكي للضغط على الكونغرس لإصدار القانون.

---

(1) خيارات السعودية لمواجهة قانون جاستا الامريكي، سكاي نيوز عربية، مرجع سابق، 29 سبتمبر 2016.

(137) تأثير قانون جاستا على مستقبل العلاقات السعودية – الأمريكية، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، الدوحة، قطر، 20 اكتوبر 2016.

(138) محمد المنشاوي، "28 صفحة سرية تهدد العلاقات الأمريكية السعودية"، مقالات، السياسة الدولية، 28 ديسمبر 2016.
http://www.siyassa.org.eg/news

- إبقاء الأصول السعودية الضخمة تحت رحمة القضاء الأمريكي، لضمان عدم سحب الحكومة السعودية لأصولها أو استخدامها ضد المصالح الأمريكية مهما كانت الظروف.

ويفسر ذلك اعتماد المشرع الأمريكي على نقطتين مهمتين من أجل اصدار قانون "جاستا":

أولاً: قضية لوكيربي التي بموجبها تم محاكمة النظام الليبي السابق وإلزامه بدفع تعويضات إلى أهالي الضحايا الذين سقطوا في عملية تفجير طائرة مدنية.

ثانياً: اعتمد المشرع الأمريكي على القانون 1373 الذي صدر عن مجلس الأمن بتاريخ 28 سبتمبر 2001 على أثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأعرب عن تصميمه على منع جميع هذه الأعمال، التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وضرورة التصدي بجميع الوسائل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، للتهديدات التي توجهها الأعمال الإرهابية للسلام والأمن الدوليين، ووضع هذا القرار مجموعة من الالتزامات والواجبات على عاتق الدول.

خيارات المملكة العربية السعودية تجاه القانون:

مارست المملكة العربية السعودية ضغوط كثيرة لمنع تمرير قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب"JASTA"[(139)] إلا أنها فشلت في ذلك، فالمملكة العربية السعودية تملك حق الرد على انتهاك قانون "جاستا" للقانون الدولي حيث أنه يتناقض مع القانون الدولي وبالتحديد مبادئ القانون الدولي العرفي، وأن أمريكا بسنها لهذا القانون تخرق مبادئ التعامل الدولي، كما يحق للمملكة أن تطلب أن تنظر محكمة العدل الدولية في مسألة قانونية "جاستا" ومدي مخالفته للقانون الدولي وكذلك عدم إلزاميته للمملكة.

فالمملكة دولة ذات سيادة ولا يمكن لأحد أن يجبرها على الامتثال لهذا القانون، ومما يرجح موقف المملكة أن كل الدول ترفض هذا القانون ومنها دول حليفة جداً لأمريكا مثل الاتحاد الأوروبي ناهيك عن الصين وروسيا وغيرها، وعليه يمكن القول أن هذا القانون لا يحظى بموافقة دولية، والولايات المتحدة بسنها لذلك القانون تخالف الاجماع الدولي ولا يمكنها أن تطلب من الدول الأخرى التضامن معها ضد المملكة لأنها هي المخالفة للقانون.

وعن تداعيات قانون "جاستا" على العلاقات الأمريكية – السعودية يمثل القانون انتكاسة في العلاقات الأمريكية – السعودية ويضع المملكة العربية السعودية في خانة "الدول الإرهابية" دون أي مسوغات قانونية ودون امتلاك أي مستندات تثبت هذه التهمة الباطلة والمخالفة شكلاً ومضموناً لتشريعات الأمم المتحدة التي بموجبها تنظم العلاقات الدولية[(140)]. من

---

(139) عمار شرعان، "توقعات: الغاء الكونجرس لقانون "جاستا" في ظل إدارة ترامب احتمالية بعيدة"، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 18 مارس 2017.
https://democraticac.de/?p=44639

(140) لؤي بن بكر الطيار، مرجع سابق.

ناحية أخرى، جاء رد الفعل السعودي الرسمي، يوم الاثنين أكتوبر 2016 حيث أعرب ملك السعودية سلمان بن عبدالعزيز عن أمله في أن "تسود الحكمة" وان يتخذ الكونجرس الأمريكي الخطوات اللازمة لمواجهه العواقب الوخيمة والخطيرة التي قد تترتب على سن "قانون جاستا".

أيضا، أفاد البيان بأن اعتماد "قانون جاستا" يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي الذي تقوم فيه العلاقات على المساواة والسيادة، مؤكدا أن اعتماد القانون من شأنه "إضعاف الحصانة السيادية والتأثير سلبا على الولايات المتحدة"[141].

خلاصة القول، أن إدارة أوباما سعت لتقليل اهتمامها وارتباطها بمنطقة الشرق الأوسط وتقليص الوجود العسكري الأمريكي فيها، وعلى الرغم من التصريحات القوية والمؤشرات الإيجابية للسياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية بداية فترة تولي الرئيس أوباما إلا أنه سرعان ما شابها الفتور لاختلاف الجانبين حول عدد من الملفات والقضايا الإقليمية المؤثرة ومنها الحركات الاحتجاجية الشعبية عام 2011 في محيط السعودية الخليجي كما في (البحرين واليمن)، أو في محيطها الإقليمي كما في (مصر وسوريا)، وسن قانون جاستا الأمريكي، والموقف من البرنامج النووي الإيراني وتوقيع الاتفاق النووي مع إيران عام 2015. هذه القضايا الإقليمية سببت توتراً بين الطرفين في ضوء اختلاف المواقف ومن ثم، الأولويات والمصالح القومية والاستراتيجية، كما عكست تغيراً واضحاً في نهج السياسة الخارجية للمملكة تجاه عدد من القضايا الإقليمية والتحول من سياسة الظل الهادئة والنهج المحافظ إلى سياسة المواجهة ورد الفعل الحاسم والسريع والاعتماد على الذات والتوجه نحو تنويع الحلفاء على المستوى العالمي وعدم الاعتماد على المظلة الأمريكية لحماية مصالحها وأمنها القومي، وسوف تتطرق الدراسة إلى هذه القضايا الإقليمية والملفات محل الخلاف وتأثيرها على العلاقات الأمريكية السعودية في الفصول التالية.

(2) www.sasapost.com/jasta-9/11-lawsuits-bill
تم تصفح موقع ساسة بوست، تاريخ 8 أكتوبر 2016

الفصل الثاني

تأثير ثورات الربيع العربي على العلاقات الأمريكية السعودية

المبحث الأول: التغير في البيئة الدولية والإقليمية وتأثيرها على العلاقات الأمريكية السعودية:

تمهيد:

تبرز أهمية الإشارة إلى شكل النظام الدولي خلال فترة الدراسة لمعرفة تأثير التغيرات في النظام الدولي وانعكاساته على النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ولسياسات الولايات المتحدة كقوة كبرى تجاه المنطقة والمملكة العربية السعودية بوجه خاص، وكيف تعاملت كلاً من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية مع القضايا الإقليمية خلال فترة الدراسة من(2011 - 2016) والتي تعد إحدى الفترات الفارقة في العلاقة بين البلدين والتي تميزت باختلافات واتفاقات حول عدد من الملفات والقضايا الهامة.

المطلب الأول: التغير في بيئة النظام الدولي:

هو شكل النظام العالمي بمكوناته ومتغيراته من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين ونسق تفاعلاتهم وصراعاتهم، وترتيب توازنات القوة وتوزيعها، فضلاً على مرتكزاته الأيديولوجية والعقدية، وهو بمثابة محدد أساسي يتحكم باتجاهات وأهداف السياسة الخارجية للدولة وبالتالي مؤثر مباشر على مخرجات قراراتها[142].

النظام العالمي الحالي والولايات المتحدة الأمريكية:

شهد النظام الدولي تغيرات رئيسيه منذ عقد الثمانيات أدت إلى حدوث تغير في النظام الدولي وكانت أبرز تلك التغيرات تضاؤل قوة الاتحاد السوفيتي كنفوذ عظيم وانهياره وبالتالي انهيار النظام العالمي القائم على القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة والتنافس بين الولايات المتحدة وروسيا. وبرزت الولايات المتحدة كقوة متفردة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن الواقع العالمي الجديد أفرز تحول عميق للقوة في النظام العالمي منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على المستوي الاقتصادي والسياسي تمخض عن تدرج هرمي جديد للسلطة في المنظومة الدولية وقد جاء هذا التحول نتيجة عدة عوامل على مدار عقدين من الزمان أبرزها: الثورة التكنولوجية والرقمية و تصاعد أهمية الاقتصاد والمصالح مقابل تراجع الايديولوجيا، وظهور فواعل من غير الدول مؤثرة على نسق التفاعلات العالمية واستطاعت بعض الدول الظهور كقوة صاعدة في مناطقها الجغرافية كدول البريكس (الصين والهند والبرازيل وروسيا)[143] وبالتالي، قادت هذه التغيرات إلى حدوث تغير في تركيبة النظام الدولي والعودة لنظام التعددية القطبية وحلوله محل الأحادية القطبية وتبعه تغير بنيوي في مفهوم وتركيبة القوة ومن أبرز مؤشرات النظام العالمي الجديد فتح أبواب "مجموعة الثماني" أمام أعضاء جدد من آسيا

---

[142] آمنه ابراهيم القرم، مرجع سابق، ص 64.

[1] Pedro Morazan, Irene knoKe, Doris Knoblauch, Thobias Schafer, "The Role of Brics, In the developing world", European union, April 2012, p. 6.

وأفريقيا، أمريكا اللاتينية ليصبح مجموعة "العشرين" منذ عام 1999، والتي باتت تمثل ثلثي التجارة وعدد السكان في العالم[144].

ويمكن إبراز أهم عوامل التغيير في النظام الدولي على النحو التالي:

أولاً: فشل الولايات المتحدة في تحمل عبء القيادة العالمية وحدها وعلى وجه الخصوص مع اندلاع الأزمة المالية في أواخر 2007 وبات واضحاً أن التصدي لتحديات الاقتصاد العالمي يتطلب طاقات متعددة لا قوة عظمى منفردة أو الغرب بمجمله وحسب مجموع الدول التي لم تكن مؤهلة للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات المالية الاقتصادية العالمية.

ثانياً: ظهور التكتلات من الفواعل غير الدولية القادرة على إحداث تأثير في السياسات العالمية نتيجة قوتها داخل الدولة وتشابكاتها عبر الدولية.

ثالثاً: التحول في مركز ثقل القوة العالمية والديناميكية الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، الأمر الذي سبب تشتتاً للقوة وتوزيعها على أربعة من أقاليم العالم المختلفة، وعلى الرغم من تفوق أمريكا التكنولوجي والاقتصادي إلا أن مشروعية وفعالية واستمرارية قيادتها باتت موضوع شك في ظل تنامي القوة الصاعدة كالصين وروسيا بسرعة وتعقد جملة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة وعدم قدرتها على تحمل التكلفة العسكرية والسياسية والاقتصادية وحدها[145]

ويعد الصعود الاقتصادي الأسيوي من أبرز التحولات على الساحة الدولية، حيث حدث صعود اقتصادي واضح لمجموعة دول شرق آسيا المتمثلة في اليابان والصين وتايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وقد أسميت الدول الأربع الأخيرة بالنمور الأسيوية دلالة على صعودها الاقتصادي على الرغم من صغر حجمها حيث حققت اليابان طفرة اقتصادية أدت بها إلى تحقيق معدلات تفوق مثيلاتها في باقي الدول الصناعية، أيضا من المتوقع أن ينعكس الصعود الصيني على الولايات المتحدة من منطلق إحداث التغيير في الوضع الاقتصادي القائم الذي تسوده الهيمنة الاقتصادية الأمريكية بحيث تسيطر الصادرات الصينية على التجارة العالمية[146].

وقد انعكس هذا النظام الدولي الجديد على الاستراتيجية الأمريكية وتوجهاتها في المنطقة العربية خلال فترة الدراسة (2011 - 2016) نحو التراجع الواضح لأولوية الشرق الأوسط والتدخل العسكري المباشر على أجندة إدارة أوباما والتحول نحو آسيا والمحيط الهادي ولتصبح منطقة جنوب شرق آسيا الأولوية الأولى في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المعلنة عام

---

[144] زبجنيو بريجنسكي، "رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية"، فاضل جتكر (مترجم)، بيروت، دار الكتاب العربي، 2012، ص 23.

[145] المرجع السابق، ص 34.

[146] حسن أبوطالب، "السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد"، في: هدي متيكيس، خديجة عرفه محمد (محرر)، "الصعود الصيني"، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2006، ص 252.

2010[147] وصياغة رؤية جديدة تختلف عن سياسة جورج بوش الابن من الانغماس في الشرق الأوسط وتداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 وعدم رغبة تكرار حربي العراق وأفغانستان.

فقد تبنت إدارة أوباما منذ مجيئها في عام 2009، رؤية قوامها الانفتاح على القوى المناوئة والتهدئة بدلاً من الصراع، ومحاولة إطلاق تغييرات على المستويين الدولي والإقليمي تسهم في تحقيق المصالح الأمريكية الاستراتيجية في المنطقة، دون انخراط عسكري أمريكي مباشر أو كثيف على أقل تقدير[148]، والاعتماد على الحلفاء الإقليميين عبر دعمهم عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

وعلى الرغم من اختلاف الأسلوب والمنهج لدى إدارة أوباما عن سلفه بوش الابن، إلا أن الأهداف الكلية والاستراتيجيات الإقليمية للإدارة الجديدة بقيت منسجمة مع المبادئ الأميركية التقليدية في المنطقة التي تتلخص في ثلاث مصالح رئيسة: أولوية ضمان حرية الوصول إلى مصادر الطاقة في المنطقة، والحفاظ على تفوق الولايات المتحدة على جميع القوى الدولية والعالمية، واحتواء جميع قوى الممانعة العربية لضمان سيطرة الأجندة الاستراتيجية الأميركية في المنطقة العربية، ومن بينها ضمان أمن إسرائيل[149]، فعلى الرغم من خطب الرئيس أوباما الثلاث الموجهة إلى العالمين العربي والإسلامي التي ألقاها خلال فترة رئاسته الأولى، والتي رأت فيها واشنطن وعواصم أخرى تحولاً عن عهد بوش، وتأكيداً على استعداد الإدارة الأمريكية الجديدة لفتح صفحة جديدة مع العالمين العربي والإسلامي قائمة على الاحترام والمصالح المتبادلة، بيد أن هذه الخطابات الرنانة لم تترافق مع أي فعل ملموس أو محدد، فقد أغفلت واشنطن تماما التغيرات التي هزت المنطقة تماماً، وتعاملت معها انطلاقا من حماية مصالحها الاستراتيجية ودون التدخل المباشر العسكري الأمر الذي أغضب بعض حلفائها وفي مقدمتها المملكة السعودية في عدد من القضايا الإقليمية والترويج لمصطلح "قيادة العالم من الخلف" في إشارة لقيادة الحلفاء والعملاء من الخلف بدلاً من اتخاذ خطوات أحادية صريحة[150].

وعليه، يمر النظام الدولي بمرحلة انتقال مركز القوة من الغرب إلى الشرق، ممثلا في القوي الأسيوية الصاعدة، وانتشار القوة بتعدد الفاعلين من الوحدات الدولية وما دون الدولة

---

[147] بين العصا والجزرة، رساله أوباما وتحولات الاستراتيجية الأمريكية تجاه ايران، الإعلامي التقدمي – العربية، متاح على www.alealamy/.net/showdetails.php?id=66694

[148] دلالال محمود السيد، "السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الاوسط "،تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد (203)، يناير 2016، ص 21.

[149] مروان بشارة، "أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي" ،سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، عدد (1) ،مارس 2013، ص1 ، 2.

[150] المرجع السابق، ص 20.

التي تتزايد قدرتها التأثيرية في الشئون الدولية[151]، ونجد أن مستقبل النظام الدولي في ضوء المعطيات العالمية سيتخذ شكلا جديدا مختلفا عن السابق، بحيث تكون المحصلة هي نظام عالمي يصعب التكهن بأبعاده وتطوراته المختلفة، بحيث يسيطر على النظام الدولي مجموعة من السمات أبرزها التحول في مفهوم مركزية الدولة وانتقال القوة أو السلطة من الدول صعوداً وهبوطاً للفاعلين من غير الدول، كذلك توزيعات مختلفة للقوة سواء عسكرية، اقتصادية، عبر قومية، ونجد أن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية الوحيدة القادرة على الوصول لأي نقطة في العالم، لكن على المستوي الاقتصادي لا توجد احادية بل عالم متعدد الأقطاب يضم الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا وغيرها من الدول، كذلك على المستوي عبر القومي توجد قضايا دولية ليست تحت سيطرة دولة واحدة، وبالتالي لا يوجد مسار واحد لانتشار القوة.

المطلب الثاني: تغير البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط:

تبنت الباحثة في هذه الدراسة مفهوم النظام الإقليمي كما عرفه "هلال ومطر" بأنه "نمط من التفاعلات بين مجموعة من الدول المتجاورة والتي تجمعها علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية"[152].

وفي ظل تحليل الدراسة للعلاقات الأمريكية - السعودية وتأثير المتغيرات الإقليمية عليها الفترة من (2011 - 2016)، استدعت الباحثة كلاً من النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الخليجي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي ويرجع ذلك إلى موقع المملكة العربية السعودية الاستراتيجي ودورها الإقليمي المحوري في الدوائر الثلاثة (النظام الإقليمي العربي والخليجي والشرق الأوسط). من ناحية أخرى ، باستعراض القضايا والملفات الإقليمية محل التباين والاختلاف خلال فترة الدراسة (2011 -2016) وكيف تعاملت كلاً من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية معها لحماية مصالحها وأمنها القومي، نجد أن هذه القضايا تداخلت وتشابكت تداعياتها وامتدت آثارها على الدوائر الثلاث أيضا (النظام الإقليمي العربي والخليجي والشرق أوسط).

ويمكن تعريف كل نظام على حدة للتمييز فيما بينهم:

• **النظام الإقليمي العربي:** هو ذلك الإقليم الذي يضم وحدات سياسية متماثلة ومتقاربة في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات متعددة الأغراض والمضامين، وتجدر الإشارة إلى أن النظام الإقليمي العربي بدأ بالتبلور حسب

[151] عمرو عبد العاطي، "استمرار القرن الامريكي في صورة جديدة"، السياسة الدولية، العدد 202، أكتوبر 2015، ص 180.

[152] على الدين هلال وجميل مطر، "النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية"، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص ص 20 - 21.

رأي كثيرين منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، وتمثلت أهم عناصره في البلدان العربية التي يجمعها علاقات جغرافية وتاريخية وثقافية.

• **النظام الإقليمي الشرق أوسطي**: لا يوجد تعريف محدد جامع ومتفق عليه لمصطلح "الشرق أوسط"، فقد انعكست الدلالات السياسية وطغت على الحدود الجغرافية في تعريف هذا المفهوم الذي تبنته الولايات المتحدة في إشارة إلى "إدماج بعض الدول العربية في نظام واحد مع دول أخرى يجمعها بالولايات المتحدة شكل أو آخر من التحالف الاستراتيجي مع تركيا وإسرائيل "[153]. وتبرز أهمية هذا النظام في الدراسة للوقوف على شبكة التفاعلات التي تضم مجموعة الدول المحورية فيه (السعودية، مصر، وإيران) وعلاقاتهم فيما بينهم وسياسات الولايات المتحدة إزاء هذه القوي.

•**النظام الإقليمي الخليجي:** وارتباطه بمنطقة الخليج العربي ويشير إلى التفاعلات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية، قطر، البحرين، الكويت، عمان، الامارات) والتي تتميز بكثافة تفاعلاتها ومن ثم تختلف عن علاقاتها مع دول الجوار الأخرى ، سواء إيران أو العراق أو حتي مصر، كما تتميز هذه العلاقات الخليجية في بنيتها، وهو "مجلس التعاون لدول الخليج العربي" وقد سعت المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، إلى الحفاظ على استقرار منطقة الخليج العربي خوفاً من انتقال عدوى المد الثوري إلى الدول الخليجية، كما تقف المملكة ضد النفوذ الإيراني المتنامي في منطقة الخليج. من ناحية أخرى ، شهدت فترة الدراسة من(2011 - 2016) تغيراً في التفاعلات بين دول مجلس التعاون الست عن السابق، سواء من حيث النوعية أو الكثافة، فمن حيث نوعية التفاعلات الخليجية –الخليجية، نجد أنها تحولت من تفاعلات تعاونية إلى تفاعلات صراعية (الخلاف بين قطر من جهة والسعودية والبحرين والإمارات من جهة أخرى)، أما من حيث كثافة التفاعلات الخليجية فقد أصابها التغير أيضا، فتحولت الكثافة نحو العراق من جهة السعودية مقارنة بقطع العلاقات مع قطر، وفي المقابل كثافة العلاقات التجارية القطرية مع إيران.

وقد شهد النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثلاثة تحولات كبرى في كل مكوناته، وقد جاء التحول الأول بعد الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1967 وامتد حتى نهاية القطبية الثنائية عام 1991، وفي هذه الفترة، تراجع النظام الإقليمي العربي تحت تأثير الهزيمة العربية عام 1967، ثم الحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1991)، ثم الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988).

[153] علي الدين هلال ونيفين مسعد، "النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير"، ط5 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م ، صـ64.

أما التحول الثاني، فقد جاء نتيجة للغزو العراقي للكويت عام 1990، وما أعقبه مباشرة من نهاية القطبية الثنائية عام 1991، وامتد حتى ثورات الربيع العربي، ابتداء من عام 2010 استمرت حقبة التراجع، ولكن أضيف إليها ظهور وإحياء مشروعات إقليمية جديدة منافسة مثل المشروع الشرق أوسطي، والمشروع الأوروبي- المتوسطي. ولكن تلك المشروعات لم تستطع أن تحل محل النظام الإقليمي العربي لأسباب تتعلق بقصور المشروعات المنافسة، وليس بقوة النظام العربي.

أما التحول الثالث، فهو ذلك الذي نشهده في الوقت الراهن نتيجة ثورات الربيع العربي عام 2010 وهو تحول جوهري يغير من النظام الإقليمي العربي. لعله من الواضح أن التحولات الثلاثة جاءت نتيجة عوامل تتعلق بالنظام ذاته، أي شكل أدائه (الهزيمة العربية، والربيع العربي)، أو تتعلق بمؤثرات داخلية وخارجية (الغزو العراقي للكويت، ونهاية القطبية الثنائية).

وثمة شبه إجماع على أن الربيع العربي قد غير - وسيغير - من وجه النظام العربي كلية، ولكن الخلاف بين الدارسين هو حول نواحي التغيير[154].

أيضا، يعتبر إقليم الشرق الأوسط من المناطق الحيوية الأكثر أهمية استراتيجياً واقتصادياً للمصالح الأمريكية، حيث النفط وأمن إسرائيل والموقع الجيواستراتيجي، ولا تعد الولايات المتحدة لاعباً أساسياً ومحورياً فيه فقط بل يؤثر ويتأثر بمتغيراته وقضاياه، فهو يشكل جملة من التحديات التي تواجه رسم السياسة الخارجية للرؤساء الأمريكيين. وقد نجحت واشنطن منذ انتهاء الحرب العالمية، في اختراقه والارتباط بعلاقات متينة وتحالفات استراتيجية بمجموعة من الدول العربية وغير العربية التي تقع في إطار هذا الإقليم، مثلت طوال سنوات أعمدة رئيسية وقوى تقليدية وصاعدة في مسار التفاعلات السياسية والاستراتيجية فيه وأهم هذه القوى الإقليمية: المملكة العربية السعودية التي تعد ركيزة من ركائز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتمتد العلاقات الوطيدة والتعاونية بينهما إلى اكثر من ستة عقود، والتي استطاعت تجاوز أزمات كبرى دون فك الشراكة، ومصر الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة منذ أواخر سبعينات القرن الماضي وتوقيع اتفاقيتي السلام 1978 و1979. أما إسرائيل، القوة الإقليمية التي حرصت الولايات المتحدة على تفوقها النوعي أمنياً وعسكرياً فهي تمثل حالة خاصة وفريدة من التحالف الوثيق لا تماثلها حالة أخرى في الإقليم أو العالم، في المقابل تمثل إيران مصدر قلق وتهديد للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، الحليف السابق لواشنطن إبان عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وأحد عمودين رئيسين في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وفيما بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979، والإطاحة بنظام الشاه وأزمة الرهائن الأمريكيين في نفس

[154] محمد السيد سليم، "ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الاقليمي العربي"، السياسة الدولية، العدد 192، ابريل 2013، ص 51.

العام، تبادل البلدان العداء المعلن والصريح، وغدت إيران قائدة لمحور مناوئ للسياسة الأمريكية في المنطقة[155].

وتمثل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه القوى محدداً رئيسياً في بعدها الإقليمي والقطري، كما أن المتغيرات التي تحدث في أي من دول المنطقة تؤثر على سلوك السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها، وتلقي بظلالها على شكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، هذا وتشهد خارطة النظام الإقليمي الشرق أوسطي تحولات حادة، وتغييرات جذرية متسارعة إثر دخول ديناميكيات ومعطيات جديدة، ساهمت في تصاعد نفوذ مثل تركيا وإيران على حساب قوى تقليدية أخرى مثل مصر والسعودية. وبدأت تظهر ملامح هذا التغير منذ حرب العراق عام 2003 وما ترتب عليها من تغييرات في موازين القوى، وتصدع في هيكل التحالفات والتكتلات في الإقليم وتنامي الاختراق الخارجي، فمع الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، فتح الطريق أمام صعود إيراني بارز تعزز بتحالف يشمل كل من سوريا والعراق وحزب الله في لبنان، ولاحقاً مع حكومة حركة المقاومة "حماس" في غزة، واستمر تصاعد النفوذ الإيراني وتحالفه بفضل الاخفاقات المتكررة في إتمام عملية السلام، وتطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والحرب الإسرائيلية على لبنان 2006، والانقسام الفلسطيني – الفلسطيني، والحروب على غزة عامي 2008 و2012، وفشل النظام العربي في تبني وجهة نظر واحدة تجاه تلك القضايا، مع غياب ملموس لقيادة إقليمية فاعلة وحاسمة[156].

بحلول عام 2011، اجتاحت الموجات الثورية والاحتجاجات الشعبية عدداً من البلدان العربية بدأت بتونس ثم مصر والبحرين وليبيا واليمن تباعاً، وسوريا ومازالت الأزمة متفاقمة في كل من سوريا واليمن إلى الآن، وقد استطاعت هذه الموجات الثورية أن تطيح ببعض النظم وتشكلت أنظمة جديدة كما الحال (مصر، تونس)، فيما نجحت نظم أخرى باحتواء هذه الاحتجاجات بفعل ظروف إقليمية ودولية مساندة. كانت المحصلة تغيير المشهد كلية في الشرق الأوسط، وتجلي حالة متشابكة من الاستقطاب السياسي والتنافس الاستراتيجي للاستحواذ على مناطق النفوذ وملء الفراغ من القوى الإقليمية المتنافسة في المنطقة، هذه التغيرات وتداعياتها شكلت إعادة لترتيب السياق الكلي للمنطقة، وأثرت بشكل مباشر وغير مباشر على ترتيب أولويات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

وتسعى الدراسة إلى إظهار التغيرات التي طرأت على العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتباين وجهات النظر الأمريكية - السعودية تجاه الأزمات الإقليمية في ظل حالة السيولة التي تمر بها المنطقة إثر موجات الحراك الثوري والاحتجاجات

[155] آمنه ابراهيم القرم، مرجع سابق، ص 2.

[156] المرجع السابق، ص3.

الشعبية التي غيرت بعض الأنظمة كالنظام في مصر وأفرزت إلى بعض الدول الصراعات الطائفية السنية - السنية من جهة، والسنية - الشيعية من جهة أخرى، إضافة إلى متغيرات إقليمية على صعيد توازن القوى في المنطقة وتغير الخطاب الأمريكي تجاه إيران وتوقيع الاتفاق النووي مع إيران 2015 وتداعيات ذلك على المملكة العربية السعودية وسياساتها الخارجية، وتمدد النفوذ الإيراني في كل من العراق وسوريا واليمن، وقد أبرزت هذه الاضطرابات أو عدم الاستقرار تحركاً سعودياً غير مسبوق انتقلت فيه السعودية من "سياسة الظل الهادئة" إلى "سياسة المواجهة" و"الاعتماد على الذات" و"المبادرة"، وتنويع الحلفاء على المستوى العالمي دون الاعتماد كلياً على الحليف الأمريكي لحماية مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي.

وتستدعي الدراسة الوقوف على المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على السياسة الخارجية السعودية تجاه قضايا المنطقة ويمكننا إبراز أهم المتغيرات الإقليمية في عدة قضايا:

أولها: ظهور موجات الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية:

جاءت موجات الحركات الشعبية المتتالية والتي بدأت بتونس في منتصف ديسمبر 2010 وامتدت إلى بلدان عربية عديدة لتشبه أحجار الدومينو الأمر الذي هدد الأنظمة الحاكمة التي كان يعتقد أنها مستقرة لتربك الحسابات السياسية وتهز معادلة العلاقات الأمريكية – السعودية فتتقاطع المصالح أحياناً في بعض الملفات، وتفترق أحياناً في ملفات أخرى، حتي وصلت للمرحلة التي شعرت بها المملكة بأنه لا يمكن الاعتماد على مظلة الحماية الأمنية الأمريكية في ظل اختلاف الأولويات وحالة الانكفاء الأمريكي وتراجع الاهتمام بالشرق الأوسط، الأمر الذي دفع المملكة إلى الاعتماد على نفسها لحماية مصالحها الأمنية والقومية والتحول من سياسة الدبلوماسية الهادئة والتدرج في اتخاذ المواقف إلى سياسة "الردع الاستباقي" والتدخل المباشر كما في حالتي البحرين واليمن.

فعقب ثورات الربيع العربي في 2011 التي اجتاحت معظم البلدان العربية، انكفت الدول العربية داخل أزماتها العميقة بينما حضر دور المملكة العربية السعودية، ومعها المنظومة الخليجية بقوة ضمن أطر النظام، عبر السعي الكثيف لصد ارتدادات حراك التغيير العربي عن ساحتها الداخلية ومحاولة ملء الفراغ الناتج عن خروج قوى عربية تقليدية من معادلة القوة العربية، بدون التواني عن استخدام الحلول العسكرية لإعادة تشكيل المنطقة وفقا لمصالحها وتواجه التهديدات الأمنية، كما تجسد، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، في الحالات اليمنية والبحرينية، مما أحدث تقلبات في التحالفات الإقليمية والدولية وتوتراً في العلاقة البينية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وثانيها: تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة:

وهنا يبرز دور التنافس السعودي - الإيراني خاصة بعد الثورة الإيرانية 1979 ومحاولات تصدير الثورة إلى الدول الإسلامية وبناء قوة إقليمية مهيمنة عبر إنشاء قواعد نفوذ وتأثير بدول المنطقة والضغط على المملكة عبر عدة آليات: منها تشجيع شيعة المنطقة الشرقية في السعودية للخروج على الدولة وتصاعد المحاولات الإيرانية للتدخل في الشئون الداخلية لدول خليجية عدة حيث توجد أقليات شيعية مهمة، أيضا استغلال موسم الحج لنشر أفكار الثورة الإيرانية، و تدريب أعداد من المجموعات للقيام بأعمال إرهابية على الأراضي السعودية وضد الدبلوماسيين السعوديين في الخارج[157].

وقد زاد الأمر تعقيداً، تزايد النفوذ الإيراني في العراق وحضورها في المشهد العراقي بقوة، وتولي حلفاء طهران مقاليد السلطة في العراق وأما الخطر الآخر فتمثل في العلاقة الاستراتيجية الإيرانية مع سوريا والتي تمكن إيران من التحرك في نطاق جغرافي واسع يبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وسوريا وصولاً إلى لبنان وفلسطين مما يجعل إيران على تماس مباشر مع إسرائيل، ويمكنها من ممارسة ضغط كبير على الدول العربية الرئيسة خصوصاً في ظل تعثر عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، ودورها المحوري في ظل دعم حركات المقاومة الفاعلة ضد الاحتلال الإسرائيلي والتواصل والتنسيق الدائم معها.

وعلى صعيد البرنامج النووي الإيراني، تزداد مخاوف المملكة بشأن البرنامج النووي وقيام إيران باستهداف أي دولة في منطقة الخليج العربي، وحول الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني أعلنت السعودية عدم قلقها منه مادام ملتزماً بجوانبه السلمية، كما أعلنت رفضها لاستخدام القوة العسكرية ضد إيران، لكنها تتوجس من امتلاك إيران للمفاعلات النووية وتطويرها إلى قدرات نووية عسكرية ودعت إيران إلى "الالتزام بالتعهدات الدولية والمواثيق ذات الصلة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية" مع ضرورة إخضاع المنشآت النووية الإيرانية للتفتيش والرقابة الدوليين تحقيقاً لمبدأ الشفافية[158].

وعليه، تتعدد أسباب حقيقية للخلافات السعودية - الإيرانية متمثلة في: الخوف من خطورة حدوث هيمنة إيرانية على المنطقة، وحدوث تحالف للشيعة في كلاً من (العراق، إيران، السعودية) وامتداد نفوذها الإقليمي في كلاً من (العراق، سوريا، اليمن)، واختلاف التحالفات الخارجية لكل منهما، والخلافات الايديولوجية ودورها في العلاقات الثنائية بينهما بل ويصل الأمر إلى الخشية من الإقدام الإيراني على تخريب منشآت المملكة النفطية في حالة ارتفاع حدة التوتر

---

[157] سعد محمد بأديب، "العلاقات السعودية – الايرانية 1932 - 1982"، لندن: دار الساقي ومركز الدراسات الايرانية والعربية، 1994، ص 116 -118.

[158] جاسم يونس الحريري، "تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون"، السياسة الدولية، العدد 167، كانون الثاني / يناير 2007، ص 183.

بين البلدين، فضلاً عما يشكله البرنامج النووي الإيراني من تهديد لدول منطقة الخليج العربي وثرواتها النفطية وأمنها الاستراتيجي.

وثالثها: بروز دور الفاعلين من غير الدول وصعود الأنماط الجديدة من الإرهاب:

برز منذ التسعينات متغير جديد شديد الأهمية في تأثيره على السياسات الخارجية العربية عموماً والسياسة الخارجية السعودية خصوصاً، وهو تزايد الدور الذي يلعبه الفاعلون من غير الدول (Non - state Actors)، فمنذ وقوع هجمات 11سبتمبر2001، وما تلاه من تداعيات (حرب أفغانستان والعراق)، وتركيز الانتشار العسكري في منطقة الخليج العربي ساد نمط تقليدي من الإرهاب تمثل في تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به فكرياً، تنتهج تكتيكات "الخلايا العنقودية النائمة" ونمط التفجيرات والهجمات الانتحارية وتفخيخ السيارات المتزامنة، مما أثر بشكل كبير في عدم الاستقرار الإقليمي[159].

وثمة من يرى "أن التغير الذي حدث في المشهد الإقليمي بعد احتلال العراق لم ينل فقط من أوزان القوى الرئيسة في الإقليم، بل قد يصل إلى مرحلة التغيير البنيوي في صيغة المعادلات والتفاعلات الإقليمية، خاصة أنه يترافق مع تزايد أزمة الشرعية التي تعاني منها أغلب النظم العربية بما يجعلها أسيرة لدرجات من الفوضى الأمنية والسياسية بسبب ضعف أداء الحكومات وتحرك الفاعلين من غير الدول والحركات الاجتماعية المختلفة لملء الفراغ الناجم عن تراجع الدول العربية وتناقص مكانتها، فعلى ضوء هذا المشهد الإقليمي المعقد والمتشابك زادت أدوار الوحدات السياسية ما دون الدول العربية"[160].

ويلاحظ بروز تحول في طبيعة الفاعلين الإقليميين في الشرق الأوسط، بسبب انتقال الفاعلين من غير الدول إلى دول داخل الدول عبر امتلاك أجنحة عسكرية، وبنية اقتصادية، وإعلام مستقل، وتحالفات خارجية، ومؤسسات موازية، ونسبة من التحكم في تفاعلات الحرب والسلام في الإقليم، وهو ما يؤدي إلى التعامل مع هؤلاء الفاعلين من غير الدول كأمر واقع يتم الاشتباك أو التفاعل معه، لكن دون أن تعترف أغلب الدول به رسمياً[161].

وقد ارتبطت موجات الحركات الاحتجاجية في العالم العربي في أواخر 2010 وعدم الاستقرار في مناطق الصراع بالمنطقة (العراق، اليمن وسوريا) بصعود أنماط جديدة من الإرهاب وتنامي الإرهاب العابر للحدود، وتقوم هذه الأنماط المغايرة للإرهاب على السيطرة على أقاليم وبناء كيانات تشبه الدول، هو ما تمثل في سيطرة تنظيم دول العراق والشام (داعش) على مناطق

---

[159] آمال زرنيز، "التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الاوسط: نحو إعادة التموضع الاقليمي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 9، يونيو / حزيران 2018، المجلد 2، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين، ص 122.

[160] محمد أبو رمان، "الفاعلون الجدد واعادة ترتيب قواعد اللعبة الاقليمية"، السياسة الدولية، عدد 168، ابريل 2007، ص 84.

[161] محمد عبدالسلام، "اقليم يعاد بناؤه"، في التقرير الاستراتيجي العربي 2008 - 2009، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام، 2010، ص 10-11.

ممتدة عبر الحدود بين سوريا والعراق، وإعلانه الخلافة الإسلامية، إضافة إلى اعتماده على مصادر تمويل مختلفة تتمثل في السيطرة على آبار البترول وتجارة القمح وفرض رسوم الجباية، مما أصبح يشكل تهديد على دول المنطقة، خاصة مع مبايعة العديد من الجماعات الجهادية لهذا التنظيم، الأمر الذي شكل تهديداً أمنياً للبيئة الاستراتيجية الإقليمية السعودية.

ورابعها: حالة التفكك الواضحة لعلاقات دول المثلث العربي (السعودية / مصر / سوريا):

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط تتأرجح بين محورين : الأول، ما يسمى "بمحور الاعتدال" والذي يشمل مصر والسعودية وباقي الدول العربية ذات الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة والثاني، ما يسمي "بمحور الممانعة" وتقوده إيران ومن ورائها سوريا ومجموعة من التنظيمات والوكلاء التي تعارض سياسات الولايات المتحدة مثل تنظيم "حزب الله" في لبنان و"حركة حماس" في فلسطين، هذا التقسيم حسب السياسة الأمريكية يضمن نوع من توازن القوة في الإقليم في ظل رعاية أمنية أمريكية لمنطقة الخليج وحلفائها.

وعليه، أدت أحداث 11 من سبتمبر 2001 إلى انفراط عقد المثلث السعودي المصري السوري بسبب السياسة الأمريكية وحملتها المزعومة على الإرهاب وتصنيف سوريا ضمن الدول الراعية له "محور الممانعة"، بينما صنفت مصر والسعودية ضمن "محور الاعتدال" والتي تتقاطع مصالحها مع المصالح الأمريكية، وقد اتهمت سوريا خلال قمة شرم الشيخ 2002 بعض الدول العربية بالتجاوب مع الأجندة الأمريكية دون نقاش أو محاولة تأثير[162] ناهيك، عن خروج سوريا من معادلة القوة العربية عقب أزمتها في مارس 2011، التي دمرت البنية التحتية للدولة، وانهكت ركائز بنيانها وفاقمت من تحدياتها الإنسانية ، ومع الموقف السعودي المتمسك بمطلب تنحية الرئيس السوري بشار الأسد ودعم المملكة تسليح المعارضة للإطاحة بالنظام السوري، مما قطع حبال الوصل بين دمشق والرياض نهائياً وأذن بانهيار المحور التقليدي "المصري -السوري - السعودي" وبروز مسار التضاد "للمحور السوري - الإيراني - حزب الله" ومع غياب حل سياسي للأزمة السورية في الأفق القريب على الأقل، الأمر الذي أضعف قدرة سوريا على أداء دور إقليمي مؤثر كانت تتمتع به قبلاً.

من ناحية أخرى، انشغلت مصر بقضاياها الداخلية أمام معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية العميقة عقب إسقاط نظام مبارك، ومجابهة التنظيمات المسلحة في سيناء وضد تدخل الأطراف الخارجية في ساحتها، وقد أصاب العلاقات المصرية - السعودية حالة من الفتور والتوتر بعد وصول مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي إلى الحكم في مصر يونيو 2012، لكن سرعان ما هدأت هذه التوترات وهدأ الوضع وعادت العلاقات بين البلدين لما كانت عليه من

---

[162] أمجد جبريل حسان، "السياسة السعودية تجاه القضايا العربية بعد أحداث أيلول / سبتمبر 2001 (فلسطين والعراق نموذجا)"، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2013، ص 87.

قوة سابقاً عقب ثورة 30 يونيو 2013 وإزاحة الإخوان عن سدة الحكم. وسرعان ما بدأ البلدين بوضع الآليات التنفيذية التي تشمل تطوير التعاون العسكري وتعزيز التعاون المشترك والاستثمارات المتبادلة السعودية والمصرية وتدشين مشروعات مشتركة وتقديم المساعدات السعودية لمصر للتأكيد على التقارب المصري السعودي وتنسيق المواقف على الصعيد الإقليمي في كل من سوريا واليمن.

خامسا: تزايد الفراغ القيادي ومسألة قيادة النظام العربي:

يتكشف على الساحة صراع إقليمي تركي - إيراني - إسرائيلي للسيطرة على "الدولة المركز" في المنطقة، وتنافس تركي - إيراني تجسد في بناء "كتلة سنية" تقودها تركيا لمواجهة "كتلة شيعية" تقودها إيران، بما قد يعزز تنامي الفجوة الفاصلة بين الجانبين لثنائية السنة – الشيعة، وسط خشية عربية من مسعى إحياء "العثمانية الجديدة" في المنطقة، الذي لم تخفه تركيا، بل جاهرت به علانية كما جاء على لسان وزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أوغلو في 27 أبريل 2012،حينما قال "إن شرقاً أوسطياً جديداً يولد، سوف تقود تركيا موجة التغيير فيه، وستكون في طليعته وصاحبة فكر يحدد مستقبل النظام الإقليمي الجديد، فهذه مهمتنا ورسالتنا، وستكون تركيا رائدة هذا النظام، الناطقة باسمه"[163]، وهذا كله قد واجه انتكاسة كبرى بسبب سياسات أردوغان التي أبعدت أوغلو عن مركز صنع القرار.

وعن انعكاسات هذه التغيرات الإقليمية على السياسة السعودية يمكننا القول أن العقد التالي لاحتلال العراق في 2003، شهد حدوث تحولات في موازين القوى الإقليمية في المنطقة خاصة لصالح دول الحزام الشمالي في الشرق الأوسط (أي تركيا وإيران)، مقابل تراجع دول الحزام الجنوبي (أي مصر والسعودية). فبينما نجحت تركيا في تعزيز وزنها الإقليمي عبر عقد الاتفاقات الاقتصادية مع سوريا والعراق وإيران، وسياسة "تصفير المشكلات" مع محيطها التي انتهت عملياً إلى مشكلات من كل اتجاه، في ذات الوقت استطاعت طهران عبر سياستها التوسعية ونفوذها في العراق وتحالفاتها الإقليمية مع سوريا والفاعلين من غير الدول، وسعيها لامتلاك البرنامج النووي الإيراني أن تحرز مكانة بارزة في المنطقة وتعزز ثقلها الإقليمي رغم العقوبات الدولية المفروضة عليها.

من ناحية أخرى، ازداد مستوى التغلغل الخارجي في النظام العربي بعد ثورات الربيع العربي بدخول قوى عالمية جديدة إلى ساحة هذا التغلغل ويوضح ذلك، فبالنسبة للولايات المتحدة، قررت مجاراة التغيير حتى تتمكن من ضبط مساراته والحفاظ على مصالحها الحيوية في

---

[163] نادية سعد الدين، "مسارات التحول: المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي"، السياسة الدولية، ملحق: تحولات استراتيجية، 7 أغسطس 2016.
http://www.siyassa.org.eg/News/9847.aspx

المنطقة وعليه، كيفت سياساتها بسرعة، بحيث استعادت نفوذها مع وصول القوي المتفاهمة معها إلى السلطة وتخلت عن أنظمة دائماً ما وصفت بالصديقة، كذلك فلأول مرة، يقوم حلف الأطلنطي بإسقاط نظام عربي بالقوة العسكرية كما حدث في ليبيا.

سادسا: بروزدورالقوى الدولية في قضايا المنطقة:

أما بالنسبة لروسيا والصين، فقد دخلتا بقوة وبشكل غير متوقع إلى قلب معادلات النظام العربي، فقد كان العرب ينعون على الدولتين عدم اهتمامهما بالسياسة العربية ولكنهما في إطار الأزمة السورية تدخلتا بقوة لمنع مرور المشروع الغربي المدعوم من مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية لإسقاط النظام السوري بل إن مستقبل النظام العربي سيعتمد إلى حد كبير على سياسات الدولتين فإذا انتصر التصور الروسي والصيني، فإننا سنشهد نظاماً إقليمياً عربياً مختلفاً، بل إن مستقبل البنيان الدولي سيعتمد على نتائج تدخل الدولتين في الأزمة السورية، حيث قد يؤذن ذلك بالتحول مجدداً نحو قطبية ثنائية أو متعددة في حالة فشل المشروع الغربي في سوريا.

من ناحية أخرى، ففي ظل حالة الانكفاء الأمريكي عن الشرق الأوسط، أيقنت المملكة أنه لا يمكن الاعتماد على معادلة تفاهم متبادلة ومستقرة مع الولايات المتحدة، وعليه اتجهت المملكة إلى تأسيس تحالفات وظيفية لمواجهة التهديدات المختلفة وسيطرة نمط التحالفات "المرنة" على السياسة الخارجية السعودية، فقد أصبحت المملكة العربية السعودية أكثر براغماتية في سياستها الخارجية وتبني استراتيجيات تقوم على فكرة التوافق والتحالف المرنtactical alliance المرتبطة بقضايا محددة، دون أن تنسحب على باقي القضايا الإقليمية، ومثل هذا التطور عزز التحالف السعودي مع عدد من الدول الكبرى كروسيا والصين والتنسيق معها بشان عدد من القضايا الإقليمية، أبرزها الملف السوري[164].

ومن ثم، تميل توازنات القوى في المنطقة لصالح تعزيز الدور القيادي للسعودية باعتبارها هي مركز الثقل في الشرق الأوسط ويرتبط ذلك بمحاولة ملء الفراغ الاستراتيجي، الذي خلفه غياب دول محورية مثل مصر وسوريا والعراق عقب التحولات والتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام2011 ، وهو ما أطلق عليه بعض المفكرين "لحظة الخليج العربي" في دلالة لانتقال مراكز النفوذ إلى منطقة الخليج العربي[165]، ويأتي التحرك السعودي في مواجهة الدور الإيراني المتنامي عبر إنشاء قواعد نفوذ وتأثير بدول المنطقة، وستسعي المملكة إلى

---

[164] أمال زرنيز، مرجع سابق، ص 125.

[165] رائد خالد قرملي، "السياسة الخارجية السعودية ..... عامان مع الملك سلمان"، تم تصفح الموقع بتاريخ :15-4-2017، على الرابط الالكتروني:aawsat.com/home/article

تنويع حلفائها على المستويان الإقليمي والدولي حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي دون تفريط في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: موجات الحركات الاحتجاجية الشعبية:

تمهيد:

لقد شكلت ثورات "الربيع العربي" الملف الأكبر بروزاً وتأثيراً في تدهور العلاقات الأمريكية-السعودية بفعل أمرين متشابكين: الأول: يتعلق بأمن النظام السعودي والتحديات التي واجهت السعودية بعد تصاعد أحداث هذا الملف، والثاني: المواقف الأمريكية تجاه الحركات الثورية العربية وتباينها مع المواقف السعودية.

وبالنظر إلى التحديات المباشرة التي وضعتها الحركات الثورية العربية أمام السعودية والتي طالت نظامها الداخلي وأمنها الخارجي ودورها الإقليمي وموقعها في ميزان القوى في الشرق الأوسط مما جعلها البلد الأكثر قلقاً من تطورات وتوابع هذا الملف.

فنجد أنه على الصعيد الداخلي، امتدت الاحتجاجات لتطال المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية التي تقطنها أغلبية شيعية والغنية بالنفط في فبراير 2011، وسارع الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى احتوائها من خلال الإعلان عن حزمة سخية من الإنفاق الحكومي بلغت 126 مليار دولار على مجالات التوظيف والرعاية الاجتماعية والإسكان وغيرها من الخدمات[166].

وعلى الصعيد الإقليمي، زادت المخاوف مع تزايد وتيرة الاحتجاجات في المنطقة العربية وبالأخص "الخليجية"، وطرح تساؤل حول مدى شرعية الحكومات الملكية أمام المطالب الثورية التي كانت تنادي بالإطاحة بالنظم الديكتاتورية وإسقاط حكم العائلة بشكل عام، وسقوط الحلفاء الإقليميين كالنظام السابق في مصر- عهد مبارك - مما عزز الخوف السعودي من اهتزاز معادلة التوازن الإقليمية لصالح دول معادية "كإيران"[167].

ثورات الربيع العربي ورؤية الولايات المتحدة الأمريكية:

شكلت ثورات الربيع العربي التي بدأت بتونس وامتدت لتشمل دولاً عربية عديدة، التحدي الأبرز لإدارة الرئيس أوباما، فقد أربك تحول السياسة من نشاط نخبوي ينحصر في دوائر مغلقة بعيدة عن التأثر بالمزاج العام إلى نشاط وسلوك يقرره الشارع العربي وليس دوائر صنع القرار الأمريكي، لقد اعتاد الساسة الأميركيون على التعامل مع نخب سياسية مسيطرة في العالم العربي، مما أعفاها من مسئولية مراقبة الشارع العربي وتوقع ردود أفعاله لذلك، لم

---

[166] تغاريد أنور السيد الجويلي، مرجع سابق، ص 147.

[167] كامران كرمي، "المملكة امام اختبارات صعبة"، مختارات ايرانية، السنة العاشرة، العدد 147، اكتوبر 2012، ص ص 23 – 24.

تتفاجأ الدوائر السياسية والاستخباراتية الأمريكية فحسب باندلاع ثورات "الربيع العربي" بل الدوائر الاكاديمية أيضاً، ما أسهم في جعل السياسة الأمريكية مرتبكة وغير واضحة[168].

وما زاد الموقف الأمريكي إرباكاً أن الثورات العربية جاءت في وقت كانت فيه إدارة أوباما مهتمة أكثر بتحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يفسح المجال أمام انسحاب قواتها بيسر من المنطقة، لكنها لم تكن في موقع تستطيع فيه الوقوف إلى جانب قمع تحركات المجتمعات العربية التي جاءت على شكل انتفاضات سلمية تسعى للحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية وبالمحصلة قررت واشنطن مجاراة التغيير حتي لا تتكرر أخطائها في إيران خلال ثورة 1979 عندما تمسكت بالشاه وخسرت إيران، وحتى تتمكن من ضبط مسارات التغيير سعت واشنطن لتنسيق علاقات مع القوى الصاعدة، ولذلك كان لزاما عليها أن تتخلى عن القوى الآفلة[169].

ويناقش هذا المبحث مدى التباين والاختلاف في المواقف الأمريكية، والسعودية تجاه ثورات الربيع العربي سواء في المحيط الخليجي(البحرين واليمن) والمحيط الإقليمي (مصر وسوريا).

المطلب الأول: الحالة البحرينية:

تعد البحرين واحدة من الدول شديدة الخصوصية في العالم العربي، فهي أصغر الدول من حيث المساحة الجغرافية، وهي أضعفها من حيث التركيبة الديموغرافية، خاصة في ضوء وجود أغلبية شيعية محكومة وقلة سنية حاكمة، حيث - تشير أغلب التقديرات الدولية إلى أن - الشيعة يمثلون ما بين 60 إلى 70% من النسيج المجتمعي[170].

لقد اندلعت الاحتجاجات في البحرين ضد نظام الحكم في الفترة من (21 فبراير 2011 إلى 13 مارس 2011) وثمة عنصران يجعلان الوضع في البحرين يختلف عن الوضع في دول الخليج الأخرى أو غيرها من الدول العربية التي تمر بانتفاضات شعبية واسعة النطاق:

أولاً: كان للاحتجاجات طابع طائفي بقوة، حيث أنها وضعت المتظاهرين الشيعة في مواجهة الحكومة التي يهيمن عليها السنة، كما خرجت أغلب المظاهرات من مناطق يقطنها أغلبية شيعية فقط في حين لم تخرج احتجاجات من مناطق سنية وقد قاد هذه الاحتجاجات مجموعة عرفت بـ "حركة 14 فبراير" وكانت "دار اللؤلؤة" نقطة ارتكاز ورمزاً لها ثم ما لبث أن إنضمت لها قطاعات مختلفة من المجتمع وقد دعا المتظاهرون إلى إجراء تحولات جوهرية في بنية النظام السياسي القائم، بما يضمن التحول إلى نظام "المملكة الدستورية" وتضمن ذلك أيضاً انتخاب حكومة

---

(1) Marwan kabalon, "western academia got it all wrong gulf news", April 1,2011,at: http://gulf news.com - opinions/columnists/western academics-got-it-all-wrong-1.785771

(2) Walter Russell mead, "The failed grand strategy in the middle east", August 24,2013, at : http:// online.wsj.com/news/articles.

(170) محمد عز العرب، "لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية الاستثناء في الربيع العربي؟"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، 7 ابريل 2012.

جديدة ووضع دستور جديد وحل البرلمان المنتخب وإلغاء الصلاحيات الممنوحة لمجلس الشورى وتعديل الدوائر الانتخابية القائمة والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإيقاف التجنيس السياسي، وإزاحة رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان - باعتباره فاسد للغاية -، وقد حاول الملك إرضاء المتظاهرين عن طريق إصدار الأوامر بأن يتم منح كل عائلة 3000 دولار بمناسبة الذكرى السنوية لميثاق العمل الوطني، بيد أن المطالب في البحرين كانت سياسية أكثر منها اقتصادية واستمرت الاضطرابات وفشلت محاولات بدء الحوار بين المتظاهرين وولي العهد على الرغم من الضغوط القوية من جانب الولايات المتحدة والتي رأت أن المفاوضات هي السبيل الوحيد.

ثانياً: انتفاضة البحرين هي تكرار لنزاع سابق استمر خلال التسعينات وتمت تسويته على نحو متزعزع بالاتفاق على ميثاق العمل الوطني الجديد في عام 2001، وعليه، تأتي هذه الاحتجاجات على خلفية المظالم الشيعية الاجتماعية والاقتصادية وما زاد الأمور تعقيداً هو أن إيران أعلنت عن تأييدها للمتظاهرين في البحرين، ومن وجهة نظر الحكومة البحرينية، فإن هذا الدعم الخارجي هو السبب الحقيقي لاستمرار الصراع[171].

الموقف السعودي من الأزمة البحرينية:

تمثل البحرين عمقاً استراتيجياً ومجالاً حيوياً للمملكة العربية السعودية، فهي تقع ضمن دائرتها الأمنية الأولى، وذلك لأسباب جيوبولتييكية واقتصادية وطائفية وسياسية، فهي تبعد (20) ميلاً من الساحل الشرقي للسعودية، وتتجلى أهمية الساحل الشرقي كونه يشتمل على ربع مصادر النفط الثابت في العالم ومنطقة يسكنها 30% من الأقلية الشيعية الموجودة في السعودية والذين يشكلون أيضاً 70% من البحرين[172] ومن ثم، فإن حدوث اية اضطرابات أو قلاقل في البحرين يمكن أن تمتد وتهدد المنطقة الاستراتيجية في السعودية وتؤثر على سوق النفط العالمي لذا، تعاملت السعودية مع الاحتجاجات في البحرين باعتبارها تهديد استراتيجي لأمنها القومي، وأن الأزمة هناك تجاوزت توصيفها كأزمة داخلية بين النظام الحاكم والمعارضة لتصبح بمثابة تحدي إقليمي يهدد الممالك الخليجية[173].

وجاء الموقف السعودي حاسماً وقوياً وسريعاً وداعماً للنظام البحريني، ففي4مارس 2011، وصلت قوات درع الجزيرة المكونة من أكثر من (4000) جندي سعودي، و(500) فرد من قوات الأمن الإماراتية، وناقلات جنود مدرعة إلى العاصمة (المنامة) عبر جسر الملك فهد الذي

---

[171] البحرين: بين الربيع العربي وايران، جريدة الاتحاد الاشتراكي، يوم 2012/1/11 تم تصفح على الموقع: www.maghress.com

[1] Rachel Bronson, "Saudi Arabia's intervention in Bahrain: A necessary Evil or a strategic blunder?", foreign policy research institute, March, 2011.

[173] محمد عز العرب، "الأزمة السياسية في البحرين حدود الربيع العربي"، كراسات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 223، 2011.

يربط البحرين بالسعودية بطلب من الحكومة البحرينية، وبناء على اتفاقية الدفاع المشترك التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي ببعضهم[174].

ومن ناحيتها، بررت السعودية التدخل السعودي – الخليجي في البحرين بوجهة نظر مبررها الخوف من إنتهاز الفرصة وعبث الأيادي الإيرانية خاصة وأن البحرين هي البطن الرخوة التي يمكن لإيران أن تحرك بها شيعة السعودية خاصة أن هناك تداخلاً بين المنطقة الشيعية في السعودية والبحرين حيث تمثلان معا ما يسمي بـ "البحرين التاريخية" مما يعكس عمق الأزمة للنظام السعودي[175].

اما فيما يتعلق بالموقف الأمريكي تجاه الأحداث في البحرين:

في بداية الأحداث، جاء الموقف الأمريكي المعلن من الأحداث في البحرين متذبذباً وغير حاسم، فالولايات المتحدة انتقدت استخدام القوة ضد المحتجين، وطالبت النظام الحاكم باتخاذ إصلاحات اجتماعية وحماية حقوق الإنسان، ودعت إلى الحوار بين طرفي الأزمة[176]، ولكنها لم تطالب بتخلي "آل خليفة" عن السلطة أو التنحي، لقد وجدت الولايات المتحدة نفسها مترددة بين دعمها المعلن للربيع العربي وبين ضرورة الحفاظ على علاقاتها مع النظام البحريني[177]، ويمكن تفسير سياسة الولايات المتحدة تجاه الحالة البحرينية في ضوء عدة أسباب:

أولاها: أن البحرين تمثل مركزاً شديد الحيوية للعمليات الأمريكية البحرية في الخليج العربي والمحيط الهندي حيث يتواجد فيها "القيادة البحرية الأمريكية – قوة الشرق الأوسط"، ومركز الأسطول الخامس الأمريكي، في منشأة مترامية الأطراف تبلغ مساحتها (100) فدان، ويعمل بها (5000) فرد أمريكي معظمها من البحرية، ويطلق عليها اسم "دعم النشاط البحري - البحرين".

ثانياً: فإن الموقع الجغرافي للبحرين كجزيرة في الخليج العربي وقربها من السعودية والكويت ومسارات السفن الناقلة للبترول من العراق وإيران جعل تأمينها هدفاً استراتيجياً ليس فقط لدول الخليج، بل للقوى الغربية أيضاً وهذا يفسر أن البحرين تعد حليف استراتيجي من غير الناتو منذ عام 2001، وهو وصف يمكن البحرين من مميزات شراء أسلحة أمريكية كدول الناتو[178].

---

[174] قوات من درع الجزيرة، تدخل البحرين تجاوبا مع طلب المنامة للدعم، موقع العربية نت، 14 مارس 2011.

[175] محمد عز العرب، "الازمة السياسية في البحرين، حدود الربيع العربي"، مرجع سابق، ص 21.

[176] الجزيرة نت، الأخبار: عربي، "واشنطن ترحب بالحوار في البحرين"، 2011/2/25.
http://www.aljazeera.net/news/pages/0b7519e4-ca48-4568-959a-aa4831aa9777

[177] فرانس 24، "كيف يمكن تقييم الموقف الأمريكي مما يجري في البحرين"، 2011/3/18.
http://www.france24.com/ar/20110318-protest-usa-reaction-absent-bahrain-demonstration

[178] امنه ابراهيم القرم، مرجع سابق، ص ص 98 -99.

ويمكن رصد التوافق الأمريكي – السعودي على صعيد الأحداث في البحرين من خلال عدة مؤشرات:

أولاً: رغم أن التدخل السعودي أثار انتقادات إعلامية من المسؤولين الأمريكيين، إلا أنه جاء بعد يوم واحد من زيارة وزير الدفاع الأمريكي "روبرت جيتس" للمنامة، وبلقائه لملك البحرين وولي عهده يومي 11، 12 مارس 2011 مما يدل على أن التحرك السعودي قد تم بعلم من الإدارة الأمريكية، من ناحية أخرى، برر الرئيس الأمريكي أوباما سياسة بلاده قائلاً: "إن البحرين شريك طويل الأمد، وإن إيران حاولت استغلال الاضطرابات والقلاقل هناك"[179].

وفي ذات الوقت، أعربت وزيرة الخارجية الأمريكية – آنذاك- هيلاري كلينتون عن تأييدها للتحرك السعودي قائلة: "أن البحرين لها الحق السيادي في دعوة قوات مجلس التعاون الخليجي تنفيذا لاتفاقات الأمن والدفاع التي وقعتها"[180].

ثانياً: إن التدخل السعودي في البحرين وفر على الولايات المتحدة تكاليف حفظ أمن هذه المملكة البالغة الأهمية ضد تمدد النفوذ الإيراني وإثارة الاضطرابات في هذه البقعة من العالم.

وعليه، لا يمكن القول بأن الحالة البحرينية كانت سبباً لخلاف أمريكي – سعودي، وأن التحرك السعودي إزاء الاحتجاجات في البحرين جاء ضمن محددين: أولهما: الخشية من توسع النفوذ الإيراني في منطقة الخليج، لاسيما بعد تجربة العراق، وثانيهما: الخوف من انتقال العدوي الثورية إلى أنظمة ملكية، مما يجعل باقي الملكيات في الخليج عرضة لاحتجاجات مماثلة تقوض الصورة التي تحاول نشرها عن استقرار الملكيات[181].

المطلب الثاني: الحالة اليمنية:

تنطلق السياسة السعودية تجاه اليمن من مجموعة من المحددات ليست الجغرافية فقط، إذ تمثل اليمن العمق الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية نظراً للتقارب الجغرافي بين الدولتين التي ترتبط بشريط حدودي بري طويل يمتد بحوالى 1500 كم، وإطلالة على باب المندب مفتاح المرور للبحر الأحمر، كما تعد اليمن البوابة الجنوبية لإقليم "شبه الجزيرة العربية" وعليه، ترى المملكة "أن أمن اليمن من أمن المملكة" وأن أي تطور في الأحداث على الساحة اليمنية ينعكس وبشكل مباشر على المملكة[182].

---

[179] المرجع السابق، ص 99.

[1] Hillary Rodham Clinton,"Hard Choices", New York, Simon & Schuster, 2014, p. 259.

[181] التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، أبريل 2012، ص 11.

[182] برجا، فرانسوا وآخرون: "اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين"، مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ص 235.

وقد بدأت الاحتجاجات الشعبية السلمية تجتاح اليمن في فبراير 2011 في العاصمة صنعاء وامتدت لباقي المدن اليمنية بالتزامن مع تظاهرات لجماعة الحوثيين في مدينة "صعدة" اليمنية رافضة مبادرات الرئيس اليمني آنذاك - على عبدالله صالح - وقد سارعت المملكة العربية السعودية على الفور ومعها دول مجلس التعاون الخليجي لاحتواء الموقف عبر المبادرة الخليجية التي وقعتها كافة الأطياف السياسية اليمنية، ما عدا الحوثيين - لأنها منحت الحصانة للنظام السابق - وقد دعت المبادرة الرئيس السابق صالح إلى نقل صلاحياته إلى نائبه عبد ربه منصور هادي وتنفيذ سلسلة من الإجراءات التي تسعى إلى تهدئة المحتجين عبر الدعوة إلى إجراء انتخابات ووضع دستور جديد[183].

ومما زاد تفاقم الأزمة اليمنية اتخاذ المواجهات بعداً إقليمياً إثر اتهامات متبادلة ومتصاعدة بين السعودية وإيران حول الأوضاع في اليمن، فالسعودية تشير بأصابع الاتهام إلى إيران ودعمها للحوثيين بالمال والسلاح، وتدرك المملكة الأطماع الإيرانية من التغلغل في الأزمة اليمنية عبر تقديمها الدعم والمساندة للحوثيين وسعيها إلى التحكم في مضيق باب المندب وخليج عدن والتأثير على أمن البحر الأحمر، بجانب تهديد أمن المملكة، وحلفائها الخليجيين من خلال توسيع نفوذها بالمنطقة [184].

ويشكل الصراع السعودي الإيراني في اليمن مصدر قلق بالغ الأهمية للمملكة، فبعد نجاح إيران في التمدد في العراق، وامتداد نفوذها للساحة السورية وتأجيج الأوضاع في البحرين الأمر الذي بدأت فيه إيران وكأنها تحيط بالسعودية فيما يشبه بالدائرة الكاملة، ما جعل الموقف السعودي شديد الحساسية من اية تطورات على الساحة اليمنية[185].

ومع استمرار وتصاعد المواجهات بين الأجنحة المتصارعة في اليمن، لمدة ثلاث سنوات والتي أسفرت عن اضطرابات كثيرة، حتي استطاع "الحوثيون" الإستيلاء على معظم أجزاء العاصمة صنعاء ووزارة الإعلام والتلفزيون الرسمي في 21 سبتمبر 2014[186].

وكرد فعل حاسم وسريع للسياسة الخارجية السعودية تجاه الأحداث في اليمن، أعلنت المملكة التحول من سياسة الاحتواء إلى سياسة الردع وفي فجر 26 مارس 2015، انطلقت عملية "عاصفة الحزم" ضد معاقل الحوثيين في اليمن من قبل قوات التحالف العربي المكون من عشر

---

[183] آمنة إبراهيم القرم، مرجع سابق، ص 155.

[184] أحمد عردوم، "الصراع السعودي-الايراني واثره على اليمن"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 2، مارس 2017، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا.
https://democraticac.de/?p=45025

[185] المرجع السابق.

[186] اليمن: تسلسل زمني لتصاعد الاحداث وصولا إلى عاصفة الحزم، بي بي سي عربي، 27 مارس 2015.
http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/03/150325_comments_yemen_houthis

دول يضم أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عدا عمان، بالإضافة إلى مصر والمغرب والسودان والأردن وذلك بهدف إجبار الحوثيين على الانسحاب من المدن التي يسيطرون عليها[187].

ويمكن تحديد عدد من الدوافع للتدخل العسكري في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية والتحالف العربي:

أولها: حالة عدم الاستقرار في اليمن نتيجة انقلاب الحوثيين على الشرعية وفرض الأمر الواقع بالقوة، مما يهدد أمن دول مجلس التعاون الخليجي وأمن المملكة.

ثانياً: استنفاذ دول مجلس التعاون جميع الخيارات الأخرى، ومنها الجهود الدبلوماسية، وتحذير وزير الدفاع السعودي – آنذاك - الأمير محمد بن سلمان من عواقب الاقتراب من عدن، فضلاً عن كون التدخل هو استجابة لطلب رسمي من اليمن، وفي إطار اتفاقية الدفاع المشترك.

ثالثاً: أن تطور الأزمة اليمنية على نحو سريع استدعي ليس فقط التلويح بالردع بل ممارسته على أرض الواقع لإرسال رسالة واضحة للخصم تتضمن قوة الطرف الآخر.

رابعاً: مثلث ضرورة استراتيجية لإعادة التوازن الإقليمي الذي شهد خللاً من خلال تدخلات دول الجوار في القضايا العربية في إشارة إلى إيران، كما يعد هذا التدخل العسكري آلية إقليمية مهمة للتعامل مع الأزمات الإقليمية. من ناحية أخرى، تمثل تلك الضربات تمريناً عملياً لمشروع قوة التدخل العربية التي أقرتها القمة العربية التي عقدت في القاهرة يومي 28، 29 مارس 2015[188].

ولقد أعلنت المملكة أهداف قوات التحالف العربي من خلال "عاصفة الحزم" على النحو التالي:

- حماية الشرعية في اليمن وإعادة الرئيس عبد ربه منصور إلى العاصمة وإنهاء الانقلاب المسلح لجماعة الحوثي وحليفها.
- ردع قوات الحوثيين ومنعها من تهديد المواطنين اليمنيين وتدمير قدراتها العسكرية.
- منع قوات الحوثيين من تهديد دول الجوار وعلى رأسها الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية.
- تحقيق السيطرة على المجال الجوي في اليمن.
- إخماد وسائل الدفاعات الجوية وإنهاء خطر الصواريخ الباليستية.

---

[187] عمرو صبحي، "تداعيات الازمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011"، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 7 يناير 2018.
https://democraticac.de/?p=51362

[188] أشرف كشك، "التدخل في اليمن: ضرورة للتوازن الاقليمي"، جريدة الاهرام، مقالات، 31 مارس 2015.
http://www.ahram.org.eg/WriterArticles/2316/2015/0.aspx.

- الحد من الإمداد والتموين والتحركات لجماعة الحوثي وتكمن الأهداف الحقيقية وراء "عملية عاصفة الحزم" بقيادة السعودية إلى حماية الأمن القومي الخليجي بصفة عامة والأمن القومي السعودي بصفة خاصة من تمدد النفوذ الإيراني في اليمن وتشكيل نواة لتحالف عسكري ضد هذا النفوذ.

أضف إلى ذلك، لم يمر شهر على عملية "عاصفة الحزم" التي بدأت في 26 مارس 2015، لتعلن قوات التحالف في 21 إبريل 2015 انتهاء العملية وبدء عملية جديدة بعنوان: "إعادة الأمل" معللة ذلك أن العملية الأولى حققت أهدافها الرئيسية[189].

وحول تداعيات العمليات العسكرية في اليمن على مسار الأزمة يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط:

أولاً: أن التدخل العسكري من قبل "التحالف العربي" بقيادة المملكة أضاف للأزمة اليمنية بعداً إقليمياً ودولياً ونحى بها منحى آخر، حيث لم يعد خيار الحرب بأيدي اليمنيين أنفسهم، وإنما أضحو أحد أطرافها وعليه، خرجت الأزمة اليمنية من كونها أزمة داخلية إلى أزمة ذات أبعاد وتداعيات إقليمية ودولية، تعدد أطرافها وتعددت معها بالطبع أجندة الحرب، وأهدافها وبالتالي أصبحت الأزمة أكثر تعقيداً أو تشابكاً.

ثانياً: دخل الصراع السعودي الإيراني في اليمن منعطفا خطيراً، حيث اتخذ الصراع طابعاً عسكرياً بعد أن كان يدار بالوكالة بين الدولتين (السعودية، وإيران) - ما يشبه الحرب الباردة - في ظل سعي الدولتين إلى تعزيز نفوذهما في اليمن والعمل على تقوية حلفائها لكسب مركز القيادة.

ثالثاً: على الرغم من أن قرار خوض المملكة "لعاصفة الحزم" كان قراراً ذا أبعاد استراتيجية وتعزيزاً لدور السعودية كقوة إقليمية وزعامة سنية في المنطقة العربية إلا أن الأمور لم تسير على النحو الذي كانت تأمله الرياض من انتهاء الحرب في اليمن واستسلام الحوثيين فبدلاً من ذلك تحولت الحرب في اليمن إلى داخل الأراضي السعودية وأصبح الحوثيون خطراً يومياً على المملكة مع توالى ضربات الحوثيين على جنوب السعودية، بل وصلت إلى حد التوغل البري وإطلاق الصواريخ البالستية في عمق المملكة الأمر الذي يشكل تهديد قاتل للأمن القومي السعودي[190].

وفي إطار المبادرات للتوصل إلى حلول للأزمة اليمنية، عقد مؤتمر "انقاذ اليمن" في الرياض 18/17 مايو 2015 لبحث الأزمة اليمنية إلا أن غياب الحوثيين وأنصار الرئيس عبدالله

---

[189] محمد عمر، حرب اليمن: "عوامل غياب الحسم واثرها على استمرار الصراع"، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 2 يناير 2018.
https://democraticac.de/?p=51306

[190] أحمد التلاوي: "تداعيات الازمة اليمنية على النظام السعودي"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقارير سياسية، 20 اغسطس 2016.
https://eipss-eg.org/20/08/2016

صالح عن المشاركة في المؤتمر شكل قيود على قدرة هذا المؤتمر إلى التوصل لحل يرضي جميع الأطراف، حيث انحصر دور المؤتمر في كونه تجمعاً لأنصار الخيار الخليجي أو السعودي ومن ثم كان أشبه بحوار داخل البيت[191].

وعن مستقبل الدور السعودي في الأزمة اليمنية، فمع طول أمد الأزمة وعدم حسم الحرب في اليمن، وتفاقم الأزمة على مختلف الأصعدة سادت القناعة بأن مسار الحسم العسكري أصبح صعب ومكلف في ضوء الحسابات المعقدة ويبرر ذلك عدة مؤشرات على الساحة اليمنية:

- فالتحالف العربي – لم يعد كما كان خلال عام 2015 – فقد أصبح ذو طبيعة اسمية، ولم تعد هناك قوات جوية قطرية أو بحرينية تشارك في العمليات، بينما انسحبت الامارات فعلياً من العمليات على الأرض، بعد أن تحققت أهدافها من المشاركة في الحرب، بإبعاد الحوثيين عن عدن وسواحل اليمن الجنوبية، كما أعلنت المغرب رسميا في يونيو 2016 عن سحب القوات المغربية من المشاركة في التحالف العربي[192].

أيضا، تشير بعض التقارير الخاصة بهيئات الأمن القومي الأمريكي، ومن بينها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن حرب اليمن تكلف السعودية 200 مليون دولار يومياً، الأمر الذي يمثل عبء على موارد الدولة السعودية [193].

وعليه، أصبحت المملكة وحيدة في مواجهه الحوثيين ومن خلفهم إيران، وأصبحت في مواجهة قوى قادرة على استنزاف قدرتها العسكرية والاقتصادية على المدى البعيد، حتي وإن تمكنت السعودية من الوصول إلى صنعاء وإخراج الحوثيين منها، فإن الفكر الشيعي للحوثيين وتحركاتهم الفردية والجماعية داخل اليمن لتغيير التركيب الديني لليمن سيظل متواجداً بقوة في ظل الدعم الإيراني[194] - على منحى أخر، تزايدت حدة الانتقادات للمملكة السعودية والتحالف العربي من جانب مؤسسات حقوق الإنسان والأمم المتحدة بسبب استهداف المدنيين ومنشآت مدنية مثل المستشفيات والأسواق الشعبية، مما أدى إلى سقوط الكثير من المدنيين من بينهم أطفال[195].

---

[191] المبادرات السياسية في اليمن بين السلام والفوضي، تقارير، السياسة الدولية، 2017/3/27.
http://www.siyassa.org.eg/news/12032.ASPX

[192] حسام السيد ذكي، "المملكة العربية السعودية والازمة اليمنية، والحلول الموجعة"، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 5 يونيو 2018. تم تصفح الموقع 2018/11/2.
https://democraticac.de/?p=54478

[193] أحمد التلاوي، مرجع سابق.

[194] حسام السيد ذكي، مرجع سابق.

[195] أحمد التلاوي، مرجع سابق.

ويبقى السؤال هل ستستمر المملكة في العمليات العسكرية والتصعيد ضد الحوثيين ذراع إيران المهددة لحدود اليمن الجنوبية؟

ويمكن القول، حسب رؤية المسئولين السعوديين أن عدم رغبة المتمردين الحوثيين في الدخول في مفاوضات جدية يشكل العقبة الرئيسية أمام إنهاء الحرب في اليمن[196] ومن المعلوم أن العمل العسكري لا يكفي وحده لإيجاد حلول سياسية غير أنه في حالات الاستقطاب الحاد، والفراغ الأمني الهش كما هو الوضع في اليمن، لابد من العمل العسكري لإجبار الأطراف المتشددة على الجلوس حول طاولة المفاوضات، خاصة أن الحوثيين قد انتهكوا مقومات الشرعية كلها في اليمن، وعرقلوا جهود التسوية كافة مستندين إلى القوة العسكرية وحدها[197].

الموقف الأمريكي من الأزمة اليمنية:

محددات السياسة الأمريكية تجاه الأحداث في اليمن:

أولاً: إن الموقع الجغرافي لليمن جعل منها دولة تطل على أهم المضايق الملاحية للتجارة الدولية وهو مضيق باب المندب، وترى الإدارة الأمريكية أن أي صراع في اليمن له مخاطر على سير الملاحة الدولية، كما تسعى الولايات إلى تأمين امدادات النفط، فقرب اليمن من نفط الخليج والخوف من انتشار الصراع بما ينتج عنه من تأثير على إمدادات النفط إلى السوق العالمية يمثل هاجساً رئيسياً في سياسة الولايات المتحدة منذ اكتشاف النفط وحتي اليوم[198].

ثانياً: تركزت العلاقات الأمريكية – اليمنية وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في مجال "مكافحة الإرهاب" وانضمامها إلى اتفاقية مكافحة الإرهاب وبالتالي، تصنف اليمن كأحد حلفاء واشنطن في محاربة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والتي تتخذ بحسب التقارير الحكومية وإخبارية بعض المناطق في اليمن كمقر للتدريب على العمليات الإرهابية ضد أمريكا أو حلفائها بالإضافة إلى أن عدداً من بعض قيادات القاعدة تتحصن بها والذين تسعى الولايات المتحدة للقضاء عليهم للتخلص من خطر الإرهاب في المنطقة خصوصاً بعد القضاء على زعيم القاعدة بن لادن في باكستان[199].

---

[196] ستيفن سيبش وإريك بيلوفسكي، "اليمن: النظرة في الرياض"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 23 تموز / يوليو 2017.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/yemen-the-view-from-riyadh1.

[197] احمد يوسف احمد، "أزمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية"، دبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجله افاق المستقبل: العدد 26، اغسطس 2015.

[198] عبدالله عبدالحليم أسعد، "الولايات المتحدة والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي، 2011/2010"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012، ص 99.

[199] Jeffrey feltman, "The only way to end The war in Yemen: Saudi Arabia must move first", foreign affairs, November, 26, 2018.

ثالثاً: يمثل اليمن أهمية بالغة لدى حلف الناتو بقيادة أمريكا، حيث يعتبره الغرب الحزام الأمن في خاصرة الحلف، والذي له دور حيوي في تأمين منابع الثروة والطاقة في المنطقة، وطرق القوافل التجارية والأساطيل العسكرية وتمر 20% من التجارة العالمية عبر مضيق باب المندب ويعتبر المنفذ مهماً لدول الاتحاد الأوروبي لارتباط تجاراتها وناقلات النفط بالمرور عبر المضيق الحيوي وبإغلاقه أو تعثره سيؤدي إلى مخاطر اقتصادية، ومن ثم يشكل انتشار الحوثيين في مناطق الثروة تهديداً مباشراً للمصالح الغربية والأمريكية.

رابعاً: تعتبر الإدارة الأمريكية أن اليمن تشكل مسرحاً حساساً في حملتها المصعدة الهادفة إلى الحد من النفوذ الإيراني عبر ميليشياتها المتمثلة في جماعة الحوثيين، فاليمن تمثل محوراً استراتيجيا في الخطة الإيرانية للضغط على دول الخليج العربي، وتسعى الولايات المتحدة إلى وقف هذا التمدد الإيراني بجانب ممرات الملاحة الدولية وتأمين أهم طرق التجارة الدولية[200].

تطورات الموقف الأمريكي فيما يتعلق بالأزمة اليمنية:

اتسم الموقف الأمريكي مع بداية الأزمة اليمنية في فبراير 2011 "بالتردد" و"الارتباك" والخوف من احتمال إسقاط النظام ومساهمة ذلك في انتشار تنظيم القاعدة[201] وقد أشاد الرئيس أوباما بمبادرة الرئيس اليمني السابق صالح، والتي أطلقها في 2 فبراير 2011 وأعلن خلالها عدم ترشحه لولاية جديدة، وعدم نيته توريث السلطة لنجله، حيث اعتبر أوباما أن المبادرة تضمنت عدداً من الخطوات الإيجابية، والاصلاحات المهمة والحكيمة[202] كما دعا الرئيس الأمريكي بأن تلتزم قوات الأمن اليمنية ضبط النفس، وأن تمتنع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين الذين يمارسون حقهم في التجمع، وحرية التعبير، ومن ثم، فقد تجنبت الإدارة الأمريكية دعوة الرئيس صالح للتنحي عن السلطة بشكل واضح وصريح[203] ولتبرير ذلك صرح وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس Robert Gates في مقابلة مع شبكة ABC الأمريكية "إن سقوط النظام اليمني سيجعل واشنطن تواجه تحديات إضافية في اليمن، تتعلق بمكافحة الإرهاب وتنظيم القاعدة الذي تعتقد الإدارة الأمريكية أن خطره في جزيرة العرب في تنام مستمر ولا يقل خطورة عما هو عليه في أفغانستان وباكستان أو العراق أو الصومال"[204].

---

[200] حرب اليمن واثارها على مستقبل السعودية في ظل طموحات محمد بن سلمان الاقليمية، المركز الديمقراطي العربي، 11 نوفمبر 2017.
https://democraticac.de/?p=50532

[201] التغيير نت، "انتقاد لتقلبات المواقف الأمريكية في اليمن"، 2011/5/16.
http://www.al-tagheer.com/news29779.html

[202] اليمن ثورة شعب، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ص 49.

[203] جيرمي م. شارب المتخصص بشؤون الشرق الاوسط في دراسة بعنوان: "اليمن الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة"، 8 يونيو 2011، نشرت عبر خدمة الابحاث في الكونجرس.

[204] "الموقف الامريكي بين قيم الحرية ومخاوف الحرب على الإرهاب"، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث.

وفي 12 شباط / فبراير 2011 دعا السفير الأمريكي بصنعاء جيرالد فايرستاين Gerald firesten جميع الأطراف إلى العودة لمواصلة الحوار مؤكداً أن "المفاوضات بين السلطة والمعارضة هي العملية المثالية التي ستحقق آمال الشعب اليمني"[205].

ومع تواصل الثورة اليمنية وتزايد أعداد المؤيدين لها سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى مؤسسة الجيش أو حتى داخل أركان النظام أو في الحزب الحاكم وكنتيجة لرفض المحتجين التنازل عن مطالبهم تنحي الرئيس صالح، وعقب أحداث مجزرة جمعة الكرامة في 18 اذار/ مارس 2011 أيقنت الولايات المتحدة أنه لابد من رحيل صالح وأعرب الرئيس أوباما عن تأييده لتغيير سياسي في اليمن يلبي طموحات المواطنين، وتشارك فيه كل الأطراف السياسية[206].

وقد توافقت جميع الأطراف الداخلية والخارجية على شخص نائب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ليتسلم زمام الأمور وقد ظهرت الولايات المتحدة بتصريحات متعددة لتؤكد أن اليمن برئيسها الجديد تعتبر أكثر تعاوناً من نظام صالح وهو ما صرح به السفير الأمريكي السابق جيرالد فايرستاين: "أن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب اليوم هو بنفس ما كان في الماضي إن لم يكن أفضل". كما رحبت الولايات المتحدة في بيان رسمي لوزارة الخارجية في 8 نيسان / ابريل 2011 بمبادرة مجلس التعاون الخليجي الرامية إلى حل الأزمة السياسية في اليمن[207].

أيضا، حرصت الولايات المتحدة على تقديم الدعم المالي والعسكري للحكومة اليمنية الجديدة، فقد نشرت وكالة الأنباء الرئيسية اليمنية في 6 مارس 2014 تقريراً عن الدعم الأمريكي لليمن، حيث كشفت أن الولايات المتحدة الأمريكية خصصت حوالى 247 مليون دولار السنة المالية 2012 والسنة المالية 2013 لبناء قدرات قوات الأمن اليمنية على مكافحة الإرهاب، كما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن إجمالي المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة لليمن منذ بداية العملية الانتقالية في نوفمبر 2011، تجاوزت مبلغ 630 مليون دولار. كما تستخدم الولايات المتحدة أحدث سلاح جوي توصلت إليه التقنية العسكرية الحديثة وهي طائرات بدون طيار bredator لاستهداف مواقع تنظيم القاعدة في اليمن[208].

---

http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=1&id=217&s=1&tab=2

[205] قراءة اليمن في تحولات الموقف الامريكي باليمن، المصدر اون لاين 2011/11/25.

http://almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=1&news_id=25903

[206] الجزيرة نت، الاخبار، ادانه واسعة للقمع الدامي باليمن، 2011/3/19.

[207] الجزيرة نت، الاخبار، صالح يرحب بالمبادرة الخليجية، وينتقد قطر، 2011/4/9.

http://www.aljazeera.net/news/pages/036b306d-0e3a-44f5-837a-2f12f2c057e6

[208] أمجد خشافه، جريدة البيان ،"اليمن بين الأطماع الفارسية والأجندة الأمريكية"، 2018/11/18.

http://www.albayan.co.uk.artticle2

ومع التدخل العسكري في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية وقوات التحالف العربي في مارس 2015، دعمت واشنطن تدخل التحالف العربي في اليمن، لقد كان واضحاً أن الإدارة الأمريكية قد أحيطت علماً بالعملية وأنها قد رحبت بها وأبدت استعدادها لتقديم مساعدات لوجستية واستخباراتية إلى التحالف العربي.

وفيما بعد، أيدت قمة شرم الشيخ التي عقدت في الـ 28، 29 مارس 2015[209] لقد كان للولايات المتحدة جهد واضح في إكساب "عاصفة الحزم" شرعية دولية بصدور قرار مجلس الأمن رقم 2216 في 14 أبريل 2015 بأغلبية 14 دولة مع امتناع روسيا عن التصويت وتضمن القرار انتصارا كاملا لوجهة النظر العربية، فقد طالب الحوثيين بإنهاء استخدام العنف، وسحب قواتهم من المناطق التي سيطروا عليها كافة، وتسليم جميع الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات الأمنية والعسكرية والامتناع عن أي استفزاز للدول المجاورة، ودعوة الأطراف اليمنية كافة إلى الحوار وخصوصاً لحضور مؤتمر الرياض برعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنع تزويد الحوثيين وحلفائهم بالسلاح[210].

وفي إطار محاولات الخروج من الوضع المتأزم في اليمن، قدم وزير الخارجية السابق "جون كيري" أواخر نوفمبر 2016 مبادرة لإحلال السلام وقد اقترحت المبادرة حلاً من ثلاث بنود أساسية هي على التوالي: حكومة وحدة وطنية، وانسحاب المسلحين من المدن والمؤسسات، وتسليم السلاح الثقيل لطرف ثالث[211]، لقد نظرت هذه المبادرة إلى الحوثيين باعتبارهم أقلية في اليمن ويجب إشراكهم في السلطة، كما دعت إلى وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية، دون الدخول في عمق الصراع، وإيجاد حل مقنع لكل الأطراف من خلال بنود واضحة وآلية تنفيذية ملزمة[212]، وبالرغم من أن هذه المبادرة اعتبرت المبادرة الخليجية والقرار الأممي المرجعيات الأساسية لإحلال السلام في اليمن إلا أنها فشلت في الوصول إلى تسوية، خاصة مع قرب انتخابات الرئاسة الأمريكية نوفمبر 2016.

وعن تداعيات الأزمة اليمنية على العلاقات الأمريكية -السعودية، يتضح مما سبق، أن الموقف الأمريكي في بداية الأزمة اتسم بالتباطؤ والتخاذل وضعف التحرك وعدم تطور الموقف

---

[209] بيانات قمة شرم الشيخ في 29 مارس 2015، الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

[210] انظر نص القرار: في صحيفة الحياة اللندنية، 15 أبريل 2015.

[211] المبادرات السياسية في اليمن بين السلام والفوضى، تقارير، السياسة الدولية، مرجع سابق.

[212] حمود ناصر القدمي، "حدود الاستمرار: حسابات المعادلة الأمريكية المتناقضة في اليمن"، مركزالمستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، التحليلات السياسية، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 16 أكتوبر 2016.
www.future.uae.com

الأمريكي قياساً بتطور الأحداث ودمويتها والخوف من إسقاط النظام ومرحلة الفوضى[213]، كما تصادمت القيم الأمريكية المتصلة بالديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة من جهة مع المخاوف المتصلة بالأمن القومي وحماية المصالح الأمريكية من جهة أخرى إلا أن المصالح الأمريكية والسعودية في اليمن تقاطعت في العديد من الجوانب وإن اختلف أسلوب إدارة الأزمة وأبرزت توجهات وتصريحات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأوضاع في اليمن، أن الولايات المتحدة حريصة على الحد من النفوذ الإيراني في اليمن والسيطرة على طرق التجارة الدولية وتأمين وصول النفط الخليجي. من ناحية أخرى، كان التنسيق الأمريكي السعودي واضحاً عبر تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي للمملكة، وقوات التحالف العربي في اليمن لاستهداف معاقل الحوثيين، مع حد أدنى من التدخل الأمريكي فالولايات المتحدة تخشى خطر التورط الفعلي في حرب يمنية تبدو بالنسبة لها أقل أهمية من قضايا أخرى[214]، أضف إلى ذلك، تقدم الولايات المتحدة الدعم العسكري من خلال إمداد قوات التحالف العربي بالأسلحة الحديثة والمتطورة، كما تستخدم الولايات المتحدة طائرات الدرون الأمريكية (طائرات بدون طيار) في توجيه ضربات لأهداف تنظيم القاعدة في اليمن، كما نفذت هجمات صاروخية على مقاتلي تنظيم القاعدة في اليمن[215].

وعليه أبرزت الأزمة اليمنية التزام أمريكي بأمن الحليف السعودي، كما تدعو الولايات المتحدة إلى إنهاء الحرب في اليمن وعودة أطراف النزاع إلى طاولة المفاوضات والعمل بالمبادرة الخليجية والقرار الأممي 2216 كمرجعيات أساسية لإحلال السلام في اليمن ونظراً للانتقادات الدولية للعمليات العسكرية في اليمن واستهدافها للمدنيين، تصرح الولايات المتحدة - من الحين للأخر - بأن هناك قلقاً متزايداً بشأن الأوضاع الإنسانية المستمرة في اليمن وقتل المدنيين، والخوف من تفشي الجوع ووباء الكوليرا في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيين والتي تحاصرها القوات السعودية والإماراتية، الأمر الذي يشكل ضغط على المملكة لتعليق العمليات العسكرية.

وأياً كانت طبيعة المرحلة القادمة، فإن الولايات المتحدة ستعزز جهودها الرامية إلى حراسة الممرات المائية الاستراتيجية قبالة ساحل اليمن، ومكافحة الإرهاب واستهداف العناصر الداعمة لتنظيم القاعدة أما على صعيد الموقف السعودي، فقد خرجت الأزمة اليمنية من إطارها الجيوسياسي المحدد بالحدود اليمنية إلى كونها جزء من الصراع السعودي الإيراني، الأمر

---

[213] الإدارة الأمريكية تصعد حملتها في اليمن للحد من النفوذ الايراني في العالم العربي، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 2017/10/22.
https://democraticac.de/?p=50214

[214] الإدارة الأمريكية تصعد حملتها في اليمن للحد من النفوذ الايراني في العالم العربي، مرجع سابق.

[215] حرب اليمن واثارها على مستقبل السعودية في ظل طموحات محمد بن سلمان الاقليمية، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 11 نوفمبر 2017.
https://democraticac.de/?p=50532

الذي يوضح سعي المملكة لاستخدام كل الوسائل العسكرية والسياسية لحماية مصالحها وتأمين حدودها وأمنها القومي.

المطلب الثالث: الحالة المصرية وثورة 25 يناير 2011 وتداعياتها علي العلاقات الأمريكية - السعودية:

انطلقت الثورة المصرية يوم الثلاثاء 25 يناير2011، بدعوة العديد من القوى السياسية غير الحزبية، والتي منها "حركة شباب 6 ابريل"، "وحركة كفاية"، "والجمعية الوطنية للتغيير" وغيرها من القوى السياسية التي قررت التظاهر احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة التي يمر بها الشعب المصري.

وباستعراض الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير 2011:

لقد اتسم الموقف الأمريكي بشكل عام بقدر كبير من الارتباك خاصة في الأيام الأولى للثورة التي اتسمت بقدر من عدم الوضوح، أو معرفة اتجاهات تطور الأحداث[216].

ويمكن القول أن الموقف الأمريكي من الثورة المصرية مر بثلاث مراحل رئيسية وهي:

- المرحلة الأولي: مرحلة التردد والحذر:

في بداية الأحداث أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية - آنذاك - هيلاري كلينتون أن نظام مبارك مستقر ولكنه يجب أن يجري إصلاحات، وقد طالبت الإدارة الأمريكية بإبداء أكبر قدر من ضبط النفس، وطالبت النظام بعدم استخدام وسائل القمع أو العنف تجاه المتظاهرين مع مطالبة المتظاهرين بالالتزام بالتظاهر السلمي[217] ويبدو أن هدف الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة هو المحافظة على حد أدنى من النظام الذي يحول دون التحول إلى الفوضى.

- المرحلة الثانية: مرحلة تصاعد الاحتجاجات على نطاق واسع:

وقد طالبت الإدارة الأمريكية فيها النظام المصري بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تقلل من الغضب والاحتقان خلال (فترة انتقالية محددة) بهدف الحفاظ على استقرار النظام في مصر ومنع التغيير السياسي المفاجئ داخل المنطقة العربية وقد عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية عن ذلك خلال الدعوة إلى ما سمته "تحولاً منظماً " بمصر، لا يؤدي إلى فراغ في السلطة واعتبرت تعيين مبارك لمدير المخابرات عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية غير كاف، وأكدت أن بلادها لا تريد أن ترى "استحواذ على السلطة لا يؤدي إلى الديمقراطية بمصر"، بينما أكد الرئيس أوباما دعوته لانتقال سلمي للسلطة وإلى حكومة تلبي تطلعات الشعب المصري[218].

---

[216] عبدالله عبدالحليم أسعد عبدالحليم، "الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010 - 2011)"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012.

[217] تسلسل زمني: الاصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر، بي بي سي العربية، الشرق الأوسط، 11 فبراير2011.
www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml

[218] العالم يطالب مصر بإصلاحات سياسية، الجزيرة نت، الأخبار، 2011/1/30.

- المرحلة الثالثة: مرحلة تغيير النظام:

فمع تسارع الأحداث، وتصاعد وتيرة الاحتجاجات والإصرار على إسقاط النظام عقب موقعة الجمل في 2 فبراير 2011[219] والمطالبة بتأمين انتقال آمن ومنظم للسلطة عبر إجراء انتخابات، وفي جمعة الزحف الموافقة 11 فبراير 2011 ومع تزايد وتيرة الضغوط على النظام مع فشله في احتواء الثورة أو قمعها الأمر الذي أدى إلى تنحي مبارك يوم 11 فبراير 2011 عن الحكم وإعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة تولي إدارة شئون البلاد[220].

وتزامناً مع الأحداث، وبدافع حرص الإدارة الأمريكية على الأمن والاستقرار الإقليمي الذي يحقق الأمن لإسرائيل، ولحماية المصالح الأمريكية في المنطقة مما حملها إلى المطالبة بتنحي الرئيس السابق مبارك، وتسليم قيادة البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبذلك تخلت الولايات المتحدة عن حليفها الأول في المنطقة، مما أثار استياء حلفاءها في الخليج وبخاصة المملكة العربية السعودية. فنظام الرئيس السابق مبارك، كان ينظر إليه بإعتباره حليف استراتيجي في المنطقة ومن أهم الحلفاء السياسيون والشركاء في الحرب الأمريكية على الإرهاب ويتمتع نظامه بعلاقات سياسية واقتصادية وطيدة مع الولايات المتحدة[221].

وبعد الإعلان الرسمي عن تنحي مبارك في 11 فبراير 2011 وتسليم السلطة للمجلس العسكري الانتقالي، حيا الرئيس باراك أوباما الشعب المصري الذي أدت انتفاضته إلى تنحي الرئيس المصري ودعا الجيش إلى ضمان عملية انتقالية تتصف بالمصداقية[222].

ومع إجراء انتخابات الرئاسة في يونيه 2012، وإعلان فوز محمد مرسي ووصول تيار الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر، أعلنت الولايات المتحدة عن ترحيبها وتأييدها لنتائج الانتخابات ووصول مرشح جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم وطالبت بالمحافظة على التزامات مصر الدولية، وفي 24 يونيو 2012 أجرى الرئيس أوباما مكالمة هاتفية مع الرئيس المنتخب محمد مرسي لتهنئته على فوزه في الانتخابات الرئاسية المصرية، وأكد أوباما عزم الولايات المتحدة على مواصلة دعم مصر مسيرتها نحو التحول إلى الديمقراطية ومؤازرة الشعب المصري وهو يحقق

---

http://www.aljazeera.net/news/pages/06272f94-d228-4bb1-bbe6-7ad0487b2455

[219] التحرير يتحول إلى ساحة حرب في موقعة الجمل، المصري إليوم، العدد 2426، 2011/2/30.

[220] مبارك يتنحى ويسلم سلطاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة"، موقع العربية. نت، 2011/2/12.
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137234.html

[221] جاسون براونلي، "المحافظة الأمريكية: رد فعل ادارة أوباما تجاه 25 يناير في مصر"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 189، يوليو 2012.

[222] أوباما يحيي المصريين ويدعو لانتقال إلى الديمقراطية (CNN)، 2011/2/13.
http:// www.egyptiantalks . org/ invb/ index. php

وعود ثورته، كما شدد على اهتمامه بالعمل مع الرئيس المنتخب مرسي على أساس الاحترام المتبادل وفي سبيل تعزيز المصالح المشتركة العديدة بين مصر والولايات المتحدة[223].

ومع ثورة 30 يونيو 2013، وإزاحة الرئيس محمد مرسي عن الحكم توترت العلاقات المصرية الأمريكية، وتم قطع المعونة العسكرية عن مصر، إلا أن كلا الطرفين حرص على تأكيد الطبيعة الاستراتيجية للعلاقة، واستمرار التعاون الأمني بينهما[224].

وقد تعددت البيانات والتصريحات الصادرة عن مؤسسة الرئاسة ممثلة في الرئيس أوباما أو في المتحدثين باسم البيت الأبيض، حول تطورات الأحداث في مصر ومن أهمها: بيان أوباما حول الوضع في مصر (3 يوليو 2013)، وبين ما جاء فيه:

"نحن نعتبر أنه في نهاية المطاف فإن مستقبل مصر لا يمكن أن يقدره إلا الشعب المصري، رغم هذا فإننا نشعر بقلق عميق تجاه قرار القوات المسلحة المصرية عزل الرئيس مرسي وتعليق العمل بالدستور المصري، وإنني أناشد الآن المؤسسة العسكرية المصرية أن تتصرف على وجه السرعة وبمسؤولية لإعادة كامل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً في أقرب فرصة ممكنة، وذلك من خلال عملية شاملة وشفافة وتفادي أية اعتقالات اعتباطية للرئيس مرسي وأنصاره، وعلى ضوء تطورات اليوم، فقد وجهت الوزارات والوكالات الحكومية الأمريكية المعنية بمراجعة التداعيات بموجب القانون الأمريكي فيما يتعلق بمساعداتنا لحكومة مصر"[225].

وأضاف أوباما: "خلال هذه المرحلة التي تتسم بعدم اليقين، فإننا نتوقع من المؤسسة العسكرية أن تضمن حماية حقوق جميع المصريين رجالاً ونساءً، بما في ذلك حرية التجمع السلمي، واتباع الإجراءات القانونية، والمحاكمات العادلة أمام محاكم مدنية".

واختتم أوباما بيانه بالقول: "إن الشراكة طويلة العهد بين الولايات المتحدة ومصر ترتكز على أسس المصالح والقيم المشتركة، ومن جهتنا سنواصل العمل مع الشعب المصري بما يكفل نجاح انتقال مصر إلى الديمقراطية"[226].

---

[223] البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، الرئيس أوباما يجري اتصالا هاتفيا بالرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، 2012/6/24، النص متاح على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/06/201206258053.html

[224] كيري: الجيش كان يستعيد الديمقراطية عندما عزل مرسي، 1 من اغسطس 2013.
http:// ara . reuters.com/ article/ topnews.

[225] البيت الابيض، مكتب السكرتير الصحفي، بيان للرئيس أوباما عن مصر، 3 يوليو 2013، النص الرسمي متاح على موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130704278152.html

(226) المرجع السابق.

وفي 6 يوليو 2013، عقد الرئيس أوباما اجتماعاً مع مجلس الأمن القومي لاستعراض الوضع في مصر، وندد بالعنف معبراً عن القلق إزاء استمرار ظاهرة الاستقطاب السياسي، كما أكد أن الولايات المتحدة ليست منحازة، ولا تؤيد أي حزب أو منظمة سياسية مصرية، وأكد رفض الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً المزاعم الزائفة التي يروجها البعض في مصر بأنها تعمل مع أحزاب أو حركات سياسية معينة لإملاء كيفية استمرار العملية الانتقالية في مصر[227].

وعقب فض اعتصامي رابعة والنهضة في 14 أغسطس 2013، ، أعلنت الولايات المتحدة معارضتها بشدة العودة إلى قانون الطوارئ، ودعت الحكومة المصرية إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التجمع السلمي، كما أخطرت الإدارة الأمريكية الحكومة المصرية بإلغاء المناورات العسكرية المشتركة نصف السنوية "النجم الساطع" والتي كان مقرراً القيام بها الشهر المقبل[228].

وفي 18 أغسطس 2013، أعلنت واشنطن عن وقف المعونات الاقتصادية السنوية لمصر والمقدرة بـ 250 مليون جنيه[229]. وفي مقابلة مع شبكة CNN الإخبارية الأمريكية، في 23 أغسطس 2013، قال أوباما: "أن الإدارة الأمريكية تقوم حالياً بعمل تقييم شامل حول العلاقات الأمريكية - المصرية، بما فيها المعونة العسكرية"[230].

ونخلص القول، إلى أن الإدارة الأمريكية في عهد أوباما وقفت إلى جانب النظام في بداية الثورة، ثم أخذت تطالب النظام بالإصلاح وبالانتقال المنظم للسلطة عبر خروج مبارك من المشهد السياسي، واستبداله بعمر سليمان مدير مخابراته كمحاولة "لاحتواء الثورة" وتنفيس غضب المحتجين وصولاً إلى عودة الهدوء وبقاء النظام متماسكاً[231] إلا أن المحتجين أصروا على إسقاط النظام، ومع تزايد وتيرة الضغوط على النظام من قبل المحتجين، مع فشله في احتواء "الثورة"، أو قمعها مما حمل الإدارة الأمريكية وبدافع حرصها على الأمن والاستقرار الإقليمي الذي يحقق الأمن لإسرائيل، والحماية للمصالح الأمريكية في المنطقة إلى المطالبة بتنحي مبارك، وتسليم قيادة

---

(227) البيت الابيض، فحوي اجتماع الرئيس بمجلس الأمن القومي بخصوص الوضع الراهن في مصر، مكتب السكرتير الصحفي، 6 يوليو 2013، النص الرسمي متاح على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130708278267.html

(228) البيت الابيض، مكتب السكرتير الصحفي، تصريحات الرئيس أوباما حول الوضع في مصر بولاية ماساتشوستس، 15 أغسطس 2013، النص الرسمي متاح على موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/20130815281187.html

(2) Jeremy M.sharp, "EGYYPT IN CRISIS:ISSUES FOR CONGRESS", congressional Research Service،August 19, 2013.

(3) Pew research service for the people and the press, "public backs cutoff of military aid to Egypt", AUG 19, 2013.

(4) Anna M. Agathangelu and Nevzat Soguk,"Arab revolution and world transformations, london: routledge, 2013, p. 22 .

البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يحظى بثقة المصريين، وبذلك تخلت الولايات المتحدة عن حليفها الأول في المنطقة مما أثار استياء باقي حلفائها وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية[232].

وخلال مرحلة ما بعد الإطاحة بمبارك، سعت الإدارة الأمريكية للتأكد من أن تصبح الأنظمة الجديدة، التي تحل محل الأنظمة القديمة متسقة ومتعاونة معها ومصالحها في المنطقة، ولذلك سعت إدارة أوباما إلى التعاون والتنسيق مع القوى الإسلامية الصاعدة ولاسيما جماعة الإخوان المسلمين، والتي أبدت بالفعل استعدادها للحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية والعربية في الشرق الأوسط[233].

أن التعامل الأمريكي مع تفاصيل أحداث الثورة المصرية، يعكس تغير في السياسة الخارجية الأمريكية، والتوقف عن دعم الأنظمة القمعية في الشرق الأوسط التي تسوق نفسها للغرب باعتبارها أنها تمثل ضمانة للاستقرار والحيلولة دون وصول التيارات الإسلامية المتطرفة إلى السلطة وذلك لصالح استراتيجية جديدة تقوم على دعم عملية تحول ديمقراطي تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى حفظ الترتيبات الأمنية الإقليمية القائمة كأساس لا يمكن الخروج عنه مع ترك الشئون الداخلية للتفاعل مع السعي لضبط مسارات هذا التفاعل لكي لا ينتج عنه وصول نخب معادية للولايات المتحدة إلى السلطة.

الموقف السعودي من ثورة 25 يناير 2011:

مع بداية الأحداث في مصر تحفظت المملكة العربية السعودية على الثورة ومطالبها، وأبدت معارضتها الواضحة للإطاحة بنظام مبارك، وبدا ذلك واضحاً حينما أعلن العاهل السعودي الملك عبدالله – حينها – انحيازه لنظام مبارك، مؤكداً على أن "بعض المندسين باسم حرية التعبير بين جماهير مصر الشقيقة، واستغلالهم لبث أحقادهم تخريباً وترويعاً وحرقاً ونهباً، ومحاولة إشعال الفتنة الخبيثة "على حد وصفه"[234].

ويمكننا الوقوف على دوافع المملكة العربية السعودية في التعامل مع الأزمة المصرية انطلاقاً من عدة نواحي:

- تبنت المملكة الموقف الرافض للثورة إنطاقا من خوفها من انتقال موجة المد الثوري إلى منطقة الخليج العربي وتهديد أنظمتها الملكية، أو على أقل تقدير إثارة الشارع السعودي لرفع مطالب

---

[232] جاسون براونلي، "المحافظة الأمريكية: رد فعل ادارة أوباما تجاه 25 يناير في مصر"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 189، يوليو 2012.

[233] محمد مطاوع، "الغرب وقضايا الشرق الاوسط: من "الحرب على العراق" إلى ثورات "الربيع العربي": الواقع والتفسيرات"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 426، السنة 37، اغسطس 2014، ص ص 51 – 52.

[234] علاقة الملك عبدالله بمصر ... كلمة السر دعم الاستقرار، جريدة المصري اليوم، 2015/1/23.
http://www.almasryaloum.com/news/details/637872

جديدة تتعلق بالديمقراطية والحرية، وتداول السلطة، وهو الأمر الذي يعد من الخطوط الحمراء المحظور تجاوزها أو حتي الاقتراب منها أو نسبياً داخل السعودية[235].

- تقوم المملكة بقيادة تيار عربي تمثله الأنظمة الملكية، وهي الأنظمة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال تحافظ على استقرارها نسبيا، وتخشى المملكة من السقوط كما سقطت الأنظمة الجمهورية، كذلك تخشى المملكة من تولي أنظمة جديدة للحكم، قد تمثل بالنسبة لها ما يشبه الكماشة السياسية التي تقلقها وتمثل تهديداً لمركزها في العالم العربي والإسلامي وعلى المستوى الدولي.
- أيضا، مثلت مصر بثورتها أكبر المخاطر من وجهه النظر السعودية لما لدولة بحجم مصر تاريخياً واستراتيجياً من دور محوري ورئيسي في المحيط العربي، ولما تمثله التيارات الفكرية فيها من عنصر جذب وتأثير على الحراك الثقافي والاجتماعي السعودي، والذي يقوده منذ سنوات فئة من يسمون بالليبراليين في المملكة[236].
- تعد مصر أحد أهم الأعمدة الرئيسية التي يرتكز عليها النظام الإقليمي العربي نظرا لدورها الريادي في مختلف القضايا العربية والإسلامية وشكلت مع السعودية تحالفا اقليميا يتبع سياسات خارجية متناغمة فيما يتعلق بالوضع الإقليمي منذ أواخر الثمانيات وانتهاء الحرب الباردة، ومتناسقا مع الرؤية الأمريكية، اتضحت معالمه في الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006، والحرب الإسرائيلية على غزة 2008[237].
- الثقل الذي تمثله مصر في محيطها الإقليمي والدولي، والذي منحه لها موقعها الجغرافي كما تعد قناة السويس شريان حيوي لحركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، وللدول الخليجية نتيجة مرور ثلثي انتاج دول الخليج من البترول عبرها، أضف إلى ذلك، أن السعودية واليمن تشاركان مصر في شواطئ البحر الأحمر، وبالتأكيد لا يمكن الحديث عن أمن الضفة الشرقية للبحر الأحمر بمعزل عن أمن ضفته الغربية، أي أن أمن مصر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الخليج.

---

[235] هاني رسلان، الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر، سودانيل، 2011/3/8.
WWW.sudaress.com/sudanile/24831
تم تصفح الموقع في :http://www.sudanile.com/24831. 4/11/2018

[236] فرج العكلوك،"السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي"، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، الدوحة، 24 أغسطس2011.www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/07/201172371850917103.html

[237] عمر الشهابي واخرون، "الثابت والمتحول 2014، الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة"، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، 21 سبتمبر، 2014، ص 285.

- كذلك الخوف من سقوط مصر في عهد مبارك الأمر الذي يحمل السعودية – ولو مؤقتا -أعباء عدد من الملفات التي كانت تديرها مصر كملف القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وسوف يكون على السعودية تقديم بديل للقيادة.

هذا وقد أعلنت المملكة استعدادها لتقديم المساعدات المالية لمصر تحل محل المعونة الأمريكية السنوية للقاهرة حال استمرار الضغوط الأمريكية على الرئيس مبارك للتنحي وانتقدت الموقف الأمريكي الذي ظهر وكأنه تخلياً عن الحليف المصري.

وبعد رحيل مبارك عن الحكم، دعا الملك عبدالله العاهل السعودي – آنذاك – الرئيس السابق مبارك لزيارة المملكة العربية السعودية، حيث إلتقى وفد سعودي رفيع المستوى في مقر إقامته بشرم الشيخ، لكنه رفض السفر خارج مصر.

حاولت المملكة العربية السعودية التكيف مع تداعيات الوضع في مصر رغم الغضب من تنحى مبارك عن الحكم، وحاولت انتهاج سياسة مرنة فرحبت بالانتقال السلمي للسلطة في مصر، وسعت لتدعيم علاقتها بالمجلس العسكري الذي تولى إدارة البلاد وأعلنت عن رغبتها في تقديم دعم مالي لحكومة تسيير الأعمال لمواجهة التداعيات السلبية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، ودعمته بأربعة مليارات دولار، وجددت موقفها بتقديم هذه المساعدات دون ارتباط بموقفها من الرئيس السابق حسني مبارك، وذلك إدراكاً من المملكة العربية السعودية أنها لا تستطيع أن تعادي النظام القادم في مصر والذي لم تظهر ملامحه بعد[238].

وقد شهدت هذه الفترة ازدياد في حجم التبادل التجاري بين السعودية ومصر خلال الربع الأول من عام 2012، بزيادة بنسبة 50% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2011 لتسجل 21،1 مليار دولار في مقابل 800 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2011، إضافة إلى أن إجمالى عدد المشاريع السعودية التي تعمل في مصر بلغت نحو 2315 مشروعاً[239].

ومع إجراء أول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير 2011 والإعلان عن تولي الرئيس محمد مرسي في 3 يوليو 2012 والذي ينتمي لحركة الإخوان المسلمين. الأمر الذي أثار القلق لدى المملكة العربية السعودية وتحولت مخاوف النظام السعودي إلى واقع ملموس، ولم تصبح مخاوفها تتلخص فقط في انتقال عدوى الثورة، وإنما أيضاً في وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى قمة هرم السلطة السياسية في عدد من الدول العربية بحيث شكلوا ما اعتادت الصحف على تسميته بـ"الهلال الاخواني" وهو الأمر الذي من شأنه أن يهدد مصالح السعودية في المنطقة برمتها، علاوة على التهديد بسحب بساط زعامة المعسكر السني من تحت أقدامها[240].

---

[238] سعد سعيد الغامدي، "العلاقات المصرية – السعودية بعد ثورة 25 يناير 2011"، جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28، العدد الرابع، 2014.

[239] سعد سعيد الغامدي، مرجع السابق، ص 170.

[240] محمد محمود السيد، "العلاقات المصرية – السعودية بين التوتر والاحتياج المتبادل".

ولطمأنة دول الخليج، أعلن محمد مرسي - آنذاك - في خطابه الأول بجامعة القاهرة في 30 يونيو 2012 عقب حلفه اليمين الدستورية أن مصر لا تصدر الثورة، وأشار إلى استمرار نهج السياسة المصرية ذاتها بعد الثورة في النظر إلى محورية العلاقات المصرية -السعودية، وإلى أن علاقات البلدين لا تحتمل الاضطراب أو القطيعة أو سوء الإدارة، كما اختار المملكة العربية السعودية كوجهة أولى على أولويات محطاته الخارجية، للتأكيد على قوة العلاقة وأنها لن تتغير وأعلن أن "أمن الخليج خط أحمر"[241].

وعلى الرغم من تلك التطمينات، فان الموقف السعودي الرسمي كان يشعر بالقلق من وصول تيار الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر والمنافسة على التمثيل السياسي للإسلام في الدائرة السنية، وهناك عدة أسباب للمخاوف السعودية منها: جماعة الإخوان المسلمين تمثل نموذجاً مختلفاً عن النموذج السعودي، بينما المملكة تقدم نموذج دينيا يرتكز على دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب وهو نموذج سلفي ذو طبيعة خاصة[242].

على منحى آخر، تنامي العلاقات المصرية - الإيرانية عقب تولي محمد مرسي، ورغبة القيادة في الاقتراب من إيران أكثر، وزيارة الرئيس الإيراني لمصر في فبراير 2013، كما قامت مجموعة من الوفود المصرية بزيارة إيران وعليه، تعاظمت مخاوف الدوائر الحاكمة في السعودية من قيام محور إيراني - مصري يجعل الخليج واقعاً تحت ضغط مباشر فيما يتعلق بالنفط وممرات الطاقة، ويعيد ترتيب أوراق المشهد الخليجي ومحاور القوى فيه بما يفضي إلى تراجع الوزن الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية.

كما أن تنامي العلاقات المصرية - التركية خلال فترة حكم محمد مرسي، وتوالى زيارات الجانبين، الأمر الذي مثل نفوذاً لتركياً في المنطقة العربية، وعلى الرغم من أن دول الخليج تحتفظ بعلاقات وثيقة مع تركيا، إلا أن الخوف من الاقتداء بالنموذج التركي ومحاولة تعميمها في العالم العربي كانت تزيد من قلق المملكة وخاصة مع حديث "أردوغان" عن إعادة إحياء الخلافة الإسلامية. ويتضح مما سبق، أن تنامي العلاقات المصرية – الإيرانية – التركية في هذه الفترة زادت من مخاوف السعودية ومحاصرة دول الخليج بين المثلث الإسلامي الأكبر المحيط بالخليج من كل جانب (مصر وإيران وتركيا)، الأمر الذي يقلص من الحضور السعودي الخليجي في مركز القيادة الإقليمية في العالم العربي[243].

---

www.youthmott.23/10/2016

[241] النص الكامل لكلمة الرئيس مرسي بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة، بوابة الاهرام، 2012/6/30.
http://www. gate.ahram.org.eg/news/226294.aspx

[242] فرج العكلوك،" السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي "،مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، مرجع سابق.

[243] سعد سعيد الغامدي، مرجع سابق، ص ص 178 – 179.

لقد سادت العلاقات المصرية – السعودية حالة من التوتر وأصابها الفتور خلال الفترة من يونيو 2012 إلى يونيو 2013، وتجنب المسئولون السعوديون زيارة مصر على الرغم من زيارات مسئولين مصريين على أعلى مستوي للمملكة[244].

ومع اندلاع ثورة 30 يونيه 2013، وعزل محمد مرسي وإزاحته عن الحكم، أعلنت المملكة تأييدها وارتياحها لتحرك الجيش وكانت المملكة من أوائل الدول التي دعمت المرحلة الانتقالية الجديدة في مصر، كما تعهدت ومعها الإمارات والكويت بتقديم دعم اقتصادي لمصر وصلت قيمته إلى 12 مليار دولار أمريكي وهذا دعم كبير حتي بالمقاييس الدولية يتم تقديمه بسرعة لافتة وخلال فترة قصيرة جداً، ووصلت ذروة الخلافات الأمريكية السعودية مع الموقف الأمريكي عقب ثورة 30 يونيو 2013، وتعاملت الإدارة الأمريكية مع الأحداث في مصر باعتبارها تحولاً جديداً، وقررت تجميد المعونات العسكرية وممارسة كافة أنواع الضغوط على مصر[245].

وكرد فعل، أعلنت المملكة رفضها التدخل الدولي في الشأن الداخلي المصري، ووقوفها بجانب شقيقتها مصر ضد الإرهاب، كما ساندت المملكة الإجراءات التي اتبعتها الحكومة المصرية في 14 من أغسطس 2013 لفض ميدان رابعة والنهضة من أنصار حركة الإخوان المسلمين وتحالف دعم الشرعية والرافضين لعزل مرسي وما تبع عملية الفض من إجراءات أمنية لمواجهة أي اضطرابات أمنية محتملة.

ففي حين أدانت الولايات المتحدة استخدام العنف، أعلن العاهل السعودي دعم بلاده للسلطات المصرية في مواجهه ما وصفه بالإرهاب مؤكداً أن ذلك حقها الشرعي، ومحذراً في بيان له في 16 أغسطس 2013 " كل من تدخل في شئون مصر الداخلية بأنهم بذلك يوقدون نار الفتنة، ويؤيدون الإرهاب الذي يدعون لمحاربته"[246] وفي 7 مارس 2014 أدرجت المملكة جماعة الإخوان المسلمين على "لائحة أولي" للمنظمات الإرهابية والمتطرفة التي يحظر الإنتماء إليها أو تأييدها وضمت اللائحة أيضا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف بداعش، وجماعة الحوثيين في اليمن[247].

ونخلص القول إلى أن السعودية قدمت الدعم للسلطات المصرية عقب ثورة 30 يونيو 2013 على جانبين:

---

[244] هاني رسلان، مرجع سابق.

[245] جاسون براونلي، "اجهاض الديمقراطية: الحصاد المر للعلاقات المصرية – السعودية في اربعين عاما"، ترجمة: احمد ذكي عثمان، القاهرة، دار الثقافة الجديدة 2013، ص 89.

[246] العاهل السعودي يدعو العرب للتصدي لمن يمس بأمن مصر، العربية نت، 16 اغسطس 2013.
http:// www. Al-Arabiya.net/ar/Saudi-today/16/8/2013

[247] نص بيان وزارة الداخلية السعودية حول إدراج الإخوان وحزب الله وداعش ضمن قائمة الإرهاب، الشرق الاوسط، 7 مارس 2014.

الأول: الدعم السياسي والدبلوماسي، فمع إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية في 2014، كان العاهل السعودي الملك عبدالله أول المهنئين للشعب المصري، وقام بإرسال رسالة أوضح فيها أن المساس بأمن مصر هو مساس بالسعودية، كما دعا الملك إلى مساعدة مصر في تجاوز أزمتها الاقتصادية، أيضا كان لزيارة العاهل السعودي الملك الراحل عبدالله للقاء الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في طريق عودته من المغرب إلى السعودية في 20 يونيو 2014 بمثابه إعلان واضح للتأييد السعودي الرسمي تجاه الأوضاع الجديدة في مصر[248].

ثانياً: الدعم المالي، حيث أعلنت السعودية في 9 يوليو 2013 عن تقديم مساعدات بقيمة خمسة مليارات دولار، ملياران منها في صورة غاز ومنتجات نفطية، وملياران في صورة وديعة، ومليار نقداً كما كشف تقرير صادر عن الهيئة العامة للاستثمار 2013، عن أن حجم الاستثمارات السعودية في مصر بعد 30 يونيو قد بلغ مليار جنية، كما أوضح التقرير أن عدد الشركات السعودية التي أسست في مصر في هذه الفترة بلغت 16 شركة، ومع بداية عام 2014، سجلت الاستثمارات السعودية ارتفاعا قيمته 885.5 مليون دولار، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق[249].

وعقب وفاة الملك عبدالله وتولي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم في السعودية في 23 يناير 2015 حرص على التأكيد أن العلاقة بين البلدين "استراتيجية وتكاملية" وأن الدعم السعودي لمصر كان فارقاً خلال الفترة الماضية وما زال مستمراً، وأنها ستظل دائما الحصن المانع لمصر وأن الأمن القومي المصري هو ضمان الأمن القومي السعودي، وستظل العلاقات قوية ومتماسكة متميزة بطبيعتها الفريدة منذ بدايتها وحتي النهاية[250].

إجمالاً، من خلال دراسة ثورة 25 يناير 2011 وتداعياتها يبرز الاختلاف الواضح بين النهجين السعودي والأمريكي في التعامل مع الملف المصري، فبينما قررت واشنطن مجاراة التغيير حتي تتمكن من ضبط مساراته والحفاظ على مصالحها الحيوية في مصر من خلال مسايرة مطالب الثورة والدعوة إلى تنحي الرئيس السابق حسني مبارك وتخليها عن حليفها ودعمها صعود تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم باعتبارها قوى صاعدة معتدلة كما حدث مع ترحيبها بوصول

---

[248] العاهل السعودي يغادر القاهرة بعد زيارة خاطفة، BBC عربي، 20 يونيو 2014.

[249] علياء فوزي، "مليار جنية استثمارات سعودية في مصر منذ ثورة 30 يونيو 2013"، الهيئة العامة للاستثمار، القاهرة 9 سبتمبر 2013.

[250] دينا عماد محمد كمال، "أثر التغير في السياسة الخارجية السعودية بعد تولي الملك سلمان على العلاقات المصرية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 28 أبريل 2016، تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/10/30 على الرابط الالكتروني http://www.democratic.de/?p=301917/amp

تيار الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر[251]، كانت السعودية على النقيض تقود معسكر الرافض للتغيير بداية من رفض إسقاط نظام مبارك، واعتبرت السعودية مطالبة إدارة أوباما الرئيس مبارك للتنحي عن الحكم مؤشراً سلبياً على سلوك واشنطن إزاء حلفائها في أوقات الأزمات، وبلغ الأمر حد قيام الملك عبدالله اتهام الولايات المتحدة بالمسؤولية عن الأزمة العميقة التي وصلت إليها مصر في حقبة ما بعد ثورة 25 يناير[252].

مع وصول مرشح جماعة الإخوان إلى سدة الحكم في مصر، أبدت المملكة قلقها ليس فقط على ضوء تأثير ذلك على صعيد دور المملكة الإقليمي والدولي بل أيضا على الوضع الداخلي السعودي خاصة مع الترحيب الأمريكي بوصول جماعة الإخوان إلى الحكم ، ومع ثورة 30 يونيو 2013 شعرت المملكة بالارتياح عقب إزاحة الرئيس محمد مرسي عن الحكم وعزله، وقدمت الدعم للسلطات المصرية بأشكال مختلفة اقتصادية وسياسية ودبلوماسية وتعهدت بتقديم بديل لجميع المساعدات الغربية التي يمكن قطعها عن القيادة المصرية الجديدة[253]، واعتبرت فترة حكم الإخوان مرحلة استثنائية أدت إلى توتر العلاقات المصرية السعودية مخالفة بذلك التوجه الأمريكي.

ومع الإقرار بوجود توترات في العلاقات الأمريكية السعودية بشأن التعامل مع الملف المصري ابان ثورة 25 يناير 2011 وتداعياتها الا أن البلدين استطاع تجاوز هذا الخلاف في ظل المصالح المشتركة بينهما تجاه جملة من التهديدات الإقليمية أبرزها الخطر الإيراني في المنطقة، والأزمة السورية والتعاون العسكري في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

المطلب الرابع: الحالة السورية:

تعتبر الحالة السورية أهم الحالات خارج محيط السعودية الخليجي لعدة اسباب:

أولاً: تقع سوريا على تخوم الملفات الثلاثة الساخنة في المنطقة (العراق، ولبنان، وفلسطين) وهي تؤثر وتتأثر بها بقوة، كما أن توازن قطبي منطقة الشرق الأوسط (تركيا & إيران) يعتمد على مصالح كل منهما، حيث تشترك تركيا مع سوريا بحدود دولية تبلغ حوالى 822 كم، بينما تشترك إيران مع سوريا بمعاهدات استراتيجية ومصالح مشتركة تمثل العمق الاستراتيجي لكل منهما.

---

(4) Walter Russell Mead, "The Failed Grand Strategy in the Middle East", August 24, 2013, at :http://online.wsj .com/news/articles.

(1) Bruce Riedel, "Saudi Arabia Blames America for the Turmoil in Egypt", August 19, 2013,at:http://www.thedailybeast.com/articles/2013/08/19/Saudi-arabia-blames-america-for-the-turmoil-in –egypt.html.

(253) سعود الفيصل: العرب مستعدون لتعويض المساعدات الغربية لمصر، الحياة، 2013/8/19، انظر:
http:://al-Hayat.com/details/543090

ثانياً: تحتل سوريا الأولوية في السياسة الخارجية السعودية، فسوريا بالنسبة للمملكة تمثل بعد استراتيجي لوقف النفوذ الإيراني بعد تفشيه في العراق ولبنان، فضلاً عن البعد الطائفي للصراع السني الشيعي[254].

ثالثاً: أن الحالة السورية أكثر تعقيداً من مثيلاتها في العالم العربي ليس فقط بسبب موقعها الجيوسياسي المهم ولكن لأنها وإن بدأت مرتبطة بأحداث الربيع العربي، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى صراع نفوذ بين الدول الإقليمية الكبرى، ثم أخذت ترتبط بمستوى أعلى من التنافس بين القوى العظمى في النظام الدولي، وتحديداً روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى[255].

الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية وقد مر بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: في أعقاب قمع النظام السوري العنيف للاحتجاجات السياسية التي بدأت سلمية في مارس 2011 تحولت السعودية بشدة من الموقف المبدئي الحذر إلى موقف الإدانة الصريحة، وقد أصدر العاهل السعودي الملك عبد الله -آنذاك- بياناً صريحاً في 8 أغسطس 2011 عبر "وكالة الأنباء السعودية" قال فيه أن ما يحدث في سوريا لا تقبل به المملكة العربية السعودية، كما انتقد العاهل السعودي الرئيس السوري داعياً إلى "تفعيل الحكمة" واستخدام العقل قبل فوات الأوان، كما قال "إن مستقبل سوريا بين خيارين إما أن تختار الحكمة عن طيب خاطر، أو تنجرف في أعماق من الفوضى" وأنهى بيانه بإعلانه عن استدعاء السفير السعودي في دمشق إلى الرياض مبكراً في أغسطس 2011[256]، كما عملت السعودية على تشكيل اصطفاف عربي لمواجهة التهديد الإيراني في سوريا، وفي هذا السياق تحركت السعودية مع قطر من أجل مزيد من أضعاف المحور الشيعي (إيراني – سوري) وتعاونت الدولتان لتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية.

المرحلة الثانية: مع تباطؤ الموقف الأمريكي في الأزمة السورية والامتناع عن التدخل العسكري المباشر لإسقاط النظام، اتجهت المملكة العربية السعودية إلى التصعيد ضد النظام السوري وانطلقت دوافع المملكة العربية السعودية في سياساتها الخارجية إلى أن إسقاط النظام السوري سيتبعه انحسار الدور الإيراني في المنطقة وتحجيم حزب الله داخل حدوده في لبنان

---

(1) F. Gregory Gause III, "Tensions in the American Saudi relationship", Washington. DC, brookings institution, Apr. 27, 2014.

(2) حيدر صلال، "التنافس الروسي - الامريكي في سوريا"، مجله العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، العدد الثالث، يونيو - حزيران، 25 مايو 2017.
https://democraticac.de/?p=46748

(256) المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، "كلمة خادم الحرمين الشريفين لاشقائه في سوريا"، 30 مايو 1433هـ http:// www.mofa.gov.sa/services and information/news/Two Holy Mosques Speeches/pages/891042.asp

ولتحقيق ذلك، فقد بدأت السعودية وحلفاؤها اعتماد موقف عنيف ضد نظام الأسد في صيف 2011 وأخذت المملكة السعودية زمام المبادرة عندما دعا مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوريا لوقف القمع القاتل للمواطنين وأتبع ذلك بتصريح حاد وغير اعتيادي للملك (الراحل) عبدالله الذي طالب سوريا بأن توقف الة القتل، هذه النبرة الجديدة نتجت من إحباط الملك عبدالله من رفض النظام السوري للحوار والوساطة بين الأطراف المتحاربة، ومن هذه اللحظة بدأت المملكة العربية السعودية تقديم الدعم المالى العسكري للمعارضة وخاصة "التحالف الوطني للثورة السورية" و"قوات المعارضة"، وفي 24 فبراير 2012 أثناء انعقاد مؤتمر أصدقاء سوريا قال الأمير سعود: "إن الحل الوحيد لحل الأزمة السورية هو نقل السلطة طوعاً أو كرهاً ". وقد جاءت الدعوة لتسليح المعارضة، على لسان وزير الخارجية- آنذاك- الراحل الأمير سعود الفيصل، على هامش المنتدى الاستراتيجي الخليجي الأمريكي يوم 30 مارس 2012[257].

ومع قيام المملكة بتقديم الدعم والتمويل للمعارضة السورية المعتدلة المسماة "الجيش السوري الحر"[258] إلا أنها عارضت تمويل القطاعات الأكثر راديكالية من المعارضة، واعتبرت كلاً من "جبهة النصرة" و"الدولة الإسلامية في العراق والشام" من التنظيمات الإرهابية منذ مارس 2014[259]، وظلت السعودية على أمل أن الدعم الذي يقدمونه للمعارضة السورية سيميل بالميزان لصالحهم ويستنزف خصومهم مالياً وعسكرياً، من دون أن تتكبد المملكة تكلفة مباشرة مهمة.

ومع كارثة الخط الأحمر حول استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية في أغسطس 2013 تصاعدت حدة الخطاب السعودي الناقد للسياسة الولايات المتحدة في سوريا، فمع إحجام الولايات المتحدة عن التدخل العسكري لخلع نظام الأسد، وكارثة استخدام الأسلحة الكيميائية أعربت المملكة العربية السعودية عن خيبة أملها وغضبها الشديد من سياسة أوباما وشككت في قدرة الولايات المتحدة على حماية المنطقة وتناقض نفوذها واتباع أسلوب "قيادة العالم من الخلف" وقد برز الموقف السعودي الرافض لسياسة الولايات المتحدة تجاه الأزمة السورية فعلى سبيل المثال، حذر الأمير "بندر ابن سلطان" اللاعب الأبرز في الملف السوري - في ذلك الوقت - ورئيس المخابرات السعودية خلال الأعوام 2012 – 2013، بأن المملكة ستجري

---

[257] عمر الحسن، "دول الخليج والازمة السورية مستويات التحرك وحصيلة المواقف"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 16 يوليو 2012.

[258] السعودية تدعم الجيش الحر بصواريخ جديدة، العربية نت، 17 اغسطس 2013.
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2013/08/17/html

[259] باتريتا بيرتي، ويوئيل جوزانسكي، ترجمة وتحرير: جلال الدين عزالدين علي، "السياسة الخارجية السعودية تجاه ايران والحرب بالوكالة في سوريا نحو فصل جديد"، مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط، 15 فبراير 2015.
http://www.beirutme.com/15/2/2015

تغييراً كبيراً في علاقاتها مع الولايات المتحدة احتجاجاً على عدم تحركها بشكل فعال فيما يخص الحرب في سوريا ومبادراتها للتقارب مع إيران[260]، أن الممانعة الأمريكية من التدخل في سوريا تسببت في تشكك دول الخليج بعامة والسعودية بخاصة، في قدرة الولايات المتحدة - المدافع التقليدي عنها والحليف الأول - على الاستجابة، وفي هذا السياق أفادت تقارير بأن الملك السعودي أرسل إلى أوباما رسالة تقول "أن مصداقية أمريكا ستكون على المحك إذا تركت الأسد ينتصر".

أيضاً، وصف الأمير "تركي الفيصل" سياسات أوباما في سوريا بأنها "جديرة بالرثاء" وسخر من الاتفاق الأمريكي الروسي للتخلص من الأسلحة الكيماوية لحكومة الأسد، وقال أنها حيلة لتمكين أوباما من تفادي القيام بعمل عسكري في سوريا[261].

وكرد فعل رافض للسياسة الأمريكية في سوريا وإدارتها للأزمة، اعتذرت السعودية عن مقعد غير دائم في مجلس الأمن لأسباب دعتها "بازدواجية المعايير" وربطتها بفشل الإدارة الأمريكية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبالسماح للنظام الحاكم في سوريا بقتل شعبه دون أي عقوبات رادعة[262]. كما ألغت السعودية خطابها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 أكتوبر 2013 لأول مرة في التاريخ، تعبيراً عن رؤية المملكة لعجز المنظمة الدولية عن حل أي قضية وخاصة سوريا وفلسطين.

المرحلة الثالثة: شهد عام 2014 تغيراً في التكتيك السعودي تجاه الملف السوري فقد خففت حدة التصريحات السعودية، وحدثت تغييرات في حركة المسئولين على هذا الملف فتم تنحية بندر بن سلطان رئيس الاستخبارات السعودية والمعادي لسياسة الأسد بعنف والمنتقد بشدة لسياسة أوباما تجاه سوريا[263] وتم استبداله بوزير الداخلية وحليف الولايات المتحدة القديم في مجال مكافحة الإرهاب الأمير محمد بن نايف وبات التركيز على مكافحة الإرهاب ومحاربة التطرف المتنامي للمعارضة السورية الأولوية الأولى للمملكة في الملف السوري.

من ناحية أخرى، حدث تراجع في السياسة السعودية باتجاه اتباع استراتيجية أكثر وفاقاً، تهدف إلى كسر الاختلافات المسبقة مع إيران، ومن علامات هذا التعديل الاستراتيجي التصريحات الوفاقية تجاه إيران، وأبرزها تصريح وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود

---

(1) Amena baker and warren strobe, "Saudi Arabia warns of shift away from U.S over Syria، Iran" reuters, oct. 22, 2013.

(2) https://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B28UT20131023

(262) السعودية ترفض عضوية مجلس الأمن لعجزه عن حل قضايا الشرق الاوسط، وكالة رويترز، 18 اكتوبر 2013.
http://ara.reuters.com/article/topnews/idaracae

(1) Benedetta Berti and yoel Guzansky, "Saudi Arabia's foreign policy on Iran and the proxy war in Syria: toward a new chapter?", Israel journal of foreign affairs III, No. 3, 2014, P. 27.

الفيصل، في مايو 2014 بأن نظيره الإيراني، محمد جواد ظريف، بإمكانه زيارة الرياض في أي وقت يناسبه، فمع الوفاق الأمريكي - الإيراني وانسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط يزداد تعقيد مركز السعودية في مواجهة التهديد الإيراني بما يشكل حافزاً لتطوير العلاقات الثنائية ومن المنطقي للجانبين السعودي والإيراني أن يجتهدا في إدارة التنافس العميق، ويبقيا قنوات الحوار مفتوحة[264].

وفي مطلع 2015، تولى الملك سلمان بن عبدالعزيز مقاليد الحكم وأكدت السعودية على ضرورة إيجاد حل دائم للازمة السورية، وأعلنت السعودية عن دعم المقاومة المعتدلة بالتعاون مع دول إقليمية ودول عظمى، كما أكدت أن اتفاق جنيف (رقم 1) يمثل مدخلاً لتحقيق الاستقرار في سوريا[265] وتأكيداً على ثبات الموقف السعودي، قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير: "أن الحل السياسي يتمثل في تشكيل مجلس انتقالي يدير أعمال سوريا ويحافظ على مؤسساتها المدنية والعسكرية، ويضع دستوراً جديداً ويؤهل البلد إلى انتخابات ولا يشمل وجود الأسد في المرحلة الانتقالية". وأضاف الجبير: "أن السعودية تحاول إقناع روسيا الحليف الأقوى للنظام السوري بأهمية أن يكون أي مخرج سياسي لحل الأزمة في سوريا من ضمنه رحيل الأسد"[266].

ومع التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا في 30 سبتمبر 2015 وتوجيه ضربات للمعارضة المعتدلة بات واضحاً للمملكة العربية السعودية صعوبة إحراز أي نجاح على الساحة السورية أو تفعيل الدور السعودي خاصة مع غياب الاهتمام الأمريكي بالملف السوري وانشغال الولايات المتحدة بتوقيع الاتفاق النووي الإيراني في يوليو 2015.

تسعى السعودية لإيجاد حل دائم تجاه الأزمة السورية وأعلنت عن عقد مؤتمر لتوحيد صفوف المعارضة واسقاط نظام الأسد وهي لا تجد أي مخرج لحل الأزمة السورية إلا برحيل الأسد سواء بالقوة أو بالطرق السلمية، كما تدرك المملكة جيداً أن نفوذ إيران في سوريا سيشكل خطراً كبيراً عليها، إذا ما استمر في المستقبل، ومع تصاعد الدور الروسي في سوريا بات واضحاً صعوبة إسقاط النظام أو ايجاد حل للازمة السورية دون التفاهم مع روسيا من أجل تسوية المشهد ولذلك جاءت زيارة العاهل السعودي سلمان بن عبدالعزيز إلى موسكو في مطلع 2017 ويزداد تعقد المشهد السوري بتدخل الأطراف الإقليمية والدولية في الأزمة كل دفاعاً عن مصالحة الحيوية.

---

[264] باتريتا بيرتي، ويوئيل جوزانسكي، ترجمة وتحرير: جلال الدين عزالدين علي، مرجع سابق.
http://www.beirutme.com/15/2/2015

[265] يحي الشهري، "رؤية تحليلية لموقف المملكة العربة السعودية تجاه القضية السورية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 9 ديسمبر 2015.

[266] المرجع السابق.

وكان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، قد أعلن في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الروسي في مدينة سوشي في أكتوبر 2015 أن موقف المملكة تجاه الأزمة في سوريا وتجاه بشار الأسد بالتحديد لن يتغير وأن الحل الأفضل في سوريا _ من وجهة نظر المملكة - هو حل سياسي مبني على مبادئ تفاهم (جنيف1) الذي يدعو إلى تأسيس سلطة انتقالية من النظام والمعارضة تقوم بإدارة شئون البلاد وتحضير البلاد لانتخابات جديدة ووضع دستور جديد وتنحي بشار الأسد لكي يكون لسوريا مستقبل جديد، مع سعي المملكة إلى التنسيق والتعاون مع الجانب الروسي بشكل مكثف فيما يخص الأزمة في سوريا، وأن تتفهم قلق المملكة من الأحداث في سوريا، والتأكيد على استهداف العمليات العسكرية لمحاربة داعش وجبهه النصرة وغيرها من المنظمات الإرهابية وليس المدنيين أو المعارضة المعتدلة، أيضا مع العمل على احترام بنود إعلان جنيف الصادر 30 يونيو 2012 وتشكيل قاعدة موحدة تضمن وحدة سوريا واحترام جميع حقوق السوريين بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية[267].

الموقف الأمريكي من الأزمة السورية:

اتسم موقف الولايات المتحدة بداية الأمر بالارتباك والتردد والتباطؤ خاصة في المراحل الأولى للأزمة كما كانت اتجاه معظم ثورات الربيع العربي ومراقبة سلوك النظام السوري وردة الفعل الشعبية، ومن ثم المراهنة على قيام النظام بتقديم تنازلات وإجراء اصلاحات تتضمن الحد من المركزية واحتكار السلطة وتلبية احتجاجات الشعب السوري وإنهاء العنف.

وفي 18 يونيو 2011، تم فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية شملت الرئيس بشار الأسد وعدد من المسئولين السياسيين والأمنيين، لقد هدفت الولايات المتحدة من وراء إنهاك النظام السوري أمنيا وعسكرياً لتفكيك منظومته الخاصة في الداخل من أجل دفعه إلى الإنهيار والعمل على إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية لتقوية موقفها التفاوضي مع إيران، ومنع تشكيل قوس نفوذ إيراني يمتد من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي المتوسط لما يشكله من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط.

ويمكن القول، أن خلال المرحلة الأولى للأزمة السورية اتبعت إدارة أوباما سياسة التصعيد المضبوط والنفس الطويل الهادفة إلى استنزاف النظام اقتصادياً وسياسياً وإنهاكه عسكرياً وامنياً وتشجيع الانشقاقات في أوساط النخبة العسكرية والمدنية الحاكمة والتضييق على مجتمع رجال الأعمال الداعم للنظام، أما على الساحة الدولية، فقد تولت واشنطن عملية عزل النظام ونزع شرعيته ومحاصرته بقرارات أممية تنتهي بوضع سوريا تحت وصاية دولية، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، على أمل استخدامها لاحقاً أداة ضغط إضافية ضد النظام والتلويح بتحويل القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية وقد جاءت هذه الخطوات بطيئة وعلى

[267] جريدة الرياض، 2015/10/12.

مراحل، وكانت بمنزلة ردة فعل أكثر من كونها جزء من استراتيجية واضحة ومتكاملة، وقد وجهت انتقادات من داخل أميركا، والتي اتهمت إدارة أوباما باتباع سياسة إخفاء الرأس في الرمال تجاه الأزمة السورية.

المرحلة الثانية: مع تطور الأوضاع في سوريا ورفض نظام الأسد التخلي عن السلطة اتبعت الولايات المتحدة "استراتيجية تمكين المعارضة" عن طريق دعم المعارضة السورية لوجستيا بالسلاح والعتاد والتدريب، لتكون بديلاً عن الأسد، حيث كان يسيطر داخل الإدارة الأمريكية اعتقاد بأهمية الترتيب لمرحلة ما بعد الأسد، وكيفية تجنب تكرار سيناريو العراق، من خلال تجنب انطلاق عمليات انتقامية قد تشهدها سوريا من خلال سقوط الأسد، وتنفيذاً لتلك الاستراتيجية قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية محدودة للمعارضة المسلحة السورية، وتواجدت مجموعة من الاستخبارات الأمريكية في تركيا للتأكد من عدم وصول هذه الأسلحة للقاعدة[268] من ناحية أخرى لم تعترض الولايات المتحدة على تسليح من تسميهم "المعارضة السورية" من خلال كل من قطر والسعودية عن طريق تركيا، حيث تتواجد القاعدة العسكرية الأمريكية [269].

المرحلة الثالثة: مع تجاوز النظام السوري للخطوط الحمراء[270] التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام السلاح الكيمياوي في مواجهه قرى الغوطة الشرقية في أغسطس 2013، اتخذ الرئيس الأمريكي باراك أوباما قراراً بتوجيه ضربة عسكرية محدودة للنظام بهدف إضعافه وإتاحة الفرصة للمعارضة في مواجهة الجيش السوري، بما يفرض واقعاً متوازناً بين الطرفين ويكبح حالة التفوق العسكري التي حققها النظام السوري، لكنها أحجمت عن توجيه تلك الضربة العسكرية نظراً للتكلفة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي قد تتكلفها الحكومة الأمريكية وبسبب معارضة الرأي العام الأمريكي للقرار ورفض الكونجرس منحه تفويضا لأنه يرى أن التدخل العسكري المباشر لن يخدم المصالح الأمريكية، كذلك لم تبد المعارضة السورية موقفاً موحداً ورؤية واضحة وتنسيقا بين مكوناتها مما تجعل خلافاتها رسائل غير مطمئنه لكل من يسعى إلى مساعدتها على إسقاط نظام الأسد، وبسبب رفض بريطانيا مساندة

---

[268] محمد مجاهد الزيات، "مسارات متشابكة، إدارة الصرعات الداخلية المعقدة في الشرق الاوسط"، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة 2015، ص 39.

[1] محمد مجاهد الزيات، مرجع سابق، ص 45.

[2] كان الرئيس أوباما قد صرح في 20 اغسطس 2012 حول الوضع في سوريا ان الخط الاحمر بالنسبة لنا هو مشاهدتنا لنقل او استخدام الأسلحة لكيمائية، انظر :

Barack Obama,"Remarks to the white house". Washington, DC:20 Aug 2012,The white House،https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2012/08/20/remarks-president-white-house-press-corps.

الحكومة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية للنظام، وأيضا عجز الولايات المتحدة في الحصول على موافقة مجلس الأمن بسبب معارضة روسيا التي تتمتع بحق النقض والتي بدأت تتحرك دبلوماسياً لمنع تلك الضربة ضد النظام من خلال طرح مبادرة لتفكيك الأسلحة الكيمياوية، ووضعها تحت إشراف المجتمع الدولي والتخلص منها وفق جدول زمني محدد يلزم بموجبه الرئيس بشار الأسد. لقد بات واضحاً أن الولايات المتحدة لا تريد التورط في حرية طويلة الأمد ناهيك عن طبيعة العلاقات مع روسيا، لذلك قبلت بمناقشة المقترح الروسي بشأن الأسلحة الكيماوية السورية.

المرحلة الرابعة: في نهاية 2015، تراجع الملف السوري على سلم أولويات الولايات المتحدة، مقابل اهتمامها بملفين أخرى ن هما الملف النووي الإيراني، ومكافحة الإرهاب من خلال قيادتها التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في العراق[271]، لقد بات واضحاً أن خيار "قيادة العالم من الخلف" أصبح تكتيكاً أمريكياً قابلاً للتطبيق، وينطبق ذلك على الحالة السورية من خلال إدارة الأزمة السورية عن بعد فبدلاً من التحشيد العسكري في الميدان، أصبح بالإمكان تحريك الحلفاء الأقرب إلى الأزمة وإدارتها من خلالهم[272].

وفي نوفمبر 2015، توصل وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى اتفاق حول مبادئ فيينا وداعياً إلى وقف الأعمال العدائية، ورفع الحصار عن جميع المدن، وتوفير الغذاء والأدوية والمواد الإنسانية الأخرى دون عوائق، وصياغة دستور في غضون سته أشهر، وعملية انتقال سياسي خلال 18 شهر، وفي ديسمبر 2015، تم تكريس هذه المبادئ في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، لكن النظام السوري بشار الأسد انتهك بشكل صارخ جميع هذه الشروط، فلم يرفع أي حصار ولم يسمح بمرور الإغاثة الإنسانية دون عوائق، ومع استئناف نظام الأسد هجوم ضد الأهداف المدنية وضرب المستشفيات في إبريل 2016، قام وزير الخارجية جون كيري بإدانة هجمات الأسد وتوجيه نداء إلى موسكو لكي تتصرف وفقاً للمسئولية المنصوص عليها في قرار ديسمبر 2015. وقال: "وقعنا جميعاً على الاتفاق نفسه، ودعمنا جميعاً قرار مجلس الأمن نفسه رقم 2254 الذي يدعو إلى وقف الأعمال العدائية على صعيد الوطن"، مضيفا أن القرار يدعو إلى تقديم المساعدات الإنسانية بالكامل على صعيد الوطن وإيصالها إلى جميع أنحاء سوريا ... ذهبت بلا جدوى[273].

---

[271] معن طلاع، "سياسة الفاعلين الدوليين في سوريه"، ورقة بحثية منشورة ،مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 27 اذار / مارس 2015 على الرابط http://www.omrandirasat.org

[272] حيدر صلال، التنافس الروسي – الأمريكي في سوريا، مرجع سابق.

[273] وكالة رويترز، كيري يشير إلى زيادة احتمال زيادة التعاون مع روسيا ويسعى لطمأنة المعارضة، 22 نوفمبر 2015. http://www.ara.reuters.com/topnews/22/11/2015

وبحلول خريف 2016، حاولت الولايات المتحدة التوصل إلى اتفاق حول مركز عمليات تشترك فيه مع الروس على أمل الحد من العنف وجعل العملية السياسية ممكنة، لكن المساعي الأمريكية أحبطت مرة أخرى، وأعلن كيري "أن لديه شكوك عميقة حول ما إذا كان بإمكان روسيا ونظام الأسد الوفاء بالالتزامات التي وافقا عليها في جنيف"، لقد بات واضحاً الدور الروسي في سوريا وأن الولايات المتحدة تريد فقط الحفاظ بدور بسيط لا يمس مصالحها الاستراتيجية في سوريا.

وإجمالاً يمكن رصد العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية والتي تتمثل في:

- خصوصية الحالة السورية بموقعها الاستراتيجي وارتباطاتها التحالفية ضمن محور نفوذ في المنطقة مناهض لها، فمصالح الولايات المتحدة تستهدف منع تشكيل قوس نفوذ إيراني يمتد من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي للمتوسط لما يشكله ذلك من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة وما لهذا القوس من تداعيات دولية واسعة خاصة إذا نشأ تحالف إيراني روسي.

أضف إلى ذلك، الدروس والعبر من غزو افغانستان والعراق حيث لعبت الخسائر الجسيمة التي منيت بها الولايات المتحدة أثناء غزوها أفغانستان والعراق، وتداعيات الأزمة المالية العالمية دوراً كبيراً في التأثير على القرار الأمريكي إزاء أي خطوة من شأنها أن تفسر على أنها استعداد لتدخل محتمل تجاه الأزمة السورية، لقد انتهجت الولايات المتحدة سياسة الحرب بالوكالة مع تسليم جزء كبير من الأعباء الإقليمية إلى الدول الإقليمية الفاعلة والقادرة على تحمل المسئولية.

من ناحية أخرى، التوجهات السياسية والأيدولوجية للمعارضة حيث تنظر الولايات المتحدة إلى واقع الأزمة السورية ومسارها المسلح، لذلك لا ترغب بدعم الجماعات المسلحة المعارضة للنظام السوري بما يؤدي إلى حسم الموقف لصالحها ويكون له تداعيات سلبية على البيئة الإقليمية للازمة خاصة فيما يتعلق بأمن إسرائيل بعد انتشار فوضي السلاح والجماعات المتشددة مع الخوف من تأثير نفوذ الجماعات المتطرفة على الاستقرار في سوريا والنظام الإقليمي حيث تجد هذه الجماعات في مناطق الاضطرابات بيئة ملائمة لممارسة نشاطها، كما تخشى من أن يسهم إنهيار السلطة المحلية في قيام حرب أهلية ذي خلفيات دينية واثنية وعرقية تتمدد خارج سوريا[274].

وعن تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الأمريكية - السعودية يمكن القول، مع بداية الاحتجاجات، اتفقت كل من الولايات المتحدة والسعودية على هدف واحد هو إبعاد

[274] سهام فتحي سليمان ابو مصطفي، "الازمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية 2011 / 2013"، رساله ماجستير منشورة في دراسات الشرق الاوسط، جامعة الازهر، غزة 2015.

النظام الحاكم في سوريا وتفويض النفوذ الإقليمي في المنطقة، إلا أنهما اختلفا في أسلوب التعامل مع الأزمة، كما كان عام 2013، أحد أسوأ الأعوام في تاريخ العلاقات بين الرياض وواشنطن، بعد رفض الولايات المتحدة التدخل العسكري المباشر في سوريا للإطاحة بنظام الأسد، الأمر الذي أثار شكوك المملكة حول مصداقية الولايات المتحدة بالالتزام بالأمن السعودي، ومع زيارة الرئيس أوباما للسعودية في أبريل 2014 للتأكيد على أهمية الحليف السعودي والاتفاق على إنشاء برامج مشتركة في السعودية لتدريب المعارضة السورية، إلا أن السعودية أخذت زمام المبادرة لمواجهه التمدد الإيراني في سوريا بعد العراق ولبنان، وتدرك السعودية ان النفوذ الإيراني لم يعد يصارعها على زعامة المنطقة فقط بل وصل إلى تهديد حدودها الجنوبية في اليمن والشمالية عبر سوريا والعراق[275].

ومع نهاية 2015، تراجع الملف السوري على سلم أولويات الولايات المتحدة وانشغالها بالاتفاق النووي مع إيران، الأمر الذي شكل دافعا للمملكة السعودية نحو تبني سياسات تتسم بالمبادرة بعيداً عن الحليف الأمريكي لمواجهة التغلغل الروسي في سوريا والتنظيمات الإرهابية كتنظيم الدولة الإسلامي، وتجدر الإشارة إلى أن سوريا تعد هي الدولة الوحيدة عربياً التي حظيت ثورتها بدعم سعودي مطلق بخلاف باقي الثورات في الدول العربية لأبعاد استراتيجية تتعلق بالمصالح القومية والإقليمية للسعودية في إطار تنافسها الدائم مع إيران وتقويض نفوذها في المنطقة.

الخلاصة:

يتضح من العرض والتحليل السابق للحركات الاحتجاجية الشعبية في كل من (البحرين، اليمن، مصر وسوريا) ومواقف كلاً من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في التعامل معها ما يلي:

أن الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع الثورات العربية، قد حكمتها عدة مبادئ، أولها: مبدأ الترقب والانتظار (إذ فضلت الإدارة الأمريكية الانتظار والحذر قبل التسرع بإعلان موقف صريح من كل ثورة، وتبعت ذلك محاولات جادة لتقليل أضرار التغيير)، وثانيها: مبدأ الفصل بين الثورات (حيث كان من الصعب على الإدارة الأمريكية إعلان مبدأ واحد للتعامل مع كل الثورات وتطبيقه في جميع الحالات، ومن هنا عمدت دوائر صنع القرار في واشنطن إلى التعامل مع كل حالة على حدة) وبالتالي، تباينت ردود أفعالها تجاه كل ثورة وتبنت ردود مختلفة لحماية مصالحها وعليه جاءت المواقف الأمريكية متباينة ومتناقضة في ظاهرها، وثالثها: مبدأ تغيير الأساليب مع ثبات الأهداف الاستراتيجية (فرغم ما تتيحه الثورات العربية من فرصة للولايات المتحدة

[275] أجواء في زيارة أوباما للسعودية ونتائجها، تقدير موقف ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 3 أبريل 2014.
www.dohainstitute.org/release

للتصالح مع الشعوب العربية عن طريق تحالف جديد يستبدل تحالفاتها السابقة مع نظم الحكم الغير الديمقراطية والتي وصفت بالسلطوية)، فإن الثورات العربية عرضت المصالح الأمريكية في المنطقة العربية للخطر[276] وأخيراً، أوضحت الثورات العربية مدى التباين بين ما هو معلن من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية وبين واقع تنفيذها، فعلى أرض الواقع تصادمت القيم الأمريكية المتصلة بالديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة من جهة مع المخاوف المتصلة بمصالحها الاستراتيجية وحماية أمنها القومي وأن السياسة الخارجية الأمريكية تنفذ ما يحقق مصالح الولايات المتحدة حتي وتعارض ذلك مع المبادئ والشعارات التي ترفعها.

ويمكن القول، أنه بينما تباين الموقف الأمريكي والموقف السعودي في التعامل مع الملفين المصري والسوري ، تقاطعت وتشابكت مصالح البلدين في كلا من الحالة البحرينية واليمنية وإن اختلفت الأدوات والأساليب في مواجهة الأحداث، فعلى الرغم من سياسة الانكفاء الأمريكي عن التدخل العسكري المباشر في قضايا المنطقة دعمت الولايات المتحدة استخدام المملكة أداة التدخل العسكري في كلاً من البحرين واليمن لحماية أمنها القومي و لمواجهة التهديدات الأمنية لحدودها وأكدت إلتزامها بأمن الشريك السعودي وقدمت الدعم اللوجستي والمعلوماتي وقد أوضحت المملكة السعودية خوفها وقلقها من امتداد هذه الاحتجاجات الشعبية لتهدد نظام حكمها المستقر، لذلك لجأت إلى إجراء بعض الإصلاحات السياسية لتتجنب غضب شعبها وتأثرهم بثورات الربيع العربي، أما الولايات المتحدة الأمريكية، أظهرت الثورات العربية حالة الانكفاء الأميركي النسبي كنهج، وفرضت الثورات على الولايات المتحدة - في ظل هذ الحالة - أن تعيد النظر في أدوات سياساتها الخارجية في الشرق الأوسط وتغير استراتيجيتها مستخدمة أدوات القوة الناعمة والانفتاح على القوي الجديدة – ولا سيما الإسلامية - وبراغماتية الحركات الإسلامية، فكانت تدعم هذه الثورات على أساس أن نشر الديمقراطية في بلدان الوطن العربي سيحقق مصالح أمريكا في المنطقة، والتخلي عن مساندة بعض الأنظمة التي وصفت بالقمعية، كما ظهر في الحالة المصرية والتخلي عن "نظام مبارك" الأمر الذي اعتبرته السعودية تخلي عن أنظمة صديقة دائما ما وصفت بأنها حليف استراتيجي للولايات المتحدة.

وعليه، لقد سعت كلاً من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى الحفاظ على مصالحها الحيوية وتفادي أي أضرار بها في المنطقة في مرحلة "ما بعد الثورات" والتحولات السياسية التي تشهدها تلك المنطقة، ولاسيما أن البلدان التي شهدت هذه الأحداث تعد من الدول المركزية والمحورية وذات التأثير الكبير والواسع في محيطها العربي والإقليمي، من ناحية أخرى، شهدت المملكة السعودية تحولاً في السياسة الخارجية من الاعتماد الكلي على مظلة الحماية الأمنية الأمريكية لحماية مصالحها إلى سياسة المواجهة والمبادرة وتنويع الحلفاء على

[276] محمد المنشاوي، "الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للثورات العربية"، الجزيرة نت، 2011/4/12.

المستوي العالمي والإقليمي وبناء شبكة تحالفات مرنة واستخدام كافة الأدوات السياسية الخارجية لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية، إذ لم تعد أي من الخيارات مستبعدة بما فيها التدخل العسكري.

الفصل الثالث

البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية

تمهيد:

يعتبر المشروع النووي الإيراني هو الهاجس الأكبر والحدث الأبرز المهدد لأمن منطقة الخليج العربي ومن ثم المملكة العربية السعودية وتكمن خطورة المشروع في كونه يعزز من قدرة إيران ويزيد من نفوذها ومن الممكن أن يدفع المنطقة إلى حافة السباق النووي، ويزيد من صعوبة البرنامج احتمالية توجيه ضربة عسكرية لإيران الأمر الذي يهدد جيرانها ويغير من شكل المنطقة الجيوسياسي، من ناحية أخرى، ترتكز الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع النفوذ الإيراني في الخليج العربي على ثلاثة محاور رئيسية: أولها، منع إيران من أن تصبح دولة نووية، وثانيها، تأمين وحماية دول مجلس التعاون الخليجي، وثالثها، ضمان تدفق النفط في مضيق هرمز ومع المتغيرات الإقليمية والتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة بدءاً من عام 2011 والسعي الإيراني لبسط نفوذه في منطقة الخليج والتغلغل في مناطق الصراع لتحريك الأحداث لصالحه وعقب تصاعد التهديدات الإيرانية في أوائل 2012 بإغلاق مضيق هرمز احتجاجاً على العقوبات التي أقرتها الولايات المتحدة والغرب على النفط الإيراني، أعربت المملكة عن قلقها من التحدي الإيراني.

وفي ظل المحاولات الأمريكية للتقارب مع إيران في عهد الرئيس أوباما وإصرار إدارته على إحداث تقدم في مستوى العلاقة، ومع الإعلان عن التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني في يوليو 2015 توترت العلاقات الأمريكية السعودية. ويعد "الاتفاق النووي الإيراني" من أهم القضايا الشائكة خلال فترة الدراسة التي أحدثت شرخاً عميق في العلاقات الأمريكية السعودية وتم اعتباره من وجهة النظر السعودية تخلياً عن الشريك السعودي وتمكيناً للنفوذ الإيراني في المنطقة والاعتراف به كقوة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط.

ويقدم هذا الفصل، تحليلاً للبرنامج النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية، ويستعرض المبحث الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني، فيما يتناول المبحث الثاني: الأزمة النووية الإيرانية وتأثير توقيع الاتفاق النووي الإيراني على العلاقات الأمريكية السعودية.

المبحث الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني:

يرجع تاريخ البرنامج النووي الإيراني كما يذهب أغلب الدارسين إلى أواخر الخمسينات القرن الماضي أيام الشاه محمد رضا بهلوي وبدعم مباشر من الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، فقد وقع أول اتفاق نووي لإيران مع الولايات المتحدة عام 1957 حيث قضي بأن تملك إيران مفاعلاً نووياً للأبحاث بقوة (05) ميجاواط، لكن الانطلاقة الفعلية كانت عام 1967[(277)].

وفي السبعينات قرر الشاه إقامة أكثر من عشرين مفاعلاً نووياً، يعد مفاعل بوشهر أهمها

[(277)] عدنان مهنا، "مجابهه الهيمنة: ايران واميركا في الشرق الاوسط"، سلسلة الفكر الايراني المعاصر، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2014، ص 28.

وأشهرها، وهذا بالتعاون مع ألمانيا الغربية، فرنسا، وجنوب أفريقيا، ورصد الشاه ما يقارب الأربعين مليار دولار لهذا الغرض، كما قام الشاه في 1974 بإنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية (AEOI)، والتي أسندت لها مهمة تطوير والتحكم في التكنولوجيا والتقنية النووية، والتي كان أكبر اعتماد، الملقب بأبو البرنامج النووي الإيراني رئيسها من عام 1974 إلى عام 1978، بيد أنه يجب التنويه إلى أن قرار التحول الذي اتخذه الشاه ومن بعد بجعل إيران ضمن النادي النووي لم يكن لاعتبارات أو طبقا للقدرات التقنية المتوفرة لديها، وإنما كان قراراً سياسياً بدرجة أولى ويخضع للمنطق السياسي والاعتبارات الأمنية فقط[278].

ويمكن تقسيم مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية 1979 إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: مرحلة التجاهل والسلبية الفترة من (1978 – 1985):

فعقب الثورة الإسلامية في إيران 1979، والإطاحة بنظام الشاه توقف البرنامج النووي الإيراني أو بالأحرى جُمد، وتوقفت معه كافة النشاطات الإنشائية (النووية) وفي منتصف الثمانيات - أثناء الحرب مع العراق – قررت إيران إعادة الحياة لبرنامجها النووي، لكن ظروف الحرب والعقوبات المفروضة والضغط الأمريكي أعاق المحاولات الإيرانية في الحصول على محطات توليد كهربائية، ورغم هذا استطاعت بناء مفاعلات بحثية نووية صغيرة في أصفهان بمساعدة الصين، كما تمكنت من استئناف العمل في محطة توليد بوشهر بمساعدة روسية[279].

المرحلة الثانية: مرحلة الاهتمام الجزئي من (1985 – 1991):

وكان من نتائج الحرب الإيرانية – العراقية إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني في المجال النووي وعليه بدأت إيران بشكل جدي في تنفيذ العديد من الأنشطة في هذه المرحلة[280]. فقد نفذت طهران كثيراً من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي، كما قامت بدعم منظمة الطاقة النووية، ومركز أمير أباد بالإضافة إلى تأسيس مركز أبحاث نووية جديدة في أصفهان عام 1984 بمساعدة فرنسا.

المرحلة الثالثة: الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية خلال التسعينات:

شهد البرنامج نشاطاً مكثفاً في كافة المجالات وساعدها على هذا الهدوء والاستقرار الذي عرفته البلد، حيث انعكس تعافي إيران من آثار الحرب مع العراق على برنامجها النووي الذي أصبح يتقدم مرة أخرى، هذه المرة بناءً على مساعدات من روسيا، الصين، وأيضاً باكستان، وقد

---

[278] احمد عبدالحليم، "خريطة القوي النووية في الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها"، ضمن: ابراهيم محمد عناني واخرون، "الخيار النووي في الشرق الاوسط ت"، تحرير: ابراهيم منصور، اعمال للندوة الفكرية التي تنظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 459.

[279] سايمون هندرسون وأولي هابنونن، "ايران النووية"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدني، 2013/2/12.
<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/nuclear-iran-a-glossary-of-terms>

[280] زينب عبدالعظيم محمد، "الموقف النووي في الشرق الاوسط في اوائل القرن الحادي والعشرين"، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص 126.

وقعت إيران في هذه الفترة بروتوكولين للتعاون النووي، الأول في عام 1990، والثاني 1995 هذا الأخير أبرمته إيران مع روسيا بغرض لاستكمال بناء مفاعل بوشهر، وتوفير محطة لتخصيب اليورانيوم[281]، كما وقعت اتفاقية مع الصين لبناء مفاعل للأبحاث النووية بمركز أصفهان في 1991/1/21، وقد استفادت منه إيران في التعرف على تكنولوجيا التخصيب وتحويل اليورانيوم لإنتاج الوقود[282].

وقد انقسم برنامج إيران النووي في هذه المرحلة إلى شعبتين متوازيتين: الأولي تضم البرنامج السلمي، الذي كان تحت إشراف هيئة الطاقة الذرية، والثانية ذات طابع عسكري وكان تحت اشراف الحرس الثوري لكنهما اي الشعبتين عادتا للتوحد منذ عام 2000 حتي وقتنا الحالي أما عملية صنع القرار في الشأن النووي فحسب شاهرام تشوبين (shahram chubin) تنحصر بين ثلاثة مؤسسات تنسق القيادة (المرشد) فيما بينها وهي أولاً: هيئة الطاقة الذرية التي تهتم بالجوانب التقنية، ثانياً: وزارة الخارجية التي تهتم بالآثار الخارجية. وأخيراً الوحدات الخاصة من الحرس الثوري الإيراني التي تهتم بأمن المنشآت النووية[283].

كما تزايدت الجهود الإيرانية للتعاون بشكل أكبر مع كافة الدول ذات الخبرة والتجربة النووية، ومنها كازاخستان التي يوجد بها أهم وأكبر مركز للأبحاث النووية بالاتحاد السوفيتي السابق، يبلغ عدد الرؤوس النووية بها 1800 رأس نووية، وحوالى 104 صواريخ عابرة للقارات، ونجحت في تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة علاوة على مفاعل نووي متقدم.

ورغم قيام الولايات المتحدة بالضغط على روسيا لعدم التعاون مع إيران، إلا أن الاتفاق الذي عقد بين إيران وروسيا ينص على بناء ست وحدات لمحطات كهروذرية في إيران طاقة كل واحدة منهما 1000 ميجا وات، وقد أخذ التعاون الروسي الإيراني أبعاداً حيوية عقب إعلان الحكومة الروسية في أواخر يوليو 2000م استعدادها لبناء خمس مفاعلات نووية اضافية في إيران، كما اكدت على توسيع مجال التعاون النووي الاقتصادي والعسكري بين البلدين، ويتجلى هذا التعاون في الوثيقة الصادرة عن وزارة الطاقة الروسية، والتي بموجبها تم الإعلان عن خط

---

(2) Iran watch, January 8, 1995, signed by Mikhailov and Amrollakh, "protocol of negotiations between Iran and Russia".

(282) مصطفي محمد سعد عبداللاه السيد، "المواقف الدولية تجاه ازمة الملف النووي الايراني خلال الفترة من 2001 – 2010 بالتركيز عي موقف الادارة الأمريكية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين -ألمانيا، 7 أكتوبر 2018، يمكن تصفح الموقع على الانترنت: https://democraticac.de/?p=56733

(283) شاهرام تشوبين، "طموحات ايران النووية"، ترجمة: بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، 2007)، ص 73.

روسيا العشرية حتي عام 2012 والمتضمنة تأكيد روسيا على بناء المحطات النووية الجديدة في إيران[284].

المرحلة الرابعة: تصاعد الأزمة النووية خلال المرحلة من (2001 - 2013):

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، أخذت الولايات المتحدة تؤكد ما تصفه بالجهود الإيرانية للحصول على الأسلحة النووية وإيوائها لعناصر من القاعدة وامكانية وقوع هذه الأسلحة في ايدي منظمات "ارهابية" أو استخدامها من قبل إيران لضرب أهداف إسرائيلية خاصة بعدما تمكنت من اختبار الصاروخ شهاب 3.

وقد برزت عدة عوامل اشعلت قضية الملف النووي الإيراني في هذا التوقيت، كان في مقدمتها:

- إعلان الرئيس السابق محمد خاتمي بأن إيران تقوم باستخراج ترسيبات يورانيوم بالقرب من يازد ومعالجتها في عدد من المحطات التي أقيمت لذلك.
- إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد استوردت 8،1 طن يورانيوم طبيعي عام 1991 دون أن تبلغها بذلك حتي عام 2003.
- إعلان موسكو أن لديها تساؤلات حول نشاطات غير قانونية لبعض الشركات الغربية في المجال النووي بإيران، وهنا اتجهت الولايات المتحدة إلى اثارة القضية بدعوي تطبيق الشرعية الدولية ضد إيران، باعتبارها إحدى الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومنشأتها النووية مفتوحة للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تحاول استخدام الغطاء الممنوح لها من قبلها لإقناع العالم أن برنامجها النووي مخصص للأغراض المدنية المشروعة.

ويمكن القول أن عام 2003، شهد بداية تفجير الأزمة النووية الإيراني خاصة بعد اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال تقييمها الدوري لمنشآت إيران النووية لوجود يورانيوم مخصب في هذه المواقع، وهي المادة الأساسية الداخلة في إنتاج السلاح النووي. من ناحية أخرى ، تم اكتشاف بعض المنشآت النووية الإيرانية التي كانت تخفيها إيران بشكل سري، وتم الكشف عنها من بعض جماعات المعارضة الإيرانية، وفي عام 2004 وصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى قناعة مفادها أن إيران بنصبها للأجهزة الخاصة بالطرد المركزي ستتمكن بدون أدني شك من تخصيب اليورانيوم[285].

ويرى محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق، أن أهداف إيران من البرنامج النووي ليست أن تتحول إلى دولة معزولة على غرار كوريا الشمالية، وإنما الهدف الرئيسي منه يتعلق بالاعتراف بها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، وهو ما يمكن أن يفتح أمامها

---

[284] مصطفي محمد سعد عبد اللاه السيد، مرجع سابق.

[285] يازا جنكياني، "صراع القوي الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد"، ترجمة: على مرتضي سعيد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص ص 118 – 119.

الباب - حسب وجهة نظر طهران - لتحقيق صفقة كبرى مع الغرب، لأنه حتى ولو لم تكن إيران تعتزم تطوير أسلحة للدمار الشامل، فإن مجرد الحصول على دوره كامل للوقود النووي فيه رسالة قوية للغرب، والدول المجاورة، ناهيك انه يحصن إيران ضد اي حظر أو اعتداء محتمل، وعليه فإننا هنا أمام مراوغة سياسية من أجل الردع تحاول أن تنتهجها طهران[286].

وخلال مرحلة تولي بوش الابن الحكم، اتبعت الولايات المتحدة ما يمكن تسميته "بالدبلوماسية المتشددة "التي هدفت إلى تغيير النظام في إيران وليس فقط تغيير سياسات النظام.

وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على العمل من خلال توافق دولي إزاء الأزمة النووية الإيرانية على الأقل لإثبات عدم جدوى التوصل لحلول دبلوماسية للأزمة بما يمهد بعد ذلك قيامها بالحل المنفرد (التدخل العسكري المباشر)، لذلك سعت الولايات المتحدة إلى عزل النظام الإيراني داخلياً وخارجياً، فعلى الصعيد الداخلي عملت الولايات المتحدة على تحريض الرأي العام الإيراني ضد النظام والمساهمة في خلق معارضة قوية، ففي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي بوش في عام 2006 وصف إيران بأنها أمة أسيرة بيد نخبة قليلة من رجال الدين تضطهد وتعزل شعبها، وعلى الصعيد الخارجي سعت إلى أكبر قدر ممكن من الدعم الدولي لمساندة جهودها لمنع إيران من الاستمرار في نشاطاتها النووية وتكثيف الضغوط الدولية من أجل العمل على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وفي إطار هذه الدبلوماسية المتشددة التي اتبعتها الولايات المتحدة رفضت أي حوار مباشر من أي نوع مع إيران، رغم أن الأخيرة أبدت استعدادها للتفاوض مع الولايات المتحدة وأكدت تكراراً أن برنامجها النووي سلمي للغاية، وبأنه حق الأمة غير القابل للنقاش[287]، حيث تؤكد إيران أنها تطور الطاقة النووية لأغراض اقتصادية واستراتيجية فقط ولا تسعى من وراء هذا إلى امتلاك القنبلة الذرية أو أي أغراض عسكرية أخرى، وأن الهدف الوحيد من برنامجها هو توليد الكهرباء وإتقان دورة الوقود، حتى تتمكن في المستقبل من التخلص من استيراد الوقود، فهي باعتبارها دولة نفطية – ريعية - تعتمد على النفط والغاز بصفة أساسية في مداخلها وعليه فهي بحاجة إلى تنويع مصادرها خاصة أن عدد الإيرانيين في تزايد مستمر ما أصبح يقلل من فاعلية عوائدها النفطية، كما أن برنامجها يجعلها في تواصل دائما مع التكنولوجيات العصرية على غرار دول العالم المتطورة، إذن فالقضية - كما تدعي طهران - هي قضية علم وتكنولوجيا واكتفاء ذاتي تجعلهم يفتخرون بأنفسهم، وعلى الرغم كل محاولات إيران الرسمية بالإدعاء على سلمية البرنامج النووي وإصرارها على تخصيب أكبر

---

[286] محمد البرادعي، "زمن الخداع الدبلوماسية النووية في اوقات الغدر"، بيكادور، 2011، ص 248 – 249.

[287] على فائزو وكريم سجادبور، "رحلة ايران النووية الطويلة: التكإليف والمخاطر"، دراسات عالمية، العدد 142، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 15.

قدر من اليورانيوم، وفي أقصر مدة زمنية، الأمر الذي رأته الولايات المتحدة تهديداً حقيقاً يخل بميزان القوي في المنطقة ودليل على رغبة إيرانية في الهيمنة مما شجع الولايات المتحدة على وضع إيران على قائمة "محور الشر" وتم لأول مرة فرض عقوبات دولية على إيران عام 2007[288] إلا أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني أثبتت فشلها خلال فترة حكم "بوش الابن" فقد وجدت الولايات المتحدة أن اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة سواء من خلال توجيه ضربات إجهاضيه للمنشآت النووية الإيرانية أو عمل عسكري كامل مثلما حدث مع العراق هو أمر صعب الحدوث، من ناحية أخرى لم تستطع الولايات المتحدة حشد التأييد الدولي لفكرة تغيير النظام حتي على صعيد الموقف الأوروبي الذي كان يرى اللجوء إلى الدبلوماسية أولاً ثم العقوبات في حالة إخفاق الدبلوماسية[289].

مع تولي الرئيس أوباما الحكم في عام 2008، حدث تحول في السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني من الدبلوماسية المتشددة إلى الدبلوماسية المرنة والحوار وإن كان أوباما لم يستبعد الخيار العسكري بشكل كامل، بل إنه أكد مراراً على ان الخيار العسكري يظل مطروحا في حاله فشل الدبلوماسية في التعامل مع إيران[290]. لقد كان واضحاً أن إيجاد حل للأزمة النووية الإيرانية يمثل أبرز أولويات إدارة أوباما، انطلاقا من رؤية مفاداها أن عقد صفقة نووية مع إيران هو جزء من استراتيجية طويلة الأمد للحد من النفوذ الإيراني الإقليمي، وإعادة دمج إيران "معتدلة" في الاقتصاد السياسي العالمي[291].

وقد حاول الرئيس أوباما إرسال بعض الإشارات الإيجابية إلى إيران، ففي مارس 2009 وخلال أعياد النيروز (رأس السنة الفارسية) مدح أوباما الحضارة الإيرانية، كما أرسل رسالة إلى آية الله خامنئي عرض فيها رغبه الولايات المتحدة في البدء في حوار بناء[292]، وخلال خطاب أوباما في جامعة القاهرة 2009 أكد على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي، كما صرح أوباما لقناة العربية "إذا غيرت إيران سياستها سوف نتعاون معها" وبعد عدة أسابيع أكد أوباما على استعداده لإجراء مباحثات غير مشروطة مع طهران وكان الرئيس الإيراني أحمدي نجاد قد أعلن باستعداد إيران لمفاوضات وفق مبدأ الاحترام المتبادل[293].

---

[288] شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص 55 – 56.

[289] مصطفي محمد سعيد عبد اللاه السيد، مرجع سابق.

[290] علاء بيومي "بارك أوباما والعالم العربي"، سلسلة أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد 9، الطبعة الأولي، الدوحة، 2008 .

[291] امنه ابراهيم القرم، مرجع سابق، ص 163.

[292] محمد مطاوع، "الغرب وقضايا الشرق الاوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص124 – 125.

[293] عبدالله سعد العتيبي، "الأزمة الأمريكية الإيرانية، وانعكاساتها على أمن الخليج العربي"، دولة الكويت، دراسة حاله 1997 – 2011، رساله ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2012، ص 48 – 49.

وقد تجلى ذلك بوضوح في وثيقة استراتيجية الأمن القومي للرئيس باراك أوباما عام2010، حينما أعلن استبعاد سياسة الحرب الوقائية والاستباقية التي انتهجها سلفه جورج دبليو بوش، فقد كان مبدأ الاستباق الأمريكي أحد ركائز استراتيجية الأمن القومي لإدارة جورج بوش في فترة الرئاسة الأولى 2002 - 2005 فقد طرح هذا المبدأ بعد حرب أفغانستان، وتم تطبيقه عملياً في حرب العراق 2003، والتي قامت بها الولايات المتحدة انفراديا دونما شرعية دولية مما أصبغ مبدأ بوش بطابع هجومي، وبتفسير أحادي لمصادر التهديد للأمن القومي الأمريكي[294].

ولتوضيح مبادئ استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010، قالت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك في كلمة في معهد بروكينغز في واشنطن: "إن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تدعو إلى التواصل مع كل الدول وتشجيع التنمية الاقتصادية"، وفي الإطار نفسه حذرت واشنطن كلاً من إيران وكوريا الشمالية اللتين تنتهجان سياسة التحدي النووي بأنها تمتلك وسائل متعددة لعزلهما إذا تجاهلتا الأعراف الدولية[295].

ومع حلول منتصف يونيو، 2013 جاء الفوز الساحق للمرشح الإصلاحي المعتدل "حسن روحاني" ليغير من معادلة العلاقة مع الولايات المتحدة، ويهيئ فرصة سانحة لأوباما لتحقيق سياسته الخارجية بعقد صفقة نووية مع إيران عبر استراتيجية "الشراكة" أو "اشراك الخصوم"[296].

المبحث الثاني: توقيع الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية -السعودية:

سيتناول هذا المبحث مسار الاتفاق النووي الإيراني وكيفية انطلاقه والأطراف المشاركة فيه والموقف الأمريكي والسعودي من توقيع الاتفاق وتأثير ذلك على العلاقات الأمريكية - السعودية.

المطلب الأول: خلفيات الاتفاق النووي الإيراني، المرحلة من (2009 - 2015):

بدأت الأزمة النووية الإيرانية في ظل إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أواخر عام 2009، بعدما كشفت بعض الدول الغربية قيام إيران منذ عام 2006 سراً ببناء مفاعل نووي جديد لتخصيب اليورانيوم في منطقة جبلية حصينة في مدينة "قم" دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما يعد مخالفة واضحة من جانب إيران لالتزاماتها الدولية في هذا الشأن.

---

[294] ساره سامح إبراهيم المزاحي، "الاستمرارية والتغيير في السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الايراني منذ عام 2001"، رساله ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016، ص 138.

[295] بين العصا والجزرة، "رساله أوباما وتحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران"، الاعلامي التقدمي – العربية، متاح على www.alealamy/.net/showdetails.php?id=66694

[296] Hassan Rouhani,"Time to Engage", The washington post, sept.19,2013 https://www.washingtonpost.com/opinions/president-of-iran-hassan-rouhani-time-to-engage/2013/09/19/4d2da564-213e-11e3-.

وقد حرصت الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على الكشف عن هذا المفاعل السري لتأكيد شكوكها حول مدى سلمية البرنامج النووي الإيراني، وتم اختيار مقر اجتماع قمة العشرين للإعلان عن ذلك التطور ليحدث صداه الدولي الواسع بهدف تشكيل جبهة تضامن دولية متماسكة في مواجهه طهران التي تستغل تباين مواقف المجموعة الدولية وتوظفه لخدمة مصالحها، كما تبنت هذه الدول لهجة حادة ضد إيران، متهمة إياها بأنها تمثل "مصدراً للتهديد في الشرق الوسط والعالم"، مطالبة إياها باحترام التزاماتها الدولية في هذا الشأن.

وفي محاولة من الجانب الإيراني لامتصاص غضب المجتمع الدولي عمدت إلى اتخاذ خطوات تكتيكية مكنتها من الحد من وطأه الضغوط التي أعقبت الكشف عن هذا المفاعل النووي السري، الذي زعمت أنه مخصص لتوليد الكهرباء وأن مستوى التخصيب فيه لن يتجاوز حد خمسة بالمئة فقط وهو مستوى منخفض لا يكفي لإنتاج مواد انشطارية تستخدم في صنع القنبلة الذرية، وأنها أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية به قبل إعلان الغرب عنه، غير أن هذه الخطوات والتصريحات لم تثمر عن النتائج المرجوة بعد أن لحق الضرر بسمعة إيران ومصداقياتها بعد الكشف عن هذا الموقع السري، الأمر الذي عزز شكوك أطراف كثيرة في مصداقية وشفافية النهج الإيراني[297]. وقد دفع الكشف عن هذا الموقع السري والضغوط الدولية التي أعقبته طهران إلى تخفيف موقفها المتشدد من برنامجها النووي، وبدا هذا واضحاً خلال مؤتمر جنيف الذي عقد في مطلع أكتوبر 2009، حينما أكدت طهران أنها ستسمح لمفتش الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة المنشآت النووية الجديدة في "قم" للتأكد من عدم استخدامها للأغراض العسكرية وتم تحديد موعد لذلك هو يوم 25 أكتوبر 2009، كما أجرت محادثات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية على هامش الاجتماع، كانت هي الأعلى مستوى بين الدولتين منذ ثلاثة عقود، ووافقت إيران من حيث المبدأ على إرسال اليورانيوم إلى الخارج لتخصيبه وتحويله إلى وقود نووي بغرض استخدامه لأغراض الأبحاث الطبية، ونتيجة لهذه المواقف خرج المجتمعون في جنيف بانطباعات ايجابية ربما بأكثر مما كان متوقعاً، وتم النظر إلى هذه المواقف على أنها تمثل مؤشراً قوياً إلى استجابة طهران للخيار الدبلوماسي[298] ولكن مع عام 2011 وقعت عدة تطورات دفعت الملف النووي الإيراني بقوة إلى قمة القضايا الساخنة في النقاش السياسي والاستراتيجي الأمريكي وحفلت وسائل الإعلام الأمريكية بالمقالات والتحليلات والدراسات حول المخاطر التي يمكن أن تترتب على حصول إيران على السلاح النووي وحول

---

[297] إيمان أبو زيد مخيمر، "البرنامج النووي الايراني في موازين الاستراتيجية الأمريكية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 2015/2/12، متاح على :http//:www.democraticac.de/?p=10121

[298] إيمان أبو زيد مخيمر، مرجع سابق.

مختلف الخيارات التي يمكن أن تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية للحد من الطموحات الإيرانية للحصول على هذا السلاح.

وكانت من أبرز التطورات التي زادت من حدة توتر الأجواء المحيطة بالملف النووي وقوع انفجار كبير في موقع عسكري إيراني لصنع الصواريخ المتوسطة المدى وسقوط طائرة استطلاع أمريكية بدون طيار، تستعملها وكالة المخابرات المركزية للتجسس على إيران داخل الأراضي الإيرانية[299].

ومع إعلان أوباما، أن إدارته على استعداد لاستئناف المفاوضات دون شروط سابقة مع طهران، وهكذا يكون أوباما قد نأى بنفسه عن مطلب المجموعة السداسية دول "5 + 1" (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين، بالإضافة إلى ألمانيا) بوجوب توقف إيران عن تخصيب اليورانيوم كشرط لاستئناف الاتصالات الدبلوماسية، وأشار أيضاً أنه سيكون للولايات المتحدة مشاركة كاملة في أية مفاوضات تجريها مجموعة دول "5 + 1" مع إيران[300].

كما ألمحت إدارة أوباما إلى استعدادها لإجراء اتصالات مع طهران خارج نطاق مجموعة الدول الست، إذا كان ذلك يخدم المصالح الأمريكية وهو ما يعكس تحولاً مهما في السياسة الأمريكية حيال طهران، يتجلى في التمييز بين حقها في امتلاك طاقة نووية سلمية، وبين الرفض الدولي القاطع لإيران مسلحة نووياً.

وقد رحبت إيران بعرض مجموعة "5+1" للتفاوض وأعلنت في سبتمبر 2009 استعدادها لإجراء محادثات متعددة الأطراف تتناول كل القضايا الأمنية التي تسبب قلقاً للغرب ولا تتناول تخصيب إيران لليورانيوم باعتباره حقاً طبيعياً وقانونياً وسيادياً للدولة الإيرانية[301].

وحددت مجموعة دول"5 + 1" أكتوبر 2009 لبدء المفاوضات في جنيف، وتوصلت إيران في محادثات جنيف إلى اتفاق مبدئي مع مجموعة دول "5 + 1" حول برنامجها النووي، ووفقا لهذا الاتفاق سمحت إيران لمفتش الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشأة "قم" التي كان قد تم الكشف عنها من قبل الدول الغربية في سبتمبر 2009.

ووافقت على إرسال نسبة من اليورانيوم المخصب الإيراني إلى الخارج واستيراده في مرحلة لاحقة، بعد أن يتم تحويله إلى وقود وفي أواخر نوفمبر 2009، أكدت إيران رفضها إرسال

---

[299] المرجع السابق.

[300] اسلام محمد جوهر، "الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ايران، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 "، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012، ص ص 180 – 181.

[301] إسلام محمد جوهر، مرجع سابق.

اليورانيوم المخصب إلى الخارج ورداً على هذا الرفض الإيراني تعهدت كل من الولايات المتحدة وأوروبا بفرض عقوبات أشد وأقوى ضد إيران[302].

وفي أوائل نوفمبر 2013، توصلت مجموعة دول "5 +1" مع إيران إلى تسوية بشأن برنامج إيران النووي، حيث نص الاتفاق بين إيران ومجموعة دول "5 + 1" أن تتعهد الحكومة الإيرانية بتخفيض عمليات تخصيب اليورانيوم بنسبة 5% وإبطال ذخائر اليورانيوم المخصب بنسبة 5% إلى 20%[303].

وذلك مقابل وقف إصدار عقوبات جديدة على إيران، ورفع بعض العقوبات تدريجياً في فترة ستة أشهر، واستمرار المفاوضات حتي إزالة الغموض بشأن البرنامج النووي، وتجنب إصدار أية عقوبات جديدة ضد إيران، والحرص على عدم وصول نسبة صادرات نفط إيران إلى ما هو أقل من النسبة الحالية، ورفع الحظر على شراء وبيع الذهب والمعادن الثمينة ورفع الحظر المفروض على صناعة السيارات وكذلك المنتجات البتروكيميائية وتسهيل التعاون مع إيران لصيانة الطائرات المدنية العائدة لشركات الطيران الإيرانية، وإلغاء تجميد 400 مليون دولار من أموال إيران في الخارج لتسديد تكاليف دراسة الطلبة الإيرانيين المبتعثين إلى الخارج والتعاون مع إيران لشراء المواد الغذائية والطبية[304].

وقد رضخت إيران لهذا الشرط في نوفمبر 2013، فوافقت على تخفيض اليورانيوم المخصب من نسبة 20% إلى 5% والتقليل من مخزونها من اليورانيوم، إلا أن الدول الكبرى شددت على ضرورة وقف التخصيب بهذه النسبة لفترة 10 أعوام وهو ما رفضته إيران، مؤكدة أنه بالرغم من أنها خصبت اليورانيوم بنسبة 20% للاستفادة منه في مفاعل طهران للبحوث النووية إلا أنها ترفض وقف التخصيب لفترة زمنية طويلة[305].

وكانت نتائج المفاوضات انتهت إلى فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق في 10 نوفمبر 2013 بسبب إصرار فرنسا على الحصول على ضمانات إيرانية لعدم تخصيب اليورانيوم ولالتزامها بأي اتفاق قد يتم التوصل إليه، ورغم ذلك صرح الجانبان بأن المفاوضات كانت بناءة واتفق الطرفان على استئناف المحادثات بينهما في 20 نوفمبر 2013[306].

---

[302] ساره سامح إبراهيم المزاحي، مرجع سابق، ص 147.

[303] هادي طرفي، "تفاصيل الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5 + 1"، العربية نت، 24 نوفمبر 2013.
https://www.alarabiya.net/ar/iran/2013/11/24/%D8

[304] هادي طرفي، مرجع سابق

[305] إبراهيم سيف منشاوي وأحمد عبدالتواب الخطيب، "آفاق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المفاوضات النووية"، المركز العربي للبحوث والدراسات.WWW.acrseg.org/36746

[306] جمال محمد، "من سرب التفاصيل الاتفاق النووي الايراني من قبل توقيعه ؟"، تقرير منشور على شبكة الانترنت، 30 مارس 2015، متاح علي:
http://altagheer.com

وبالفعل نجحت إيران ومجموعة دول "5 + 1" في نهاية عام 2013 في عقد اتفاق مرحلي بجنيف حددته بـ6 اشهر قابلة للتمديد يقضي بأن تحد إيران من نشاطها النووي الذي قد يكون له أبعاد عسكرية مقابل رفع محدود للعقوبات الدولية المفروضة عليها لعدم انصياعها لاتفاقية الضمانات الملحقة باتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية[307].

وعليه يمكن القول، أن التوصل إلى الاتفاق النووي المرحلي في جنيف بين إيران ومجموعة دول "5 + 1" أقر بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، وهو وإن كان إقراراً ضمنياً ومحصوراً في التخصيب عند حدود 5% فقط مع التوقف الإيراني عن التخصيب إلى 20% إلا أنه يعطي إيران حق التخصيب وحق أن تكون "دولة نووية" وفقاً لنص معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أنه أقر واعتمد الحل السياسي والدبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وأنهى كل طموحات إسرائيل في فرض الحل العسكري، و أهم ما أسفرت عنه هذه المفاوضات كان وضع أساس لتقارب أمريكي – إيراني، وأن هذا التقارب يمكن أن يؤدي إلى ما يخشاه كثيرون (الدول العربية، الدول الخليجية وإسرائيل) وهو الانخراط في "صفقة تفاهم شاملة "بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية"[308] تميل بميزان القوى في المنطقة لصالح إيران.

ونتيجة لذلك أبرم الجانبان اتفاقاً مرحلياً حول الملف النووي لمدة سته أشهر قابلة للتجديد، بدأ تطبيقه في 20 يناير 2014، وفي 20 يوليو 2014 كانت أطراف جنيف قد مددت المهلة لأربعة أشهر إضافية حتي 24 نوفمبر 2014 بعد الاخفاق في التوصل إلى اتفاق نهائي.

وذلك لإتاحة مزيد من الوقت لإيران والدول الكبرى للتوصل إلى اتفاق نهائي شامل بحلول 24 نوفمبر 2014 ينتظر منه ضمان الطبيعة السلمية البحت للبرنامج النووي الإيراني مقابل رفع كافة العقوبات التي يفرضها الغرب والأمم المتحدة على طهران وألحقت ضرراً جسيماً بالاقتصاد الإيراني لعدة سنوات[309] وبعد أيام من مفاوضات مكثفة تم الاتفاق على تمديد أجل المفاوضات مرة أخرى [310].

وفي عام 2015، أجرت إيران ودول "5 + 1" مفاوضات بدءاً من 26 مارس حتي 2 إبريل 2015، في مدينة لوزان السويسرية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، وإلغاء كافة العقوبات على إيران بشكل تام، وبعد مفاوضات توصلت

---

[307] إبراهيم سيف منشاوي، أحمد عبدالتواب الخطيب، مرجع سابق.

[308] محمد السعيد إدريس، "تأثير التقارب الامريكي – الإيراني على منطقة الخليج العربي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، ديسمبر 2003.
www. Acrseg.org

[309] محادثة جديدة بين واشنطن وطهران في جنيف حول الملف النووي، مقالة منشورة على شبكة الانترنت، متاح علي: http://23.102.38.195./?p=18402

[310] إبراهيم سيف منشاوي وأحمد عبدالتواب الخطيب، مرجع سابق.

إيران والدول الست الكبرى في 2 ابريل 2015 إلى **اتفاق الإطار النووي الإيراني** الذي يمهد للتوقيع على الاتفاق النهائي الشامل حتي نهاية يونيو 2015[311].

ويلزم الاتفاق طهران بالحد من قدرتها على تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات تدريجياً كما نص "اتفاق لوزان" على قصر أنشطة إيران النووية للاستعمالات المتعلقة بالأغراض السلمية فقط، ووافقت إيران في مفاوضاتها مع مجموعة "5 + 1" على تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها في تخصيب اليورانيوم من 19 ألف جهاز إلى 6104 أجهزة، وستقوم بتشغيل 5060 منها فقط بموجب اتفاق نووي شامل ستوقعه مع الدول الست الكبرى وستحظى إيران بموجب اتفاق الإطار بتخفيف تدريجي للعقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية المتصلة بالبرنامج النووي مع التزامها بالاتفاق النووي الشامل الذي سعت إيران والدول الست الكبرى لإنجازه في 30 يونيو على أن يعاد فرضها سريعاً في حال إخلال طهران لتعهداتها[312].

يتضح مما سبق، أن الاتفاق النووي الإيراني يمثل المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران، وذلك بعد الاتفاق الانتقالي في جنيف في نوفمبر 2013، ثم اتفاق الإطار في لوزان / سويسرا في أبريل 2015 وكما في اتفاق الاطار، يقوم الإطار العام للاتفاق النهائي - الذي ضم 159صفحة ما بين وثيقة الاتفاق الأساسي وخمسة ملاحق تقنية-[313] على تقييد البرنامج النووي الإيراني الذي يصر الغرب على أن له أبعاد عسكرية في حين تصر إيران على أنه سلمي، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة على إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق، كما يعزز هذا الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ويضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتانيوم ويحدد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران[314] ولن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ خصوصاً الشق الذي ينص على رفع العقوبات الأممية عن إيران، حتي تصدق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها الواردة في الاتفاق كافة، وخصوصاً ما يتعلق بتطبيق الرقابة الصارمة على أنشطتها ومنشآتها النووية، بما فيها بعض المنشآت العسكرية وقد كانت مسألة رفع العقوبات الدولية والأمريكية إحدى أهم نقاط الخلاف بين الطرفين، ففي حين أرادت إيران أن ترفع فور التوقيع على الاتفاق النهائي، فإن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أصروا أن يكون رفع

---

(311) على حسن باكير، "محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الايراني وانعكاساته"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، متاح على http://studies.aLJazeera.net/reports/2015/04

(312) أهم بنود إتفاق إطار حل أزمة برنامج إيران النووي، مقاله منشورة على شبكة الانترنت.
http://arabic.rt.com/news

(2) Joint comprehensive plan of action, Vienna,14 july 2015, at http://bit.ly/ 1HwRUwg.

(3) Carol Morello and karen Deyoun, "Historic deal reached with iran to limit nuclear program", the Washington post, July 14, 2015 at: http://wapo. st/110ghvf.

العقوبات مرتبطاً بدخول الاتفاق حيز التنفيذ وتصديق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها وهو ما حدث، ولا يقتصر الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني، بل يشتمل أيضا على مسألة حظر مبيعات الأسلحة التقليدية والصواريخ الباليستية أو التكنولوجيا المؤدية إليها إلى إيران، وقد كانت هذه أيضا إحدى نقاط الخلاف وكحل وسط، اتفق الطرفان على أن يستمر حظر مبيعات الأسلحة التقليدية لإيران لمدة خمس سنوات أخرى، في حين يستمر حظر بيع الصواريخ الباليستية أو التكنولوجيا المؤدية إليها إلى ثماني سنوات قادمة[315].

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي والسعودي من توقيع الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات بين البلدين:

موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني:

تتبني الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع إيران لاسيما فيما يخص برنامجها النووي موقفا معادياً ورافضاً حيث يعتبر هذا الموقف امتداد للموقف العدائي الذي تتبناه أمريكا اتجاه إيران منذ قيام الثورة الإسلامية في عام 1979م. كما أن السياسة الأمريكية الخارجية في جوهرها تجاه البرنامج النووي الإيراني لا تختلف باختلاف الحكومات والإدارات وأن اختلاف الحكومات إنما في طريقة التعاطي والتعامل مع ذلك "الحظر" وعليه، فإن النظرة الأمريكية للبرنامج النووي الإيراني إنما تنطلق من حماية المصالح الأمريكية وعدم بروز قوة إقليمية تقف عائقاً أمام طموحها وأهدافها الاستراتيجية، ويمكن إجمال عدة سياسات متوالية للموقف الأمريكي تجاه إيران وهي:

- إصرار أمريكا على رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والغرض منه هو فرض العقوبات.
- تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا لإيران كروسيا وباكستان.
- المزاوجة بين الخيار السلمي والتهديد بالخيار العسكري كما تتعامل الولايات المتحدة مع إيران على اساسين:
  - ان إيران على علاقة متينة بالإرهاب وأنها الدولة الأكثر نشاطاً في هذا المجال.
  - إن هدف إيران إنما هو إنتاج السلاح النووي وهذا ما يشكل خوفاً وقلقاً أمريكيا من البرنامج النووي الإيراني، لأن مجرد امتلاك إيران للتقنية النووية هذا يعني استخدامها في المجال العسكري مما يؤدي إلى اختلال التوازن في المنطقة لصالح إيران أمام الكيان الصهيوني "إسرائيل"[316].

---

[315] قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، قطر، 15 يوليو 2015. تم زيارة هذه الصفحة في 2018/10/30.
www.dohainstitute.org

[316] عمر سعدي سليم الموسوي، "الاتفاق النووي بين ايران ودول "5 + 1" دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – المانيا، 2017، ص 123.

ومن ثم، نجد أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية واحد وثابت هو منع إيران من امتلاك القدرة النووية لأن ذلك يضر بمصالح الولايات المتحدة والاستقرار بالمنطقة لوجود "إسرائيل" فيها".

من ناحية أخرى، فإن أمريكا تهدف إلى منع إيران من حيازة أي برنامج نووي متقدم ليس خشية من احتمال حصولها على السلاح النووي، وإنما من أجل منعها من الحصول على التكنولوجيا النووية المتطورة لأن هذا يؤدي بإيران إلى نهضة اقتصادية قوامها تسخير النفط والغاز لأغراض التصدير والحصول على أكبر قدر ممكن من العملات الصعبة والحد من زيادة الطلب المحلي عليه من خلال توفير الطاقة الكهربائية عن طريق المفاعلات النووية وبالتالي بقاء إيران في حاله من التخلف المستديم[317].

سياسة الإدارة الأمريكية في عهد أوباما في التعامل مع الملف النووي الإيراني:

مع تولي الرئيس أوباما تبنى منهجاً مختلفاً تجاه إيران، وهو اعتماد الدبلوماسية كأداة رئيسة في التعامل مع إيران في مقابل المواجهة التي اعتمدتها إدارة الرئيس السابق جورج بوش، بل ذهب أوباما أبعد من ذلك عندما أعلن في أحد المحاضرات أنه لن يتردد في إجراء حوار مع قادة دول مناهضة للولايات المتحدة ومن بينها إيران "بدون شرط"[318]. وقد دافع أوباما عن سياسة الارتباط أو الخيار الدبلوماسي مع إيران، وأوضح أن الدبلوماسية مع إيران يمكن أن تخدم المصالح الأمريكية بشكل أفضل من العقوبات، وأن تللك العقوبات نجحت في أن تأتي بإيران إلى طاولة المفاوضات، ولكنها لم تنجح في تقليص البرنامج النووي الإيراني، بل توسع هذا البرنامج، في ظل العقوبات، كما أن استخدام الخيار العسكري في التعامل مع إيران سوف يؤدي إلى نتائج مدمرة في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي، فالخيار الدبلوماسي هو الأفضل للتعامل مع إيران[319].

من ناحية أخرى، سعت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما إلى عدم التدخل في السياسات الإيرانية الداخلية وعدم دعم أو معارضة القادة والنخب المتنافسين على السلطة في إيران وتوجيه المبادرات لكل الفاعلين في إيران (المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، الرئيس الإيراني، وزير الخارجية)[320] وقد اعتبرت رسالة الرئيس باراك أوباما لإيران في عيد النيروز تطوراً هاماً في هذا الصدد، فلأول مرة يعترف الرئيس الأمريكي في خطاب عام بواقع وجود الجمهورية الإسلامية

---

[317] رياض الراوي، "البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط"، مرجع سابق، ط1، دار الاوائل 2006، سوريا، ص 230 – 231.

[318] علاء بيومي، مرجع سابق، ص ص 72 – 73.

[3] محمد كمال، "السياسة الأمريكية والشرق الاوسط .....حدود الاستمرارية والتغيير"، السياسة الدولية، عدد 203، المجلد 51، يناير 2016.

[320] إيران: ماذا يعني فوز أحمدي نجاد، تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الاوسط، طهران بروكسل، 4 اغسطس، 2005.

وشرعية الحكم الإيراني[321]، كما دلت بعض المؤشرات الإيجابية على جدية قرار الإدارة الأمريكية بالتهدئة مع إيران بعد مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المحادثات السداسية بين إيران ومجموعة دول "5 + 1"[322].

أن توقيع الاتفاق النووي الإيراني في 14 يوليو 2015 يعد من وجهه نظر الإدارة الأمريكية في عهد أوباما انجازاً تاريخياً للديمقراطيين وانتصاراً شخصياً لأوباما وفي ذات الوقت أنهى قطيعة مع الجمهورية الإسلامية في إيران استمرت منذ عقود طويلة وسيتيح الاتفاق للولايات المتحدة القيام بتفاهمات أمنية وسياسية في المنطقة مع الإيرانيين، من ناحية أخرى استطاعت الولايات المتحدة من خلال هذا الاتفاق منع قيام إيران بتطوير سلاح نووي، كما لم يستجيب لمطلب الإيرانيين برفع العقوبات بالتزامن مع توقيع الاتفاق مع الإبقاء على حظر تصدير السلاح إلى إيران[323].

ويبقي استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الاتفاق النووي الإيراني على المحك[324]، فمع تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة، بدأت العلاقات الأمريكية الإيرانية تضطرب، وقد وعد ترامب خلال الانتخابات الرئاسية بتمزيق الاتفاق النووي الذي وصفه بأنه الأسوأ والأكثر غباء في التاريخ، ففي تشرين الأول / أكتوبر لم يصادق ترامب على التزام إيران ببنود الاتفاق النووي، إذ أن كل رئيس امريكي ملزم من الكونجرس بأن يصادق كل 90 يوماً ما إذا كانت إيران ملتزمة ببنود الاتفاق وأن الاتفاق لا زال يصب في مصلحة البلد الوطنية أم لا، وبالتالي أعطى ترامب فترة 60 يوما للكونجرس لاتخاذ قرار بشأن استمرارية المشاركة الأمريكية في الاتفاق النووي، كما تضمن حديث الرئيس الأمريكي ترامب عن تبني استراتيجية جديدة للتعامل مع إيران تهدف إلى القضاء على التهديدات التي تشكلها إيران على المنطقة ويحظى قرار ترامب بإشادة فورية وتأييد على نطاق واسع من إسرائيل والمملكة العربية السعودية[325] وعلى الرغم من تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة والمسؤولة عن رصد النشاط النووي الإيراني أن إيران لا زالت متمسكة بشروط الاتفاق النووي، فإن قرار ترامب غض الطرف عن ذلك وقد يؤدي انسحاب واشنطن من الاتفاق إلى توتر علاقاتها مع الدول الأخرى الموقعة عليه

---

(2) John Tirman " a New approach to Iran: the need for transformative diplomacy", op. cit, p. 29.

(3) Ibid, p. 29.

(323) ليلي الرحباني، "الإتفاق النووي الإيراني: من ربح ومن خسر"، يوليو 2015.
http:// Arabic.rt.com/news/807792. 25/03/2016

(324) على عدنان محمد حسن، "استمرار أميركا في الإتفاق النووي الإيراني على المحك"، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 6 ديسمبر 2017.
https://democraticac.de/?p=50863

(1) www.ndtv.com/world/news/israel-saudi-arabia-guiding-us-president-donald-truwp-iran-1763337

مثل ألمانيا وفرنسا والصين، وقد ترفض هذه الدول فرض أي عقوبات على طهران في حال تراجعت واشنطن[326].

وتقوم استراتيجية الرئيس الأمريكي ترامب في التعامل مع الملف النووي الإيراني على عدة عناصر أساسية وأهمها: حرمان إيران من الحصول على سلاح نووي وتركز الاستراتيجية على الحد من نفوذ إيران المقلق المزعزع للاستقرار والعدائي في المنطقة من خلال تعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة والشراكات الإقليمية بالإضافة إلى ذلك، سوف تعمل الاستراتيجية على مواجهه التهديدات التي يشكلها كل من الصواريخ البالستية والأنشطة العربية الممولة من قبل الحرس الثوري الإيراني وفي خطابات ترامب لم يعلن استراتيجيته المذكورة فحسب، بل كشف أيضا أن إدارته، والكونجرس والحلفاء يعملون على معالجة الأخطاء الخطيرة للاتفاق، وإذا لم يفعلوا ذلك فإن الولايات المتحدة ستنهي العمل بالاتفاق[327].

الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني:

مع قرب الإعلان عن الاتفاق بين إيران ومجموعة "5 + 1" المعروف باتفاق لوزان، عبرت المملكة عن أملها في أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي ملزم بخصوص البرنامج النووي الإيراني يؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، من ناحية أخرى أكدت المملكة على دعمها "للحلول السلمية القائمة على ضمان حق دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية" علماً أن ذلك يجب أن يتم وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، وبما ينسجم مع قرار جامعة الدول العربية الرامي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط والخليج منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووي.

وفي حقيقة الأمر، يثير الاتفاق النووي الإيراني الكثير من الشكوك والريبة للمملكة ذلك أن سعي طهران الحثيث لامتلاك دورة وقود كاملة تتضمن مرافق لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم (plutonium) سيمكن إيران من تعزيز قدرتها على إنتاج المواد اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية بدون أي صعوبة تذكر، أضف إلى ذلك طبيعة البرنامج وحجمه.

ولعل الموقف السعودي المتشدد من البرنامج النووي الإيراني يستند إلى عدة مخاوف، حيث تري المملكة أن تداعيات تحول إيران إلى قوة نووية له آثار بعيدة المدى إذ يعزز هذا الأمر من الهيمنة الإيرانية في المنطقة، وسيكون في ذلك بدون أدني شك تهديداً مباشراً على استقرار الأنظمة العربية في الشرق الأوسط والخليج، مما سيخلق بالضرورة سباق تسلح جديدة لكن نووي هذه المرة بين دول المنطقة وعلى رأسها السعودية.

---

[326] هل بات الإتفاق النووي الايراني على مفترق الطرق، موقع بي بي سي عربي، 2016/12/6.
www.bbc.com/6/12/2016

[327] على عدنان محمد حسن، مرجع سابق.

وعلى ضوء ذلك، أشار عادل الجبير وزير الخارجية السعودي "بأن المملكة تنتظر لترى النتيجة قبل انتقاد ذلك"، كما أنه رفض رفضاً واضحاً استبعاد سعي المملكة لامتلاك أسلحة نووية خاصة بها، إذا لم تنجح المفاوضات في كبح مخاطر انتشار النووي، وأن المملكة سوف تتحول إلى باكستان إذا شعروا بأنهم مهددون من قبل إيران النووية[328]. كما أشار وزير الخارجية السعودي أن الاتفاق يتضمن ثغرات ويحتاج للمراجعة، بالإضافة إلى أن إيران يمكنها إعادة تخصيب اليورانيوم لاحقاً، داعياً إلى أن تكون آلية التحقيق والتفتيش أشمل[329].

وثمة ثلاثة متغيرات أساسية تجعل السعودية تقلق وتخشى من البرنامج النووي الإيراني، **المتغير الأول:** يتعلق بالخوف من امتلاك إيران للقدرات التكنولوجية القادرة على تحويل أي برنامج سلمي إلى أسلحة دمار شامل، **أما المتغير الثاني**: فيرتبط بنجاح إيران في تطوير أسلحة نووية مما سيؤدي حتماً إلى تكريس الخلل الراهن في توازن القوي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، في حين يندرج **المتغير الأخير** ضمن التهديدات البيئية، إذ تتخوف دول مجلس التعاون من الانعكاسات البيئية المحتملة من المفاعلات النووية الإيرانية، خاصة أنها متواجدة في مناطق زلزالية وغير مؤمنة كما يلزم (خبرة روسية) ففي حالة حدوث تسربات نووية وبالتحديد من مفاعل بوشهر النووي، فإن دول مجلس التعاون ستكون أول من يتأثر بهذا الأمر بسبب قرب المسافة بينهما إلى درجة أنهما أقرب للمفاعل من العاصمة طهران، وبالتالي الخوف في الخليج من تكرار كارثة تشيرنوبيل عام 1986[330] ويبقى **المتغير الثاني** الأكثر واقعية وأهمية للمملكة العربية السعودية، التي ترفض أي إخلال بميزان القوى بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق 2003 والانسحاب الأمريكي من العراق 2011، وتزداد مخاوف المملكة من التوافق الإيراني – الأمريكي وتأثير ذلك على الحليف الأمريكي.

وعلى الرغم من تطمينات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بأن واشنطن لن تقبل باتفاق نووي يضر بالمصلحة السعودية إلا أن المملكة شديدة الشك حيال الاتفاق النووي الإيراني[331]، وإذا كان الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5 +1" يدعو للاطمئنان على الأقل ظاهرياً، حيث يمنع إيران من تطوير أسلحة نووية ويجبرها على الخضوع لتفتيش لمواقعها النووية ويضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتنيوم ويحدد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران، كل هذا مقابل رفع كافة العقوبات الاقتصادية والمالية الأوروبية والأمريكية عنها والسماح لها بتصدير واستيراد الأسلحة، إلا أنه يمكنها في نفس الوقت كإحدى نتائج الاتفاق من

---

(1) www.alkhaleej online.net 3/3/2015.

(2) www.almayadeen.net 23/3/2014.

(330) أشرف محمد كشك، "معضله متجددة، أمن الخليج في الرؤية لإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 196، أبريل 2014، ص 83.

(331) نهاد المشنوق، "السياسة التوسعية الإيرانية تعيد النفوذ الاقليمي السعودي إلى المنطقة"، على الرابط الالكتروني: ugd،www.alarab.co.uk/?id-15744

الوصول إلى أكثر من 100 مليار دولار من الأصول المجمدة بالخارج، واستئناف بيع النفط في الأسواق الدولية واستخدام النظام المالي العالمي في حركة التجارة. كما ترى المملكة أن الوفاق الأمريكي الإيراني من شأنه أن يسهل على واشنطن تنفيذ نيتها بفك الارتباط مع الإقليم وزيادة تعقيد مركز السعودية في مواجهة "التهديد الإيراني"[(332)].

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تهدئ من مخاوف المملكة، فقد رأت أن "خطة العمل الشاملة المشتركة Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA)" الناتجة عن الاتفاق كفيلة بمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية وهذا في حاله نفذت بالكامل، إذ أن الرقابة عليها ستمنعها من إنتاج أي مواد انشطارية تمكنها من صنع سلاح نووي، وهذه الفترة من 10 إلى 15 سنة، بيد أن الرياض لا تؤمن بهذا وترى أن الاتفاق ما هو سوى فرصة أمام إيران لكسب المزيد من الوقت واسترجاع أنفاسها بعد العقوبات الاقتصادية التي أنهكتها، لتعود بعد ذلك أكثر شراسة وقوة من ذي قبل خاصة أن الاتفاق الموقع أبقي ولم يشترط على إيران تفكيك منشآتها النووية بمعني أنها ستبقي محتفظة ببنيتها التحتية النووية ومنه إمكانية التحول إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق[(333)].

وقد ظهر جليا الرفض السعودي للاتفاق النووي من خلال اقدامها على خطوات جريئة للتعبير عن موقفها الرافض جملة وتفصيلاً لهذا الاتفاق، أولها القرار السعودي في 2 يناير 2016 بإعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر والذي كانت تربطه علاقات مع إيران، حيث تزامن إعدامه قبل أيام فقط من تنفيذ الاتفاق ورفع العقوبات، في رساله واضحة من الرياض إلى طهران أنها سوف تتخذ نهجاً استباقياً للحفاظ على أمنها، وتبعها مباشرة قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإبرام الصفقة العسكرية مع الولايات المتحدة[(334)].

وكرد فعل لمواجهة "الدور المتنامي لإيران " في المنطقة والخوف من اتساع نفوذها الذي اكتسبته بما حققته من إنجازات كبيرة ومهمة في كافة المجالات السياسية والأمنية، تسعي المملكة إلى التحرك السريع على عدة جبهات لتعزيز الدور السعودي بالمنطقة واستقرار الأنظمة وهي:

أولاً: إدارة الوضع في اليمن باعتباره جبهة مفتوحة للمواجهة مع إيران من خلال الحركة الحوثية.

ثانياً: ضمان استقرار النظام البحريني.

---

(332) السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران والحرب بالوكالة في سوريا....نحو فصل جديد؟، مرجع سابق.

(333) إلياس ميسوم، "البرنامج النووي الإيراني كمتغير في الصراع الايراني – السعودي"، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، المجلد الاول، العدد الثاني، يونيو 2018.
https://democraticac.de/wp-content/uploads/2018/06/%D9%8

(334) قراءة في الإتفاق النووي الإيراني، وحدة تحليل السياسات ،سلسلة :تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص 3.

http://www.dohainstitute.org/ar/political studies/pages/The Iranian Nuclear program a final Agreement.aspx

ثالثاً: دعم الحراك السوري ودعم القوي المعتدلة من المقاتلين المعارضين في مواجهة المد الجهادي (داعش).

رابعاً: الإمساك بخيوط العلاقات الاقتصادية والسياسية كاملة مع فرنسا لدعم موقفها المغاير للموقف الأمريكي في الوضع في سوريا، وتنسيق الرؤية المشتركة مع روسيا.

خامساً: إعلان التحفظ من السياسة الأمريكية بعد الاتفاق النووي الإيراني، فعلى الرغم من المحاولات المستمرة من الجانب الأمريكي لعقد مشاورات ولقاءات ترضية مع الجانب السعودي، إلا أنها لم تفلح في تهدئة وتخفيف مخاوف الطرف السعودي، منها على سبيل المثال: قمة "كامب ديفيد" مايو 2015. فقد اعتذر الملك "سلمان بن عبدالعزيز" عاهل السعودية عن حضورها مما فسر على أنه إحباط خليجي من سياسات التقارب الإيراني الأمريكي وانعكاساتها على القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط.

سادساً: بناء شبكة التحالفات الإقليمية وتركز المملكة على التحالفات الإقليمية بغية احتواء إيران الصاعدة وهذا يعني بالأساس توطيد وحدة مجلس التعاون الخليجي، ولكن ثمة حلقتا ضعف في سلسلة التواطؤ الدائرة في دول مجلس التعاون ضد طهران، هما سلطنة عمان وقطر، فكلتاهما لا يرجح تخليها عن علاقاتها الثنائية المثمرة مع طهران، من ناحية أخرى تعزيز التحالف الاستراتيجي السعودي – الباكستاني، فباكستان تعد حليفة الرياض الأكثر أهمية، فهي الدولة المسلمة الوحيدة ذات السلاح النووي، فللمرة الأولى عام 2013، تستعرض المملكة علنا صواريخ بالستية متوسطة المدى، المصنعة في الصين - وهي الصواريخ الوحيدة لديهم التي تقدر على استهداف طهران - في إطار عرض عسكري[335].

خلاصة القول، على صعيد العلاقات الأمريكية - السعودية فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما تبنت سياسة تقوم على الانفتاح على إيران، والتي تم في إطارها التوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي، ورفع العقوبات الاقتصادية عنها، وإعادة دمجها في النظام الدولي، في حالة التزامها بالاتفاق الخاص بتطوير برنامج نووي سلمي تحت إشراف دولي[336]، وفي ذات الوقت، سعت إلى تطمين الجانب السعودي بشأن الاتفاق النووي وأنه لن يضر بأمن المملكة، إلا أن هذه التطمينات لم تخفي التوتر في العلاقات مع المملكة العربية السعودية بشان الاتفاق النووي. بالإضافة إلى أن هناك حالة من التشكك لدى المملكة في الإدارة الأمريكية بعد تخليها عن حلفائها الاستراتيجيون في المنطقة وعلى رأسهم الرئيس السابق مبارك الذى أطاحت به ثورة 25 يناير 2011 التي دعمتها الولايات المتحدة. أيضاً، الفشل

---

[335] بروس ريدل، ترجمه هادي نعمه: ترجمه خاصة بمركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط بقلم بروس ريدل – موقع المونيتور، 11 مارس 2015. على الرابط: www.beirutme.com/?p.9801

[2] محمد كمال، "السياسة الأمريكية والشرق الاوسط .....حدود الاستمرارية والتغيير"، مرجع سابق.

الأمريكي في توفير الدعم العسكري اللازم لتغيير ميزان القوة على الأرض ضد الرئيس السوري بشار الأسد، وهو ما جاء في صالح المنافس والخصم السياسي الإقليمي للسعودية إيران وتمكنها من تمدد نفوذها الإقليمي.

أما فيما يتعلق بالموقف السعودي، فقد غلب عليه التوجس الصريح في بداية الإعلان عن الاتفاق النووي، ثم حدث تحول في الخطاب الرسمي السعودي إلى القبول المشروط حيث أكدت الحكومة السعودية إنه إذا توافر حسن النوايا فيمكن إن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية في اتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني، فيما إذا أفضي إلى إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، على أمل أن يلحق ذلك المزيد من الخطوط المهمة المؤدية إلى ضمان حق كافة دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية[337].

وعلى ضوء ما سبق، ترى المملكة العربية السعودية نفسها الخاسر الأكبر في عملية الاتفاق النووي الإيراني، فإيران كقوة إقليمية ما زالت تشكل عامل قلق لدى المملكة وتهدد حدودها الجنوبية بدعمها للحوثيين في اليمن وترى أنها بعد الاتفاق ستكون أقوى بكثير مما كانت عليه في السابق، وستسعى لحصد مكاسب كبرى في كل من اليمن وسوريا والعراق وغيرها وبالتالي، تخشى المملكة العربية السعودية من التمدد الإيراني في المنطقة الذي يتعارض مع مصالحها الداخلية والإقليمية وأمنها القومي في ظل التراجع العسكري الأمريكي في المنطقة[338].

---

[337] ليلي الرحباني، "الاتفاق النووي الايراني : من ربح ومن خسر"، 2015/7/13.
www.arabic.rt.com/news

[338] سيناريو الأزمة السعودية بين التصادم والإنفجار، شفق نيوز، 2016.
www.ara.shafaaq.com. 15\03\2016

الفصل الرابع

تنويع الحلفاء على المستوى العالمي

(روسيا والصين نموذجا)

أولت المملكة العربية السعودية أهمية بالغة لتعزيز علاقتها الخارجية مع الدول الكبرى في شتى المجالات فمع انسحاب القوات الأمريكية من العراق، والتفاهم الأمريكي - الإيراني بشأن الملف النووي الإيراني وتوقيع الاتفاق النووي مع إيران (يوليو 2015) و تراجع الدور الأمريكي عن المنطقة واختلاف الأولويات في بعض القضايا الإقليمية وعليه، اختلاف أجندات العمل. الأمر الذي شجع سعي المملكة للبحث عن حلفاء جدد لإعادة التوزان الإقليمي في مواجهة تصاعد النفوذ الإيراني والدفاع عن مصالحها القومية بمفهومه الواسع التنموي والعسكري وتمكين ثقلها الإقليمي في مقابل الثقل الإيراني.

لقد برز التفكير الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية[339] خلال فترة الدراسة من (2011 - 2016) في ظل التحديات الأمنية والسياسية على المستويين الداخلي والإقليمي بشكل لا يرتكز فقط على التقاطع مصلحياً مع الولايات المتحدة في ظل تخليها عن بعض حلفائها أمام رياح التغيير بل والسعي للتقارب وتعزيز العلاقات مع الدول الكبرى وأقطاب صاعدة تضع منطقة الخليج في صلب مفهومها للأمن القومي.

وتتمثل دوافع التحول في السياسة الخارجية السعودية تجاه تنويع الحلفاء في الآتي:

1- **التهديدات الأمنية**: الناتجة عن صعود الأنماط الجديدة من الإرهاب من جانب كما في مناطق الصراع (سوريا، اليمن والعراق)، والتفكك الطائفي والصراع المذهبي من جانب آخر، بفعل التحولات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة منذ احتلال العراق، مما أثر بشكل كبير في عدم الاستقرار الإقليمي وتنامي الإرهاب العابر للحدود.

2- **اختلال توازن القوي في منطقة الخليج وبروز الصراع السعودي- الإيراني**، نتيجة محاولة إيران لبناء قوة إقليمية مهيمنة عبر إنشاء قواعد نفوذ وتأثير بدول المنطقة، ومما يثير استياء المملكة تفرد إيران بالنفوذ في العراق بخاصة بعد الانسحاب الأمريكي، مع وجود تأثير قوي لها في سوريا واليمن، فضلاً عن تزايد المخاوف من تصاعد المحاولات الإيرانية للتدخل في الشؤون الداخلية لدول خليجية عدة حيث توجد أقليات شيعية مهمة.

3- **الخلافات السياسية البينية بين وحدات المنظومة الخليجية**: فالمنظومة الخليجية ينظر لها كوحدة إقليمية فرعية واحدة إلا أن بعض الدول الخليجية أصبحت تتحرك بشكل ذاتي ومنفرد وفقاً لرؤيتها الإقليمية، ويمثل خروج قطر من دائرة التأثير السعودي ومحاولة النأي بسياستها الخارجية المستقلة عن التأثيرات الإقليمية منذ تولي حمد بن خليفه الحكم، المثال الأبرز مع السعي القطري نحو تمتين العلاقة مع إيران والاتجاه نحو مزيد من التقارب بين الطرفين وتقاسم الأدوار الاستراتيجية في المنطقة. ويبدو أن الانخراط اللوجستي والمادي القطري

---

[339] التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أبريل 2012، ص 23.

أثار حفيظة المملكة العربية السعودية في ظل الاختلاف القائم حول تفاصيل الملف السوري واستخدام قطر للحوثيين كورقة لتهديد السعودية بالمد الشيعي[340].

4- ظهور الخلافات الأمريكية السعودية نتيجة اختلاف في قراءة الطرفين لمجموعة من القضايا والتطورات الإقليمية، أهمها:

- القضايا الناتجة عن الحراك الاحتجاجي الشعبي في المنطقة، وتباين مواقف البلدين في التعامل مع بعض الأزمات، وقد ظهر ذلك جلياً في الموقف الأمريكي من الثورة المصرية 25 يناير 2011 والداعم لصعود تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم والموقف الأمريكي من الأزمة السورية وحالة الانكفاء الأمريكي عن التدخل المباشر في الأحداث.
- التقارب الإيراني/ الأمريكي في عهد أوباما، فمع توقيع الاتفاق النووي مع إيران في يوليو 2015، حذرت السعودية من مخاطر تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة ورغم تطمينات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بأن "واشنطن لن تقبل باتفاق نووي يضر بالمصلحة السعودية".

كل هذه العوامل تضافرت معاً لتغيير السياسة الخارجية السعودية لتحقيق مصالحها والاستقرار الإقليمي عبر نسج شبكة من التحالفات مع القوى الكبرى التي تلعب دوراً رئيسياً في مناطق الصراع في المنطقة، مستغلة ما تملكه من ثقل اقتصادي وأيديولوجي، من ناحية أخرى صارت سياسة المملكة تتسم بقدر كبير من المرونة في التعامل مع التحالفات الإقليمية أو الدولية بالانتقال من سياسة التحالفات المرنة القائمة على التغير في هياكل التحالفات إلى الاعتماد على التحالفات الوظيفية التي تقوم على التوافق في قضية واحدة مع دول أخرى لتحقيق مصالح مشتركة بغض النظر عن تنافر المصالح في قضايا أخرى[341].

ويبرز التقارب السعودي الروسي والتقارب السعودي الصيني على قمة السياسة الخارجية السعودية في الفترة محل الدراسة من (2011-2016).

وينقسم الفصل الرابع إلى مبحثين، ويناقش المبحث الأول: التقارب الروسي السعودي والمبحث الثاني: التقارب الصيني السعودي.

المبحث الأول: التقارب السعودي الروسي:

فمع تنامي الدور الروسي وزيادة نفوذه في منطقة الشرق الأوسط بشكل ملحوظ، وخصوصا عبر التأثير في الحالة السورية، تسعى المملكة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية وزيادة المبيعات العسكرية الروسية وتنسيق السياسات بينهم لمحاصرة إيران والضغط عليها وكبح جماح مشروعها الإقليمي التوسعي.

---

[340] امال زرنيز، " التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الاوسط: "نحو إعادة التموضع الاقليمي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 2، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين، العدد 9، يونيو / حزيران، 2018، ص 123.

[341] آمال زرنيز، مرجع سابق، ص 125.

وتشهد العلاقات السعودية-الروسية تفاعلاتٍ متزايدة في الفترة الأخيرة، وذلك على نحو ما أظهرته زيارة ولي العهد السعودي – آنذاك - الأمير محمد بن سلمان إلى روسيا في 18 يونيو2015[342].

ويأتي هذا التقارب بين الرياض وموسكو في ضوء مجموعة من التطورات الدولية والإقليمية، فالدور الروسي في مرحلة ما بعد 2011، بدأ يتعاظم باتجاه التأثير في السياسة الدولية وتحديداً في بؤر الصراع الدولية متحدياً بذلك الدور الأمريكي في إدارة الصراعات، من ناحية أخرى التغيرات على الصعيد الإقليمي، لعل أبرزها ضبابية الموقف الأميركي إزاء ملفات الشرق الأوسط، وتزايد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي بشكلٍ خاص والشرق الأوسط عموماً، كما يؤشِّر لذلك تطورات الأحداث في كلٍّ من العراق وسوريا واليمن[343].

بداية ليست العلاقات بين روسيا والمملكة العربية السعودية جديدة، فخلال عهد الاتحاد السوفيتي كان أول دولة تعترف بالمملكة العربية السعودية، قبل إعلان قيامها رسمياً بست سنوات، كما أن المملكة هي أول دولة عربية اعترفت بالاتحاد السوفيتي، لقد كانت هناك عدة أسباب وراء الإقبال السوفيتي المبكر على إقامة علاقات مع دول الخليج، خاصة السعودية في مرحلة ما قبل اكتشاف النفط، فقد كانت موسكو ترى في الملك عبدالعزيز آل سعود بطلاً عربياً، وأن مشروعه لتوحيد شبه الجزيرة عامل مهم في معركة الاستقلال العربية ضد الاستعمار الغربي، إضافة إلى الاستفادة من مكانة المملكة الدينية لكسب ود ملايين المسلمين في الاتحاد السوفيتي ومع ذلك، فسرعان ما انحسرت هذه العلاقات بدون أسباب محددة، لكن يمكن تفسير ذلك على ضوء الظروف الدولية التي سادت آنذاك، ومنها نشوب الحرب العالمية الثانية، واقتراب دول الخليج مع الغرب خاصة بريطانيا ثم الشراكة الاستراتيجية مع أمريكا بعد اكتشاف النفط في نهاية الثلاثينات، وكذلك نظراً لتماثل الاقتصاد والتقدم التكنولوجي في الغرب، مما أدى إلى التوجه غرباً في التسليح، والاستثمار، واستيراد التكنولوجيا كما أن اشتعال الحرب الباردة والاستقطاب جعل دول الخليج تبتعد عن الدخول فى أحلاف لأى من القوتين العظميين[344].

وتبرز أهم دوافع المملكة العربية السعودية للتقارب مع روسيا على النحو التالي:

---

(2) https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/06/19/saudi-russia-yemen-egypt6

اتفاقيات بين روسيا والسعودية خلال زيارة محمد بن سلمان.. و"مجتهد": موسكو ترغب في استكمال صفقة أسلحة مع مصر بتمويل سعودي، الجمعه19 يونيو /حزيران، 2015.

[343] ماجد بن عبدالعزيز التركي، "بواعث ودلالات التقارب السعودي – الروسي"، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، الدوحة، 2015/7/2.

www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2/7/2015

[344] لبني عبدالله، "السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الوسط 2011 – 2014"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2014.

تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، على الرغم من أنه لا تزال العلاقات السعودية - الأمريكية قوية حتى الآن لأنها ذات صبغة استراتيجية لكن هناك انتقادات علنية للسياسة الأمريكية، خاصة بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران، وسن قانون جاستا وقد تصاعدت هذه الانتقادات في فترة حكم أوباما، حيث أخذت الإدارة الأمريكية تتجه شرقاً نحو جنوب شرق آسيا، وتركت منطقة الشرق الأوسط لوكلاء لها تركيا وإسرائيل وإيران، كما أن السياسة الأمريكية تجاه الثورات العربية تركت نتائج سلبية أضعفت الثقة فى واشنطن كحليف استراتيجي يمكن الوثوق به، خاصة بعد أن تخلت عن بعض الأنظمة التقليدية كانت صديقة لها، ودعمت وصول تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم خاصة جماعة الإخوان المسلمين.

أيضاً التقارب الأمريكي - الإيراني حيث شعرت المملكة بأن هذه الصفقة بين واشنطن وطهران حول البرنامج النووي الإيراني ورفع العقوبات عنها تهدد استقرار الخليج العربي في ظل نزعة التمدد الإيراني ورغبتها في توسيع نفوذها في المنطقة، والسعودية لا تتخوف من امتلاك إيران للسلاح النووي السلمى ولكنها تتخوف من رفع العقوبات عن إيران دون التعهد بتغيير سياستها تجاه الأقليات الشيعية في السعودية وعدم استغلالهم لإثارة الاضطرابات وزعزعة الاستقرار في المملكة.

لقد جاء التقارب السعودي - الروسي على خلفية تحولات متسارعة في السياسة الأميركية نحو ملفات الشرق الأوسط، حيث تبنَّت واشنطن منذ الولاية الأولى للرئيس باراك أوباما مفهوم "الأمن الأميركي الاستراتيجي الجديد"؛ القائم على السعي لإيجاد حلول سلمية بأقل كلفة ممكنة للنزاعات في المنطقة، وفي هذا الصدد لم يعد خافياً التوجه الأميركي نحو تمكين إيران إقليمياً، على نحو ما أكَّده الرئيس أوباما بالقول: "نتطلع لإيران كقوة إقليمية فاعلة"، كما أن هناك مؤشراً آخر على هذا الأمر يتمثل في التجاهل الأميركي للسيطرة الإيرانية الكاملة على جنوب العراق وتحول الأخير برمَّته إلى كتل طائفية ولعلَّ ما يعزز ذلك، قرار الكونجرس الأميركي بالتعامل مع العراق على أنه ثلاث دويلات على أسس طائفية: شيعية في الجنوب، وسُنِّية في الوسط، وكردية في الشمال؛ ما يعني أن العراق في المستقبل القريب سيكون البوابة الرئيسة للقلق الأمني الخليجي.

من ناحية أخرى، يزخر الملف السوري بتداعيات جديدة لم تتجاهل فيها الإدارة الأميركية دول الخليج العربية فحسب، بل وقوى دوليةً كبرى كفرنسا؛ حيث رسمت واشنطن سيناريو المستقبل السوري في سياق الأمن الأميركي الجديد من البوابة الإيرانية – والإسرائيلية ضمناً - بحيث حوَّلت مشروع الهلال الشيعي "كمشروع إيراني" إلى مستطيل طائفي تديره طهران، والذي

يشمل جغرافياً ثلاث دول، هي: العراق وسوريا ولبنان. ولم تتضح النية الأميركية حتى الآن بشأن الأردن، وإن كان الأخير يُعتبر - من وجهة النظر الأميركية - حزاماً أمنياً إقليمياً لإسرائيل[345].

ويتضح مما سبق، كيف أسهمت إدارة أوباما الثانية (2012 - 2016) في تمكين روسيا من الملف السوري وتشجيع القوى الإقليمية والدولية الطامحة (إيران وروسيا والصين) على تحسين مكانتها وزيادة نفوذها في منطقتي الشرق والخليج العربي[346]. هذه المتغيرات الإقليمية بما تنطوي عليه من مخاطر أمنية، عزَّزت القلق الخليجي كما برز في ملابسات قمة "كامب ديفيد" الأميركية - الخليجية التي عُقدت منتصف مايو / أيار 2015، من أنه ليس لدى الولايات المتحدة جديد يمكن أن تقدمه لأمن المنطقة عدا تمكين إيران نووياً وإعطاءها دوراً إقليمياً محورياً، مما شكل باعثاً رئيساً للمملكة العربية السعودية للتحرك نحو روسيا.

وبالتالي فإن منطلقات التحرك السعودي باتجاه روسيا تتمثل في حاجة السعودية إلى التنوع والتعددية في علاقاتها الدولية، والحاجة إلى التنوع في مصادر القوة العسكرية والتقنية التي تسعى القوات المسلحة السعودية إلى امتلاكها [347] وكسر الاحتكار الأمريكي لسوق السلاح في المنطقة العربية، من خلال زيادة حجم المبيعات العسكرية الروسية، وتأتي المنطقة العربية في المركز الثاني من إجمالي صادرات روسيا من السلاح بنسبة تتجاوز 15%[348].

من ناحية أخرى، يمكن الإشارة إلى دوافع موسكو للتقارب مع المملكة على النحو التالي:

تتبنى روسيا استراتيجية تستهدف تعظيم قوتها الشاملة، واستعادة مكانتها في معادلة توازن القوى العالمية، كقوة صاعدة وفاعلة تؤثر في حركة العلاقات الدولية داخل مناطق مصالحها الحيوية، ومنها الشرق الأوسط[349] وعليه سعت روسيا لإقامة علاقات متوازنة مع القوي الإقليمية المؤثرة أهمها المملكة العربية السعودية كما أن الصعود الروسي يخدم أهم أهداف الاستراتيجية السعودية في المنطقة العربية، فالبلدان يتفقان على منع الحركات الإسلامية المماثلة للإخوان المسلمين من الوصول للحكم، ولكنهما يختلفان في الاسباب[350]. وقد ظهر ذلك جليا في التوافق حول الأوضاع في مصر عقب ثورة 25 يناير2011 حيث القلق من وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة.

---

[345] انظر التقرير الشامل للعلاقات السعودية – الروسية، الصادر عن مركز الإعلام والدراسات العربية – الروسية، الرياض، 27 يونيو 2015، ص 127.

[346] امال زرنيز، مرجع سابق، ص 130.

[347] ماجد بن عبدالعزيز التركي، مرجع سابق.

[2] دلالال محمود السيد، "السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الاوسط، "تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد 203، يناير 2016، ص 21.

[3] المرجع السابق، ص 21.

[4] امال زرنيز، مرجع سابق، ص 131.

لقد كان واضحاً، الارتياب الروسي من دعم الولايات المتحدة لتيارات الإسلام السياسي في العالم العربي وعدم ممانعة وصولها إلى السلطة عقب الثورات التي اجتاحت عدد من الدول العربية أواخر عام 2011 ومما زاد من المخاوف الروسية تصاعد هذا المد في أقاليمها الإسلامية، وهي لم تنسى بعد تجاربها في أفغانستان والشيشان.

فضلاً عن ذلك، تتوجس روسيا من تنامى النفوذ التركي في المنطقة العربية، حيث أدت الثورات العربية إلى تنامى النفوذ التركي بفعل النجاح الاقتصادي والسياسي الذي حققه النموذج الإسلامي لحزب العدالة والتنمية، وهذا ما تخشاه روسيا استناداً إلى التاريخ المليء بالتوتر بين الدولتين، وباعتبار تركيا هي وريث الدولة العثمانية، وخصم روسيا التاريخي مع ملاحظة ما لها من نفوذ وامتدادات في جمهوريات آسيا الوسطي الاسلامية.

أيضا، احتمال تراجع العلاقات مع إيران فقد لا تستمر طويلاً حالة التقارب التي تشهدها العلاقات الروسية الإيرانية بعد الاتفاق الإيراني الأمريكي الغربي حول البرنامج النووي، وتسوية الملفات محل الاختلاف بين الجانبين، بالإضافة إلى ضعف النظام السوري الحليف الوحيد المتبقي لروسيا فى الشرق الأوسط، الأمر الذى يؤدى إلى فقدان روسيا أرصدة حيوية مع أهم دولتين فى المنطقة.

وترى روسيا في السعودية حليفاً في مجال الطاقة، وليست منافساً لها كما ترى أن التنسيق معها يحقق الحفاظ على استقرار أسعار النفط، مع زيادة الاستثمارات الروسية فى مجال الغاز والتكنولوجيا والتنقيب بقطاع الطاقة الذى يمثل أحد أهم مجالات التقاء المصالح السعودية الروسية[351]. أضف إلى ذلك، الفوائد المشتركة التي ستعود على الجانبين سواء في مجال الطاقة في ظل الانخفاض غير المسبوق لأسعار النفط وتداعياته على اقتصادات دول المجلس، أو العقوبات الأوروبية المفروضة على الاقتصاد الروسي والتي تم تمديدها مؤخراً حتى يناير 2016 وتضمن تجميد بعض الأصول الروسية في الدول الأوروبية، فضلاً عن تجميد 40 حساباً مصرفياً روسياً في المصارف الفرنسية.

ويمكن لملامح التقارب السعودي - الروسي أن تتخذ مسارين متوازيين: الأول: مسار اقتصادي وتنموي والثاني: المعالجة الفعَّالة للملفات الإقليمية.

فعلى صعيد المسار الأول: اقتصادي - تنموي، يتفرع عمَّا تم التوقيع عليه من اتفاقات تشمل تعزيز علاقات البلدين، أبرزها اتفاقية التعاون في مجال الطاقة النووية وتفعيل اللجنة المشتركة للتعاون العسكري والتعاون في مجال الفضاء وهذه الاتفاقيات الست التي تم توقيعها في

[351] أشرف كشك، "تطور العلاقات السعودية – الروسية، والانعكاسات على أمن الخليج العربي"، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة دراسات، مقالات، 30 يونيو 2015.
www.derasat.org.bh/ar/publications

روسيا مؤخراً بين الطرفين ستكون الأرضية لما سيتم الاتفاق عليه لاحقاً أثناء الزيارة المرتقبة للملك سلمان بن عبد العزيز إلى موسكو، والتي قد تتزامن مع انعقاد اللجنة الحكومية المشتركة المقرر موعدها في أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

أما المسار الثاني: المعالجة الفاعلة للملفات الإقليمية، وخاصة الملفين: السوري واليمني وأن تقوم روسيا بدعم المواقف الخليجية تجاه القضايا الإقليمية وخاصة داخل أروقة المنظمات الدولية، ومن ذلك الرؤية الروسية لجماعة أنصار الله الحوثي في اليمن والتي لا تزال تنظر إليها بوصفها "جماعة دينية" وبموجب تلك الرؤية امتنعت روسيا في أبريل عن التصويت على قرار مجلس الأمن (رقم 2216) الذي يطالب الحوثيين بالانسحاب من المناطق التي قاموا بالاستيلاء عليها في اليمن ومكافحة الإرهاب المتمثل حالياً في ما يدعى بالدولة الإسلامية أو "داعش"، والتي قد يكون وراء تحركاتها ونجاحاتها وبشاعة جرائمها قوى إقليمية ودولية تريد لها الانتشار في عددٍ من المواقع لتكون مبرراً وغطاءً لتغييرات يتم التخطيط لتحقيقها، لاسيما بعد أن نجح تنظيم "داعش" في التوسع في كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان وبعض دول إفريقيا الشمالية وكذلك في القوقاز.

ومن هنا فهذه الملفات تحتاج إلى رؤية مشتركة بين البلدين، تُبنى عليها تحالفات إقليمية - عربية يشارك فيها كل من دول الخليج ومصر والأردن والمغرب وتركيا، وكذلك دولية يمكن لفرنسا والصين أن يكونا حاضريْن فيها.

وعليه، فإن نجاح السعودية وروسيا في تعزيز علاقاتهما سيكون محوراً لنجاح أي تحالف محتمل مستقبلًا لتجاوز الأزمات الإقليمية محل الخلاف التي تعصف بالمنطقة، والتي أصبحت منافذ للخلل الأمني في عموم الشرق الأوسط، كما أن نجاح روسيا في تعزيز علاقاتها مع السعودية، سيفتح لها الباب لعلاقات أوسع على المستويين الخليجي والعربي. وسيبقى البعد الاقتصادي / النفطي هو الأهم في العلاقات السعودية الروسية.

وللوقوف على أهم تحديات العلاقات السعودية الروسية، يمكننا القول بأن هناك بعض الملفات الإقليمية التي تعكس تبايناً في الرؤى والمواقف بين الرياض وموسكو وبالتالي تشكِّل عائقا أمام توسيع أفق التقارب السعودي-الروسي، من أهمها: الملف النووي الإيراني، والموقف من النظام السوري، وعدم وضوح موقف روسيا تجاه نوايا إيران في اليمن؛ دون إغفال محاولة المساومات الأميركية لروسيا لإعطائها نصيباً من مستقبل سوريا مقابل موقف روسي بشأن المرحلة السورية القادمة وقد تُستخدم هذه الملفات للتشويش على مستقبل العلاقات السعودية-الروسية[352].

[352] لبني عبدالله، مرجع سابق.

ومن أهم الملفات الإقليمية محل الخلاف بين المملكة وروسيا الموقف من الأزمة السورية ولا يمكن فهم الموقف الروسي من الأزمة السورية بمعزل عن العوامل التالية[353]:

1- كون نظام الأسد أحد الحلفاء المهمين لروسيا في المنطقة، حيث ترتبط روسيا بسوريا بتحالفات عسكرية منذ الاتحاد السوفيتي في ظل الحرب الباردة، فقد كانت سوريا منذ نظام "حافظ الأسد" تقاوم الضغوط الأمريكية وتعمل على مقاومتها من خلال شبكة من التحالفات على رأسها روسيا، وفى ذلك الوقت، كانت روسيا تسعى إلى استعادة مكانتها الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولذلك سعت روسيا لتكوين تحالف مع سوريا كونها تملك مقومات الحليف الاستراتيجي من حيث إرث العلاقات القوية القديمة بين الاتحاد السوفيتي وسوريا، وطبيعة دور سوريا في المنطقة.

2- المصالح الاقتصادية والاستراتيجية التي تربط الطرفين، فقد استطاعت روسيا تطوير علاقتها مع سوريا بالأخص في مجالات الطاقة والتعاون العسكري والصناعة، فقد بلغت مشتريات الأسلحة الروسية ما يقارب مليار ومائة مليون دولار وفقاً لإحصائيات عام 2010 كما توجد عقود مبرمة بين سوريا والشركات الروسية المتخصصة في صناعة الأسلحة حيث تعتبر سوريا شريكاً أساسياً لروسيا في مجال استيراد السلاح الروسي وبالطبع أن تغير النظام سيتبعه بالتأكيد إعادة النظر في العلاقات الروسية لذلك تدرك روسيا جيداً مدي تكلفة الخسائر التي تتحملها في حال سقوط نظام "بشار الأسد" ولذلك تقوم روسيا بتقديم بكل ما لديها من قوة أو دعم للحفاظ على مصالحها في سوريا أولاً وبقاء نظام "بشار الأسد" ثانياً، ويتنوع هذا الدعم ما بين دعم سياسي و دبلوماسي أو دعم عسكري.

3- أيضا، تتخوف روسيا من انتقال عدوى الثورات العربية إلى المحيط الحيوي لروسيا فتخشى روسيا انتقال عدوى الحرب الأهلية من سوريا إلى مقاطعات روسيا نفسها في داغستان ومناطق القوقاز الشمالية، فقد تظاهر المئات في روسيا متأثرين بثورات الربيع العربي، مطالبين بتغيير الحكومة، فلذلك هناك هواجس روسية من أن ينتقل المد الثوري العربي اليها.

لذلك سعت روسيا لإطالة أمد الصراع في سوريا لإجبار واشنطن على الاعتراف بها كطرفاً رئيسياً في معادلة التسوية السياسية الانتقالية وبالمصالح الروسية عند التعامل مع الأزمة السورية وإن كانت إطالة أمد الصراع جاء في صالح الجهادين الإسلاميين وداعش أو فيما يعرف باسم "تنظيم الدولة الإسلامية" وغيرها من الجماعات الإرهابية التي تستخدم الأراضي السورية بحرية للتوسع خارج العراق وتدريب قواتها على حرب الشوارع والجيوش النظامية.

وتتمثل أهم آليات السياسة الروسية في الحالة السورية:

---

[353] مايسة محمد مدني، "التدخل الروسي في الأزمة السورية"، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، جامعة أفريقيا العالمية، العدد 4، 2014، ص 207.

- تقديم الدعم الدبلوماسي للنظام السوري من خلال العمل في المجال الدولي لمنع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من استصدار أي قرار من مجلس الأمن للتدخل من أجل الإطاحة بنظام الأسد، لذلك روسيا تستخدم حق الفيتو ضد أى قرار للإطاحة بالأسد وتؤكد على عدم التدخل الخارجي لحل النزاع السوري. فقد سعت روسيا إلى حقها في استخدم النقض (حق الفيتو) أربع مرات وذلك في (5 أكتوبر2011)، (5 فبراير2012)، (19 يوليو 2012)، (22 مايو 2014)، مما أدى إلى فشل المساعي الغربية لإصدار قرار من مجلس الأمن ليدين به ممارسات وأفعال السلطات السوري، كما قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة الخاص بسوريا الصادر في (3 أغسطس 2012) الذي أعدته المملكة العربية السعودية والذي تتضمن إدانة استخدام العنف من قبل الحكومة السورية وتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة، وانتقدت روسيا قرار جامعة الدول العربية في يوليو 2012 الذي يدعو إلى تنحي الأسد وتشكيل حكومة انتقالية، حيث رأت أنه لا يساهم في حل الأزمة[354].

- السعي للترويج لحل سياسي تدريجي للأزمة السورية عن طريق الحوار بين المعارضة والنظام بدون تدخل خارجي[355].

وتجدر الإشارة، أنه لا يمكن تناول الدور الروسي في الأزمة السورية دون الحديث عن مبادرة السلاح الكيماوي السوري، فمنذ اندلاع الثورة السورية أعلنت واشنطن أن أي محاولة من جانب الرئيس السوري بشار الأسد لاستخدام السلاح الكيماوي سيعرضه لضربة عسكرية أمريكية، أي أن استخدام السلاح الكيماوي يمثل خط أحمر لا يجب الاقتراب منه، ولذلك جاء استخدام نظام بشار للسلاح الكيماوي في منطقة الغوطة في (21 أغسطس 2013) تجاوز لهذا لخط الأحمر والذى أسفر عن مقتل ما يقرب من 1400 ضحية من المدنيين و رغم أنها ليست المرة الأولى التي يستخدم فيها السلاح الكيماوي في سوريا، حيث أشار وزير الخارجية الأمريكي إلى استخدامه من جانب النظام (11 مرة) في وقت سابق، ولكن استخدام السلاح على نطاق واسع هذه المرة وضع مصداقية الرئيس الأمريكي وبلاده أمام اختبار حقيقي.

وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التصعيد والتهديد بضربة عسكرية محدودة، لمحاسبة النظام السوري على استخدامه للسلاح الكيماوي وتجاوزه للخط الأحمر الأمريكي ولخفض قدرات النظام السوري على القيام بهجمات كيماوية أخرى، فى ذات التوقيت وعلى المستوى الدولي، عملت الولايات المتحدة على حشد تأييد ومشاركة دولية لتوجيه ضربة عسكرية

---

[354] نورهان الشيخ، "الدور الروسي في الأزمة السورية"، تقرير صادر عن مجلة أراء حول الخليج، العدد 98، 2015/8/15.

[355] رابحة سيف علام، محمود حمدي أبو القاسم "الثورة السورية: التقيدات الداخلية والتوازنات الدولية"، كراسات استراتيجية، العدد 236، 2013.

للنظام السوري، أما على المستوى الداخلي، سعى الرئيس الأمريكي لحشد تأييد من الرأي العام لإقناع الكونجرس لكى يعطيه موافقه لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا.

ومع التصعيد الأمريكي شديد اللهجة ضد النظام السوري جاءت المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري بعد تلميحات من مسئولين أمريكيين على رأسهم وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في (9 سبتمبر 2013) حول ما يمكن أن يفعله الرئيس السوري لتجنب الضربة العسكرية المحتملة بتسليم كل أسلحته الكيماوية للمجتمع الدولي، من هذا المقترح جاءت المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري، ولاقت المبادرة الروسية تأييد من جانب الرئيس الأسد، والرئيس الأمريكي أوباما ولذلك اتفق وزيرا خارجية الولايات المتحدة وروسيا (جون كيري وسيرغي لافروف) في جنيف يوم (12 سبتمبر 2013) على تنفيذ المبادرة الروسية وتنص الاتفاقية على[356]:

- انضمام دمشق إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية.
- إفصاح دمشق عن حجم ومواقع أسلحتها الكيماوية ومصانعها.
- أن يتاح لمفتشي حظر الأسلحة الكيماوية التحقق من ذلك.
- تحديد كيفية تدمير الأسلحة الكيماوية بالتعاون مع المفتشين الدوليين.
- وفى حالة امتناع النظام السوري عن الالتزام بهذا الاتفاق تصدر في حقه عقوبات دولية من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ونلاحظ أن هذه المبادرة أتاحت للرئيس أوباما وإدارته أن يبتعد عن التورط في المأزق السوري ويتجنب تداعيات محتملة لتوسع الضربة العسكرية لحرب واسعة، وكذلك غياب دعم الرأي العام الأمريكي وتردد الكونجرس. وبالتالي، وفرت المبادرة لأوباما فرصة انتصار دبلوماسي أمام العالم يتيح له عدم توجيه ضربة لسوريا وفى نفس الوقت إجبار النظام السوري على التخلي عن السلاح الكيماوي ويمكن القول، أن المبادرة لم تحقق النتائج المرجوة، فهي لم تستطيع التخلص من السلاح الكيماوي السوري في الموعد الذى نصت عليه الاتفاقية وهو النصف الأول من 2014 وذلك لأنها واجهت عدد من التحديات، على رأسها:

– عدم التزام النظام السوري بالكشف عن كافة أسلحته الكيماوية: فالنظام السوري قد أخفى بعضاً من ترسانته الكيماوية، وماطل في تسليم كل المعلومات الخاصة بها.

– صعوبات نزع السلاح الكيماوي، حيث تعد العملية معقدة من الناحية التقنية ومكلفة مادياً، بالإضافة إلى أنها ستستلزم وقتاً طويل، كما أن الحرب الدائرة على الأراضي السورية تعيق الوصول إلى العديد من مواقع تخزين الأسلحة وتجعل نقلها أشد خطورة، فتوزيع الأسلحة

[356] محمود حمدي أبو القاسم، "التوافق الروسي الأمريكي حول نزع الكيماوي السوري، هل تراجعت احتمالات العمل العسكري؟"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 226، أكتوبر 2013.

الكيماوية السورية على أكثر من 45 موقعاً على كل الساحة السورية، ما يؤدى إلى صعوبة نزع السلاح بالنسبة للمناطق التي تسيطر عليها جماعة النصرة والقاعدة (داعش). وبالنظر إلى التكلفة المادية، فالتخلص من السلاح الكيماوي يحتاج إلى المليارات لبناء مصانع لتدمير الأسلحة الكيماوية سواء بطريقة تفريغ الغازات الكيماوية من رؤوس الصواريخ ومقذوفات المدفعية، ثم إحراق الغازات فى أفران عند درجة حرارة 800 درجة مئوية، مع ما فى ذلك من تلوث الجو بالأدخنة السامة الناتجة من عملية الإحراق، أو بطريقة إبطال مفعول الأسلحة الكيماوية باستخدام مواد كيماوية مثل الجير المطفي والمواد المذيبة، وتحويل النفايات إلى الحالة الصلبة، وهنا أيضاً تبرز مشكلة التخلص من هذه النفايات ودفنها[357].

وعليه، يتضح مما سبق أن المبادرة الروسية قد جاءت لإيجاد مخرج مناسب لكل الأطراف المأزومة في الأزمة السورية، كما أبرزت هذه المبادرة مكانة روسيا و لعبها لدور مؤثر على الساحة الإقليمية.

ولإيجاد حل للأزمة السورية، تم عقد مؤتمر فينيا (1) في (30 أكتوبر 2015) وتتضمن كافة الأطراف الدولية والمعنية بالأزمة، وذلك من أجل السعي نحو تسوية شاملة للأزمة السورية، وفي (14 نوفمبر 2015) عُقد مؤتمر فينيا (2) ومن خلالهما تم التوافق على مجموعة من المبادئ لتسوية الأزمة، وأبرزها الحفاظ على وحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار خلال الستة الأشهر الأولي من عام 2016 دون أن يشمل التنظيمات الإرهابية وإطلاق حوار سياسي في مطلع عام 2016، وضرورة إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة إلا أن الخلاف ظل قائم كما هو حول مصير "بشار الأسد"، حيث تتمسك موسكو بأن مستقبل سوريا يحدده السوريون فقط من خلال الانتخابات[358].

وعن مستقبل التقارب السعودي - الروسي يكمن العنصر المهم في التقارب السعودي - الروسي حتى يُكتب له النجاح والاستمرار، بأن يُبنى على المصالح المشتركة المباشرة ذات الاتجاهات المتعددة، وألا يُبنى على الظروف الإقليمية الطارئة؛ حيث يُعد ذلك بمثابة مفصل محوري ينتقل بالعلاقات السعودية-الروسية من حيز علاقات الموقف والظرف إلى حيز علاقات التعاون الاستراتيجي الثابت.

بالتأكيد ستكون الملفات الإقليمية حاضرة وفي عمق ووعي القيادات السياسية للبلدين، ولكن يجب ألا تكون هي المتكأ الذي تؤسس عليه العلاقات الثنائية بينهما فنعود إلى نقطة الصفر كما حدث في مرحلة استئناف العلاقات بين السعودية والاتحاد السوفيتي في عام 1990.

---

[357] محمود حمدي أبو القاسم، مرجع سابق.

[358] نورهان الشيخ، "السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا إلى المزيد من الانخراط في أزمات المنطقة؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، ص 117.

كما يمكن تعزيز هذا التقارب بين البلدين، بانضمام أطراف أخرى لهذا التعاون مثل: فرنسا والصين، وقد تنضم كل من الهند وباكستان وتركيا إلى كتلة التعاون هذه، إذا ما نجحت المرحلة الأولى في تكوين تحالف دولي جديد قادر على مواجهة التحديات الحالية دوليًّا وإقليميًّا بالمقابل، فمن الممكن ظهور معادلتين خارجيتين قد تؤثران بالسلب وتضعف التقارب بين الرياض وموسكو:

الأولى: تكمن في الموقف الأميركي من هذا التقارب؛ ففي يد الولايات المتحدة الكثير من الأوراق التي يمكن أن تستخدمها للتأثير في مسيرة هذا التقارب، ومنها، التغيير - ولو الشكلي - في تعاطيها مع الملفات الإقليمية، وخاصة الموقف من إيران، للتأثير السلبي وإرباك قرار التوجه السعودي نحو روسيا، أو على الأقل التخفيف من قوة مساراته، ولاسيما أننا على أعتاب انتخابات رئاسية أميركية نهاية 2016، قد يكون مرجحاً فوز الجمهوريين بها، وهم من حيث الظاهر أقرب إلى النظام الحاكم في السعودية من نظرائهم الديمقراطيين. إضافة إلى أن مواقف الجمهوريين من ملفات الشرق الأوسط تختلف كثيراً عن مواقف إدارة أوباما، في حال كان الجمهوريون صادقين في توجهاتهم المعلنة ولم تكن مجرد مناكفة للديمقراطيين.

الثانية: القوى الفاعلة في الداخل الروسي تجاه المملكة العربية السعودية، والتي يسندها مؤسسات وحضور إيراني فاعل، ويقابله غياب سعودي تام في شتى المجالات، وضعف في الأداء الدبلوماسي السعودي المتواجد في موسكو، في اجتذاب قوى محلية روسية إلى جانب المواقف السعودية وتأييدها، أضف إلى ذلك عدم وجود بنية إعلامية ثقافية مؤسسية سعودية في روسيا، يمكن أن تسند الحراك السعودي تجاه روسيا ناهيك عن مسار العامل الديني - الإسلامي، باعتبار العمق الديني - الإسلامي مؤثراً في الداخل الروسي، حيث لا يوجد للمملكة قناة تواصل وتفاعل حقيقية في مقابل حضور إيراني مكثف على كافة المستويات[359]. هذا العامل قد يكون له تأثيره السلبي على صانع القرار الروسي في سرعة وجدية توجهاته نحو المملكة؛ حيث بدأت تظهر أصوات تؤكد على أنه من المبكر تعزيز الثقة في بناء علاقات سعودية -روسية، وأخرى تحاول التشكيك في قدرة السعودية على الانفكاك من التأثير الأميركي ولو جزئيًّا.

وعلى ضوء ما سبق، ففي ظل سعي المملكة إلى تأسيس تحالفات وظيفية لمواجهة التهديدات المختلفة جاء التحرك السعودي باتجاه روسيا، كذلك في سياق تعزيز القدرة الذاتية على المناورة في الساحة الخارجية وحماية مصالح المملكة وأمنها الاستراتيجي وقد جاء هذا التحرك مدفوعاً بعاملين رئيسين، هما: تنويع علاقات المملكة على المستوى الدولي بما يحقق معادلة التوازن المأمول في سياساتها مع القوى الكبرى المؤثرة عالميا، ورغبة الرياض في تنويع مصادر القوة

[359] موقف إيران من التقارب السعودي – الروسي، ضمن بحوث التقرير الشامل للعلاقات السعودية – الروسية، مركز الاعلام والدراسات العربية الروسية، ص 201.

العسكرية والتقنية التي يجب أن تمتلكها القوات المسلحة السعودية؛ مما يمنحها مزيداً من المرونة في الحركة، وقدرة على مواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة.

ويبقي السؤال، هل ستنجح المملكة من خلال تعزيز علاقتها مع روسيا في الضغط على إيران وكبح جماح مشروعها الإقليمي التوسعي؟، أم ستختزل روسيا علاقتها مع السعودية في الجانب الاقتصادي وتحقيق أكبر قدر من المكاسب المالية من خلال الاستثمارات في النفط والغاز والتكنولوجيا، وزيادة المبيعات العسكرية الروسية.

المبحث الثاني: التقارب السعودي الصيني:

أصبحت الصين طرفاً رئيسياً في معادلة تفاعلات القوي الدولية بعد احتلالها المرتبة الثانية، كأكبر اقتصاد في العالم، وكغيرها من القوى الدولية أولت الصين منطقة الخليج العربي أهمية بالغة بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية بحكم موقعها في ملتقى ثلاث قارات، هي: إفريقيا وأوروبا وآسيا وترى الصين أن الموقع الجغرافي للمملكة يؤهلها لتكون نقطة ارتكاز في مبادرة "طريق واحد، حزام واحد" التي تسعى الصين عن طريقها إلى إنشاء شبكة من الطرق البرية والبحرية وسكك الحديد لربط الصين بآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا، بهدف تعزيز المبادلات التجارية وفتح الأسواق الخارجية في وجه المنتجات الصينية؛ حيث تسعى الصين إلى لعب دور أكبر في الشرق الأوسط يتوافق مع قوتها الاقتصادية والعسكرية المتنامية، من ناحية أخرى تسعي إلى الحفاظ على أمنها الطاقي، والانفتاح على أسواق استثمارية واعدة، وجذب الاستثمارات السعودية، بالرغم من بعض الصعوبات المرتبطة بالخلافات الصينية مع المملكة العربية السعودية خاصة حول القضية السورية[360].

نشأة العلاقات السعودية الصينية:

لقد بدأت العلاقات الصينية السعودية والتي تمتد جذورها إلى نحو أربعة وسبعون عاما، حين قررت الرياض في عام 1939 تسهيل الطريق نحو علاقات سياسية مع بكين، هذا القرار استغرق سته أعوام قبل توقيع أول معاهدة صداقة بين البلدين في (15 من نوفمبر 1964) في جده[361] ورغم غياب التواصل الدبلوماسي في الفترة الممتدة من 1949 وحتي عام 979م كانت العلاقات مستمرة بين البلدين في ثلاثة اتجاهات: أولها بدء عودة أول قوافل للحجاج الصينيين في نهاية السبعينات، وثانيهما في منتصف الثمانينات، حيث جرت صفقات عسكرية وتجارية تضمنت تزويد المملكة العربية السعودية بصواريخ بالستية متوسطة المدي قادرة على حمل رؤوس نووية ويبلغ مداها ثلاثة آلاف كم، وهي قادرة نظرياً على الوصول إلى معظم مناطق الشرق

---

[360] سنية الحسيني، "هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية، تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟"، المركز الديمقراطي العربي، 28 ديسمبر 2015، تم تصفح المقال على الموقع الالكتروني https://democraticac.de/?p=25088

[361] نايف الوعيل، "تقرير 14 اتفاقية ... تترجم 74 عاما من تطور العلاقات السعودية – الصينية"، صحيفة الرياض، العدد 21، 17377، كانون الثاني / يناير، 2016.

الأوسط، وبناء عده منصات صواريخ في جنوب الرياض[362] وفتح طريق صادرات البضائع الصينية إلى السعودية في نهاية الثمانينات من القرن العشرين[363]، وثالثهما عودة العلاقات الرسمية السياسية بين البلدين بشكل قوي مع توقيع تأسيس شراكه سياسية واتفاقية تفاهم بين الرياض وبكين في 21 يوليو 1990، وكانت الاتفاقية تروم تحقيق دعم متبادل في مجال تعزيز أمن واستقرار البلدين[364]. وفي عام 1991، ساعدت الصين المملكة العربية السعودية على تطوير رؤوس حربية كيمياوية وفي عام 1992، ووردت العديد من التقارير الأمريكية عن قيام الصين بمساعدة المملكة على تطوير قدراتها النووية، وتعد المملكة العربية السعودية من أكثر بلدان العالم شراء للأسلحة وهي الأولي بالتأكيد في منطقة الشرق الأوسط[365].

وفي تطور للعلاقات بين البلدين، تم التشاور حول بناء "الحزام" الاقتصادي لطريق "الحرير" وطريق "الحرير البحري" في القرن الـ20، حيث أكد الجانبان في عام 2008 على وجود امكانات ضخمة للتعاون العملي بين البلدين، واستعدادهما لتعزيز التنسيق والارتقاء في السياسات الخاصة بالقوة الانتاجية لتدعيم نقل التكنولوجيا، وتطوير القطاعات، وتنويع الاقتصاد[366]وفي عام 2008، تم الإعلان عن إقامة علاقات الصداقة الاستراتيجية بين البلدين، وتطويرها بين الشعبين الصديقين فضلاً عن تعزيز التعاون الوثيق في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والإنسانية والعسكرية والأمنية والطاقة، بما يرتقي بالعلاقات إلى مستوي أعلى سواء كان على المستوي الإقليمي أو الدولي[367].

دو افع التقارب الصيني السعودي:

تعد الصين الأن ثأمن أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الذي يعتبر بدوره عصب التجارة العربية وتسعى الصين كما هو معروف إلى تأمين ما أمكنها من مصادر الطاقة الضرورية لاقتصادها السريع النمو. أيضا، تعتبر الصين الآن ثاني أكبر مستهلك للنفط وثالث أكبر مستورد على مستوى العالم، ويشكل استهلاكها المتزايد 40% من تزايد الاستهلاك العالمي، وإدراكاً من الصين للأهمية الاستراتيجية لدول الخليج العربي عموماً، والتي تمد الصين بحوالي 50% من واردتها النفطية والمملكة العربية السعودية على وجه التحديد والتي تمثل الممول النفطي الأول

---

[362] منتدي الجيش العربي، "الصين والسعودية"، 2011/5/28، نقلا عن موقع
http://www.arabic.military.com

[363] نايف الوعيل، مرجع سابق.

[364] المرجع السابق.

[365] منتدي الجيش العربي، مرجع سابق.

[366] أحمد الهلالي، "السعودية والصين من التجارة واستقبال الحجاج إلى العلاقات الاستراتيجية الفعالة"، صحيفة الرياض، تاريخ 2016/8/29.

[367] أحمد الهلالي ، مرجع سابق.

بين هذه الدول، كما تعد هذه الدول هي الأقرب من حيث طرق النقل مقارنه بدول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية، وبالنظر إلى معدلات النمو المرتفعة التي حققتها وتسعى لتحقيقها الصين فإن تأمين إمدادات الطاقة يظل مسألة استراتيجية بل وأمن قومي في المقام الأول بالنظر إلى أهمية خطط التنمية بالنسبة لسياسات الحكومة الصينية داخلياً، وهو ما يفسر سياسات الصين تجاه منطقة الخليج العربي، حيث رأت أنه يجب العمل على تحقيق بيئة آمنة للمناطق التي توجد فيها منابع وطرق مرور النفط، هذا فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية والسياسية لمنطقة دول الخليج العربي، وعلى وجه التحديد المملكة العربية السعودية.

من جهة أخرى ، فإن المملكة بحكم موقعها الجغرافي وحجم اقتصادها وتطور بناها التحتية من نقل ومواصلات وقطاع بنكي متطور وعلاقاتها الاقتصادية مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والإسلامية مما يجعلها مؤهلة أكثر من غيرها لتكون نقطة الانطلاق للقارتين الأفريقية والأوروبية. كما أن توافر الوقود الرخيص في المملكة وحاجتها إلى مزيد من الاستثمارات في الطاقة الشمسية والمنتجات المنبثقة عن البتروكيماويات وغيرها وقربها من مناطق استهلاك ووجود الكثير من المعادن يجعلها المكان المناسب لأية استثمارات صينية خارج الصين ومع بدء العديد من الشركات السعودية بالامتداد خارج حدود المملكة ولا سيما في مجالات الطاقة والغذاء والخدمات الصحية مما اتاح نوعاً جديداً من الشراكة بين الصين والمملكة، بحيث تكثف الشركات السعودية امتدادها الخارجي معتمدة على الصناعة والخبرة الفنية الصينية، وهذا ما يسمي "الشراكة الثلاثية الأبعاد"[368].

وتعد من أهم محددات التقارب السعودي الصيني الجانب الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بملف النفط، والجانب العسكري والسياسي ويمكن استعراضها على النحو التالي:

1- على صعيد العلاقات الاقتصادية:

ولعل الجانب الأهم في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين هو تطور التبادل التجاري الذي وصل مجموعه في نهاية عام 2014 قرابة 74 مليون دولار (صادرت وواردات) بحيث أصبحت الصين هي الشريك التجاري الأول للمملكة، كما أصبحت المملكة هي الشريك التجاري الأول للصين في غرب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط[369] وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول التي تزود الصين بالطاقة وتعد الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم وستكون أكبر سوق للصادرات النفطية والخليجية بحلول عام 2030 متجاوزة بذلك أمريكا واليابان وتتجه بكين حالياً إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج من خلال توقيع عدد من

---

[368] عبدالله ابراهيم القويز، " نحو علاقات اقتصادية سعودية- صينية أعمق وأكثر استمرارية"، صحيفة الحياة، تاريخ 10 نيسان / أبريل 2015.

[369] المرجع السابق.

الاتفاقيات في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا والطاقة والتعليم في حين تعمل دول الخليج العربي على الاستثمار في المصافي بالصين[370] وازداد حجم التعاون بين الشركات السعودية مؤخراً منها "سابك" التي تمتلك الحكومة السعودية فيها 70% من مجموع أسهمها وغيرها من المؤسسات والشركات الخليجية العاملة في مجال البتروكيماويات والصناعات المعدنية والشركات الصينية، فضلاً عن العديد من المشروعات العملاقة ومشروع إقامة مصفاه للنفط جنوبي الصين الذي تم الاتفاق عليه في عام 2012 بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة الصين للبترول والكيماويات (سينوبك) باستثمار بلغ 9 مليارات دولار[371].

ففي يناير عام 2004، نجحت مؤسسة الصناعة الكيماوية البترولية الصينية بتنفيذ مشروع كبير للغاز الطبيعي في المملكة السعودية العربية وهو من أكبر المشاريع الثلاثة التي وقعتها المملكة بعد انفتاحها لأول مرة في مجال الغاز الطبيعي وقد أملا المشروع فراغاً في التعاون الصيني العربي في هذا المجال، كما تم توقيع مشروع استخراج البترول بين الجانبين الصيني والسعودي في أغسطس عام 2004 وكانت قيمة المشروع 5،3 مليار دولار كما تمت إعادة تشغيل مصنع استخراج البترول الصيني السعودي المشترك في نفس الوقت.

ويعد النفط والغاز الطبيعي من أهم ركائز العلاقات الاقتصادية بين الصين والمملكة حيث تستورد الصين 14% من احتياجاتها من النفط من السعودية، فعلى الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي الصيني في الفترة الأخيرة قد انخفض إلا أن الصين استمرت بشراء كميات كبيرة من النفط الخام لملء خزاناتها الاحتياطية، وترغب المملكة في أن تحافظ الصين على مكاناتها كأكبر بلد مستورد للنفط السعودي، في ظل تنوع الواردات الصينية من الطاقة وثورة الغاز الطبيعي الصخري في الولايات المتحدة[372]، ومن المنتظر أن يكون هناك نمو في الطلب الصيني على النفط، تماشيا مع تراجع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، حيث وصف كثيرون هذا التحول في تجارة الطاقة من الغرب إلى الشرق بأنه تحول في الجغرافيا السياسية للنفط والصادرات النفطية من شركة ارامكو إلى الصين تتزايد في ظل التنمية الاقتصادية الصينية متوقعا ان يستمر الطلب على النفط والمنتجات الكيماوية والغاز الطبيعي المسال في النمو مع

---

[370] ياسين السليمان، "العلاقة الخليجية الصينية ...نمو يرسم معالم اقتصادية جديدة"، الخليج اونلاين، تاريخ الاربعاء 2016/1/20.

تم تصفح الموقع على الرابط :http:// www.Alkhaleejonline.net/2016/01/20

[371] المرجع السابق.

[372] محمد حضاض، السفير الصيني في حوار مع سبق "شعبنا لن ينسي وقفتكم بعد زلزال 2008"، جريدة سبق، 15مارس2017، على الموقع http:www.sabq.org

تسارع عمليه التحضير في الصين، وتتطلع المملكة إلى زيادة الاستثمارات في التجارة غير النفطية في الصين، بما فيها التعدين والمجوهرات وتجارة التجزئة والتكنولوجيا الحيوية[373].

وفي إطار دعم عرى الصداقة وتوطيدها بين السعودية والصين، قام الملك سلمان بن عبدالعزيز (عندما كان وليا للعهد آنذاك) بزيارة للصين الشعبية في آذار/ مارس2014[374].

وتأكيداً على تطور العلاقات السعودية - الصينية جاءت زيارة الرئيس الصيني شين جين ينج إلى المملكة في 19 يناير 2016 حرصاً على زيادة معدلات التبادل التجاري وفتح الأبواب أمام المزيد من الاستثمارات المشتركة ما بين البلدين وتعد أهم نتائج هذه الزيارة[375]:

- توقيع مذكرة تفاهم أخرى بينهما من أجل التعاون لإقامة المفاعل النووي ذي الحرارة العالية والمبرد بالغاز.
- توقيعهما لمذكرة التعاون في مجال البحث والتطوير بين شركة أرامكو السعودية ومركز بحوث التطوير التابع لمجلس حكومة جمهورية الصين الشعبية.
- توقيع مذكرة تفاهم حول تعزيز التعاون المشترك في شأن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين.

وقد أبرزت نتائج الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني إلى الشرق الأوسط في فبراير 2016، تأكيد الرئيس الصيني على أن الصين لا تبحث عن ملء الفراغ الأميركي ولا تعتزم بناء أي مجال نفوذ في المنطقة ولا تريد في نفس الوقت التدخل في الصراع الطائفي في المنطقة وأن الصين تأمل في بناء شبكة من الشراكات التي تحقق المنفعة المتبادلة وقد استطاعت الصين خلال هذه الفترة الحفاظ على علاقات جيدة مع مجموعة من الدول المتنافسة على النفوذ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط[376] واستمرارا لدعم تطور العلاقات السعودية الصينية على قواعد صلبة من التفاهم ووضوح الرؤية؛ ولنقلها إلى مراحل أكثر تقدماً بما يخدم المصالح الحيوية للدولتين الصديقتين، شكلت الصين ما بين (16 – 18 مارس 2017) المحطة الاهم في جوله العاهل السعودي الأسيوية ويدل حجم الاتفاقات الموقعة بين البلدين وتنوعهما على تنامي العلاقات بين الطرفين، حيث تم التوقيع على 22 مذكرة تفاهم واتفاقية بقيمة 65 مليار دولار للتعاون

---

[373] محمد حضاض ، مرجع سابق.

[374] عبدالله إبراهيم القويز، نحو علاقات اقتصادية سعودية - صينية أعمق وأكثر استمرارية، جريدة الحياة، 10أبريل 2015.
http://www.alhayat.com/article/836392

[375] حامد العلي، العلاقات الصينية، ترابط اقتصادي وتوافق سياسي، مرجع سابق.

[376] خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ أمام جامعة الدول العربية خلال زيارته إلى المنطقة في شهر كانون الثاني/فبراير عام 2016.
http://www.arabic.people.com.cn/n3/2016/0122/c31660-9008096.html

والاستثمار المشترك في مجال الطاقة فضلاً عن اتفاقيات في مجال الثقافة والتعليم وغيرها[377]. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين شركة أرامكو وشركة نورينكو الصينية للنظر في بناء مجموعة من المصافي ومنشآت بتروكيماوية في العديد من المدن الصينية ووقعت شركة سابك مع شركة سينوبيك الصينية اتفاقية لتطوير منشآت بتروكيماوية في كل من الصين والسعودية.

2- على صعيد التعاون العسكري:

فالصين تملك قدرات عسكرية مميزة، جعلت جيشها ثالث أقوى جيوش دول العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا [378]، وقد تزايد التعاون العسكري بين البلدين، منذ صفقة الصواريخ الصينية إلى السعودية في ثمانينات القرن الماضي وتلك التي تم إبرامها في العام 2007 وحالياً، تستخدم القوات الجوية السعودية طائرات صينية من دون طيار، وشاركت القوات السعودية في مناورات لمكافحة "الإرهاب" في الصين كما زادت وتيرة زيارة السفن الصينية إلى الموانئ السعودية والدول الخليجية الأخرى، بعد أن بدأت الصين عمليات محاربة القرصنة في خليج عدن، كما تم الاتفاق بين البلدين خلال الزيارة الأخيرة للعاهل السعودي في مارس 2017، على اتفاقية لتصنيع الطائرات الصينية من دون طيار في المملكة.

وعلى ما يبدو، أن تنامي التعاون العسكري بين البلدين يرجع إلى زيادة الاهتمام الصيني بمنطقة الشرق الأوسط لحماية مصادر الطاقة، والطرق البحرية التي تمر بها هذه المصادر - الولايات المتحدة تقوم بهذا الدور حاليا - بالإضافة إلى محاربة الإرهاب؛ حيث تتخوف الصين من عودة المسلمين الإيغور الذين التحقوا بتنظيم الدولة في سوريا والعراق إلى الصين وتنفيذ عمليات داخل التراب الصيني لكن التعاون العسكري بين البلدين يبقى بطيئاً ومحدوداً مقارنة مع التعاون العسكري السعودي مع الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأميركية ولا يمكن الارتقاء بالتعاون العسكري مع الصين إلى مستوى الشراكة الدفاعية الكاملة، على الأقل على المديين القريب والمتوسط، لأن الصين غير قادرة على لعب الأدوار الأمنية التي تقوم بها واشنطن في المنطقة، غير أن الصين ستحاول الاستفادة من زيارة العاهل السعودي للدفع أكثر نحو مزيد من النفوذ العسكري والسياسي في المنطقة، وتعول المملكة العربية السعودية على الصين لكي تبني صناعة عسكرية خاصة استنادا على التكنولوجيا الصينية.

من ناحية ثانية، يعد مجال الطاقة النووية إطاراً هاماً للتعاون بين الجانبين حيث وقعت السعودية والصين اتفاقية بشأن الطاقة النووية السلمية، الأمر الذي يعد تطورا مهما في ظل سعي المملكة لبناء 16 مفاعلا نوويا خلال العشرين عاما المقبلة بتكلفة تتجاوز 80 مليار دولار

---

[377] توقيع اتفاقات بقيمة 65 مليار دولار بين السعودية والصين خلال زيارة الملك سلمان، الخميس 16 مارس، 2017.
https://arabic.cnn.com/business/2017/03/16/china-saudi-deals-worth-65-billion-dollar

[378] أشرف كشك، "الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج، معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادىء"، مجلة اراء حول الخليج، العدد 106، أبريل 2016.

وذلك لمواجهة النمو المتزايد في الطلب على انتاج الكهرباء بمعدل نمو سنوي يصل لنحو 8% بما يعني أن إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية بات أمراً ملحاً سواء بالنسبة للمملكة أو دول مجلس التعاون عموماً[379].

3- على الصعيد السياسي والقضايا الإقليمية:

مع اعتماد الصين بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط؛ لذا أصبح استقرار المنطقة يشكِّل الهاجس الأكبر لها، لكنها التزمت في السابق بعدم التدخل في النزاعات هناك ومع زيادة الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للصين بدأت في تغيير مقاربتها نحو قضايا المنطقة وخاصة القضية السورية وتتوافق السياسة الصينية مع سياسة المملكة في عدد من القضايا وتختلف في قضايا أخرى وللوقوف على القضايا محل الاتفاق، نجد أنها تتمثل في:

- **مكافحة الإرهاب:** معارضة الإرهاب في شتى صوره ودعم أنشطة ضرب الإرهاب وتأييد القرارات ذات الصلة التي صدرت من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.
- **الحوار بين الحضارات:** ودعم مبدأ الديمقراطية والمساواة في الشئون الدولية وحل الخلافات والنزاعات المختلفة من خلال الوسائل السلمية.
- **التعددية القطبية:** وتؤمن الصين أن التعددية القطبية ستؤدي إلى بناء نظام سياسي اقتصادي جديد عادل ومعقول ووضع إطار عمل سياسي دولي مستقر نسبياً وتعزيز التبادلات والتعاون.
- **التنمية الاقتصادية:** وتسعى الصين من خلال تقاربها مع المملكة إلى تلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة[380].
- **الموقف من الثورات العربية:** شعرت بكين بالقلق من وصول صدى الثورات العربية إلى أراضيها، خاصة عندما نشرت نداءات مجهولة الهوية عبر الانترنت تحث على الاحتجاجات مستلهمة ما حدث من انتفاضات عربية وخرجت مظاهرات في عدد من المدن الصينية في (20 فبراير 2011) عرفت بالاحتجاجات الصينية من أجل الديمقراطية أو "ثورة الياسمين" واستمرت شهراً كاملاً، كما تخشى الصين كذلك من سيطرة الأحزاب الدينية في دول الشرق الأوسط خوفاً من أن يشكل ذلك تصعيدًا لحراك عدد من الحركات الانفصالية في الصين وعلى رأسها المسلمون، ويحارب بعض أفراد الأقليات الصينية المسلحة الموجودة في الصين إلى جانب المعارضة في سوريا ومنهم متشددون صينيون من قومية الأيغور، منهم من انضم إلى صفوف تنظيم داعش وأخرين يقاتلون إلى جانب الجماعات الأخرى، ناهيك عن وجود فرع للحزب الإسلامي التركستاني في سوريا الذى

---

[379] أشرف محمد كشك ،" الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج، معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ"، مرجع سابق، ص18.

[380] جهاد حمدي حجازي عبدالحي، "العلاقات العربية الصينية في الفترة من 2001-2015"دراسة حالة (مصر)،المركز الديمقراطي العربي، برلين -ألمانيا،2 نوفمبر 2016.
للاطلاع على المقال :https://democraticac.de/?p=39327

أعلن عنه عام 2014 وتتخوف الصين من انتقال هؤلاء الصينين لتنفيذ عمليات مسلحة فى الداخل الصيني وكان ذلك أحد دوافع الصين لإقرار قانون لمحاربة الإرهاب في ديسمبر 2015 وهو قانون يمنح الصين الحق فى القيام بعمليات لمكافحة الإرهاب في الخارج إذا وافقت الدول المعنية[381].

أما على صعيد القضايا محل الاختلاف، فتأتي الأزمة السورية في المقدمة ويبدو الموقف الصيني واضحاً من الأزمة السورية، حيث وقفت الصين مؤيدة للنظام السوري، وعارضت كل العقوبات الأمريكية ضد نظام بشار الأسد، فمنذ اندلاع الثورة السورية تعارض الصين إسقاط نظام الرئيس الأسد، واستعملت حق الرفض (الفيتو) ست مرات للحيلولة دون فرض عقوبات على سوريا، علمًا بأن الصين لم تستعمل حق الرفض سوى 11 مرة منذ تأسيس الأمم المتحدة.

فاستعملت الصين الفيتو أربعة مرات لإحباط صدور قرارات عن مجلس الأمن، اثنين منها دعت إلى تنحي الرئيس السوري بشار الأسد وثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام السوري، الذي ينص على فرض عقوبات، والرابع سعى إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية وعليه، عارضت الصين أي تدخّل عسكري في سوريا[382].

وحول مبررات السياسة الصينية الخارجية تجاه سوريا يمكن القول:

تعتبر الصين سوريا حليف استراتيجي وتخشى الصين من أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى صعود نظام جديد يكون أقرب إلى الغرب، فتفقد الصين حليفاً مهماً لها في منطقة الشرق الأوسط، كما أن التدخل الغربي في سوريا لتقويض نظامها أو حتى لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها من شأنه أن يؤدي إلى رفع أسعار النفط في المنطقة أو يعيق وصوله بأسعار معقولة، كما أن أي تدخل غربي في سوريا من شأنه أن يمتد ليصل إلى العراق التي تشكّل مورد نفطي مهم للصّين[383].

ويتعارض الموقف الصيني مع نظيره السعودي حول هذه القضية، بينما يكاد يتقاطع مع الموقف الإيراني، وبالرغم من الاختلاف الكبير في موقف الدولتين من القضية السورية، إلا أن الصين حافظت على علاقات جيدة ومتوازنة مع كل من إيران والسعودية.

من ناحية أخرى ، موقف الصين تجاه الأزمة السورية يمثل أحد ردود الفعل المباشر على الإعلان الأمريكي عن تحول في استراتيجيته نحو منطقة المحيط الهادي الأسيوية التي تعد منطقة تنامى النفوذ الصيني، مما يجعل الصين تعمل على مواجهة الولايات المتحدة في مناطق أخرى وقد شكلت الأزمة السورية فرصة للصين للقيام بذلك بعد مساس الولايات المتحدة بمصالحها

---

[381] سنية الحسيني، "هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية "تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟"، مرجع سابق.

[382] سنية الحسيني، مرجع سابق.

[383] المرجع السابق.

الجوهرية من خلال دعم الموقف الروسي من جهة، والحصول على دعم روسي فى مجلس الأمن بشأن بعض القضايا المتعلقة بدول تعتبرها الصين حلفاء استراتيجيين لها.

أيضا، تخشى الصين أن يؤثر سقوط النظام السوري الحالي على مكانة إيران الإقليمية كحليف استراتيجي لسوريا حيث تمثل إيران موقعاً مركزياً في سلم الأولويات الصينية بسبب تضافر المصالح الجيوبولتيكية، وتأمين الواردات من الطاقة، ويساهم التحالف مع إيران بتسهيل المهمة الصينية في دخول الشرق الأوسط فى الاستراتيجيات العالمية وفك عزلة الصين عنه. فإيران هي الحليف شبه الوحيد للصين في هذه المنطقة التي تؤمن 45% من وارداتها النفطية[384].

وعليه، تنطلق الصين في سياستها الخارجية تجاه الأزمة السورية من خلال عدد من المحددات التي رسمت طريقة تعاملها مع تلك الأزمة، وبات واضحاً أنها تلعب دوراً قوياً ومؤثراً فيما يخص الأزمة السورية. من ناحية أخرى، أن استخدام حق النقض "الفيتو" لعرقلة قرارات مجلس الأمن بشأن سوريا يظهر أن الصين تجاوزت سياسة الحياد السلبى كمنهج لسياستها الخارجية،

ورفض للهيمنة الدولية المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن المحدد الاقتصادي كان حاضراً وبقوة في توجهاتها حيال الأزمة السورية لتأمين تدفق مصادر الطاقة خاصة النفط، والذى يعد قاطرة التنمية بالنسبة للصين. أيضاً، لعب المحدد الأمني دوراً هاما في رسم السياسة الصينية تجاه الأزمة في سوريا؛ خاصة أنه يعكس رغبة الصين في تحقيق الاستقرار على أراضيها وحمايتها

من تأثيرات غير مرغوب فيها للثورات العربية، في ظل وجود توترات في بعض المناطق الصينية ذات الأقلية المسلمة[385].

وعلى صعيد الصراع السعودي الإيراني والموقف الصيني من توقيع الاتفاق النووي مع إيران، تشهد العلاقات الصينية الإيرانية تنامياً ملحوظاً، فالصين لها مصالح اقتصادية هامة مع إيران وخصوصاُ في مجال النفط، حيث تصدر إيران للصين حوالي 12% من استهلاكها النفطي بمعدل حوالي مليون برميل يومياُ، وتعد الصين الشريك التجاري الأول لإيران منذ عام 2007. كما يتقاسم البلدين كل منهما مصالح جيوبوليتيكية متشابهة، فضلاُ عن رفض كل منهما الهيمنة الأم. ريكية، فمن منظور الصين تعد إيران شريكاً استراتيجياً هاماً ونقطة نفوذ ضد الولايات المتحدة وتبرز أهمية إيران بكونها رابع أكبر منتج للنفط وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، والدولة الثانية المصدرة للنفط بعد السعودية في المنطقة وهو ما قاد إلى أن تشغل إيران موقعاً محورياً في

---

[384] محمد الأمير أحمد عبدالعزيز، "محددات السياسة الصينية الخارجية تجاه الأزمة السورية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 4 سبتمبر 2018.

[385] المرجع السابق.

السيادة الصينية للطاقة، كما شكلت إيران مع الصين لجنة مشتركة للنفط والغاز من أجل توسيع التعاون في مجال الطاقة. أضف إلى ذلك وقعت الصين على اتفاقية قيمتها 20 مليار دولار أمريكي في مايو 2011 لدعم التعاون الثنائي في قطاعي الصناعة والتنقيب وأعلن قادة البلدين عن خطط لمضاعفة حجم التجارة الثنائية السنوية التي تبلغ قيمتها حالياً حوالي 30 - 40 مليار دولار إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2016 [386].

الموقف الصيني من الأزمة النووية الإيرانية : أصبحت الصين الغطاء الدولي لإيران في مجلس الأمن منذ احتدام الأزمة النووية وقد عرقلت سياسات الصين الجهود الأمريكية والدولية لفرض عقوبات على إيران بشان برنامجها النووي، وتؤيد الصين وفقاً لتصريحات مسؤوليها الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية اذ كان يتطابق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي ولا يخرج عن إطارها، وعلى امتداد الأزمة النووية، أكدت الصين تأييدها لحل النزاع النووي الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعارض استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران على أساس أن ذلك لن يحل المشكلة ابداً وسيعقدها، وفي الوقت نفسه تطالب الصين إيران "بالتحلي بالمرونة والصدق والدخول في تعاون مثمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية"[387].

كما تدعم الصين إيران في ملفها النووي على الجانب المدني من البرنامج، فقد زودت الصين إيران بأنواع مختلفة من التكنولوجيا والآلات النووية الدقيقة وساعدتها في الحصول على غيرها وعاونتها على اتقان استخدام الليزر لإخصاب اليورانيوم كما لعب الفنيون والمهندسون النوويين الصينيون دوراً في تدريب المهندسين النوويين الإيرانيين وفي تأسيس مركز أصفهان للأبحاث النووية الذي لعب دوراً مركزياً في تطوير البرنامج النووي الإيراني [388].

فحسب وجهة النظر الصينية، إيران لا تشكل أي خطورة نووية عسكرية على الصين، كما أن الصين ترغب بتجنب أي صراع سياسي أو عسكري ضد إيران.

ومن هذا المنطلق، ترفض الصين فكرة فرض عقوبات على إيران قد تتسبب في ارتفاع أسعار المحروقات يعجز الاقتصاد الصيني عن تحمله والتمسك بضرورة اتباع الوسائل الدبلوماسية. من ناحية أخرى، خففت الصين من حدة نظام العقوبات الدولية على إيران من خلال إبرام الاتفاقات التجارية بما في ذلك اتفاق مقايضة مخصص لتسهيل التجارة رغم العقوبات المفروضة على البنوك التي تتعامل مع إيران.

---

[386] الصين وايران: "العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية"، مركز السياسات العامة في الشرق الاوسط 2012 (CMEPP).

[2] Reuters, "China urges Iran to be flexible on nuclear program", November 4, 2011.

[3] Nuclear threat inititive,2003.

لقد أسهمت الصين خلال المراحل المختلفة للمفاوضات بجهود حثيثة لحل الخلافات بين واشنطن وطهران لاسيما خلال المرحلة النهائية الأكثر تعقيداً، وقامت بكين بعد التوصل إلى خطة العمل المشتركة (JPOA) في نوفمبر عام 2013، بطرح إطار تفاوضي للوصول إلى الحل الشامل يقوم على خمس نقاط، هي[389]:

1. الالتزام بالحوار بين مجموعة (5 + 1) وإيران.
2. السعي نحو حل شامل وعادل ومناسب وطويل المدي.
3. اتباع مبدأ الحل خطوة خطوة وبشكل تبادل.
4. خلق مناخ مناسب للحوار والتفاوض.
5. اتباع نهج شامل لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية للموضوع.

وقد اعترف الرئيس الأمريكي أوباما، بأهمية دور الصين في التوصل إلى الاتفاق الذي تم بين إيران ومجموعة (5 + 1) وأعرب عن أمله أن التعاون المشترك سوف يستمر في تحقيق تطبيقه[390].

ويتضح مما سبق، تباين المصالح الصينية والسعودية فيما يتعلق بدعم الصين الكبير للبرنامج النووي الإيراني، كما تتحفظ السعودية على قيام الصين بتصدير الأسلحة إلى إيران، وتعتبر إيران من أكثر الدول المستوردة للأسلحة الصينية ولا تقتصر على الأسلحة الصغيرة فقط، كما امدت الصين إيران بالصواريخ البالستية وصواريخ كروز المضادة للسفن، كذلك لعبت الصين دوراً أساسيا في إطلاق القطاع الصناعي العسكري الوطني لإيران مما قدم أكبر مساعدة لجهود إيران في التحديث العسكري[391] وتنظر الصين إلى إيران على أنها عامل محوري في تشكيل المصالح الصينية في الشرق الأوسط وتبرز أهم محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران على النحو التالي:

أولاً: تأبى الصين دعم فرض عقوبات جوهرية على إيران ويرجع السبب الأكبر إلى الشراكة القوية واسعة النطاق التي نشأت بين الدولتين على مدى الثلاثة عقود الماضية، ويرتكز التعاون بين بكين وطهران على احتياجات الصين من الطاقة وموارد إيران الوفيرة منها غير أنها تشمل كذلك العلاقات الاقتصادية البارزة في غير مجال الطاقة، ومبيعات الأسلحة والتعاون في مجال الدفاع، والتوازن الجيواستراتيجي ضد الولايات المتحدة وبالنسبة للنظام الإيراني لا دولة في العالم تضاهي أهمية جمهورية الصين الشعبية في ضمان بقائه وحمايته من الضغوط

---

[389] وردة مساعد على عثمان المشاعري، "السياسة الخارجية الصينية تجاه ايران"، كتاب "السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي"، المركز الديمقراطي العربي برلين – المانيا، الطبعة الاولي 2018، ص 258.

[390] إيمان عبدالله عبدالخالق ابراهيم، "اثر العلاقات الصينية – الأمريكية على النظام الدولي منذ 2001"، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 24 يوليو 2016.

[391] وردة مساعد على عثمان المشاعري، مرجع سابق، ص 258.

الدولية.وعلى الرغم من سعى إيران للاستقلال بعيداً عن التحكم الأجنبي، الإ أنها أصبحت تعتمد بشدة على الصين اقتصادياً ودبلوماسياً وإلى درجة ما عسكرياً.

ثانياً: تمتلك إيران احتياطي ضخم من النفط والغاز الطبيعي الذي يمكنه دفع التنمية في الصين، كما أن إيران هي سوق متنامية للبضائع الصينية. من ناحية أخرى، تشكل إيران المنخرطة في صراع مع الولايات المتحدة فرصة مميزة للصين لمد نفوذها في الشرق الأوسط مع إمكانية الحد من نفوذ القوات الأمريكية العسكرية في الخليج الفارسي بحيث يصعب عليها التحرك محوريا تجاه المحيط الهادي[392].

فعلى الرغم، من ارتباط الصين مع الولايات المتحدة اقتصادياً إلا أن الصين تشعر بالقلق إزاء نوايا الولايات المتحدة تجاهها بشكل عام، على نحو أكثر تحديداً تشعر الصين بالقلق إزاء قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على المناطق الاستراتيجية العالمية والحد من إمدادات الصين من الطاقة في أي صراع عسكري محتمل، مثل ذلك المتوقع حدوثه بشأن تايوان، وهكذا تعمل الشراكة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية القوية مع إيران على مواجهة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من التحفظ السعودي على مواقف السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة السورية والعلاقات الاستراتيجية مع إيران وأكبر شركائها الاقتصاديين إلا أن المملكة تحرص على التقارب السعودي – الصيني في شتى المجالات كأكبر سوق ضخمة ليس فقط للصادرات النفطية، وإنما للمنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية وتزويد المملكة بالأسلحة المتطورة والتكنولوجيا.

وتبرز عدد من التحديات في العلاقات السعودية الصينية من أهمها[393]:

1- مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي لدى الصين في الفترة الأخيرة إلا أنها استمرت بشراء كميات أكبر من النفط الخام لملء خزاناتها، مستفيدة في ذلك من الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام إلا أن ذلك لم ينعكس على طلبها من النفط السعودي، ربما يعود ذلك إلى أن هناك خصومات من بعض المنتجين الرئيسيين في منطقة الخليج لعدد من الدول الأسيوية قد تكون الصين استفادت من هذه الخصومات[394].

2- يشتكي مستهلكون وتجار سعوديون من رداءه بعض المنتجات الصينية التي تباع في أسواق المملكة ولا شك أن المسؤولية في ذلك مشتركة، فالحكومة الصينية عليها أن تتأكد من أن البضائع المصدرة للخارج ومنها المملكة تتمتع بالجودة التي تحفظ للصين سمعتها والجهات

---

[392] John W.Garver,"Is China playing adual game in Iran?", Washington Quarterly, Winter 2011.

[393] زينب عبدالله، "السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية نموذجا)"، مجلة اتجاهات سياسية، دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا،العدد الخامس، أغسطس 2018، ص 75.

[394] عبدالله ابراهيم القويز، مرجع سابق.

السعودية المختصة عليها عدم السماح بدخول البضائع الرديئة أو المقلدة إلى المملكة مهما كان مصدرها[395].

3- أولى الجانبين السعودي والصيني أهمية قصوى للاستثمارات المشتركة في الدولتين فاستناداً إلى المصادر الصينية، فإن مجموع الشركات الصينية العاملة في المملكة قد وصل إلى قرابة 150 شركة، ومجموع الاستثمارات السعودية في الصين يزيد على 10 بليون دولار. أن طموح المملكة نحو تنويع قاعدتها الاقتصادية والتسهيلات التي تقدمها الدولة لتحقيق هذا الهدف ووصول الصين إلى درجات متقدمة في مجالي الصناعية والتكنولوجيا ورغبه الدولتين في اكتشاف المجالات التي تدعم رسوخ الشراكة في ما بينهما، تجعل المطالبة بزيادة الاستثمارات الصينية في المملكة أمرا ملحا[396].

وشدد الجانبان السعودي والصيني في البيان الصادر بشأن تلك الاستراتيجية على بذل الجهود لتطوير التعاون في مجالات عدة اهمها، المجال السياسي والذي يتفق فيه الجانبان على أنه في ظل التطور المستمر للتعددية القطبية في العالم والعولمة الاقتصادية يزداد الطابع الاستراتيجي والعالمي للعلاقات السعودية والصينية يوما بعد يوم، وأصبح كلا البلدين شريكاً مهماً لبعضهما البعض على الساحة الدولية فضلاً عن أن الجانبين ينظر كل منهما إلى العلاقات بينهما بنظرة استراتيجية وطويلة المدى[397].

وعليه، فقد أكد الجانبان الصيني والسعودي على عدة جوانب مشتركة وذات أهمية بينهما أهمها:

- اهتمامهما بآليات التشاور بين البلدين في مختلف المجالات، وعلى كافة المستويات ففيما يتعلق بالطاقة، كما أبدى الجانبان رغبتهما في استمرار تعزيز علاقات التعاون في مجال الطاقة، حيث أكد الجانبان على أهمية استقرار السوق البترولية للاقتصاد العالمي، أيضا أبدى الجانب الصيني تقديره للدور البارز الذي تقوم به المملكة العربية السعودية لضمان استقرار أسواق البترول العالمية باعتبارها مصدراً آمناً وموثوقاً ويعتمد عليه في إمدادات البترول للأسواق العالمية، وشدد الجانبان على رفضهما القاطع للإرهاب بجميع أشكاله وصوره التي تهدد السلام والاستقرار في شتي أنحاء العالم واستعدادهما لتعزيز التعاون الأمني.
- كما اتفق الجانبان على أن جميع الحضارات يجب أن تتبادل الاحترام والتسامح بما يحقق التعايش المنسجم بين مختلف الحضارات البشرية.

---

[395] المرجع السابق.

[396] حامد العلي، مرجع سابق.

[397] حامد العلي، مرجع سابق.

- تأكيد الجانبين على ضرورة تفعيل دور آلية اللجنة السعودية الصينية المشتركة للتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، والفنية، وذلك لتوسيع الاستثمار المتبادل ومواصلة تعميق التعاون في مجال البنية التحتية، وحسن التعامل مع المشاريع المتبادلة في مجالات السكك الحديدية والطرق والجسور والاتصالات والموانئ وغيرها.

- أكد الجانبان على تقديرهما لإطلاق التعاون في مجالات الفضاء وإطلاق الأقمار الاصطناعية والاستخدام السلمي للطاقة النووية والطاقات الجديدة، وما حققه هذا التعاون من نتائج، ومؤكدين استعدادهما لمواصلة دفع التطور المستمر.

ولم يخف الجانب الصيني إعجابه وإشادته بمشاركة الجانب السعودي كعضو مؤسس في إنشاء "البنك الأسيوي" لاستثمار البنية التحتية إذ يحرص الجانبان على تعزيز التعاون في مجالات عدة وبذل الجهود المشتركة لدفع التنمية والنهضة في منطقة آسيا.

ولم يغيب المجال الاقتصادي عن الشراكة الاستراتيجية بين الصين والسعودية، إذ سجلت العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين توقيع عدد من الاتفاقات في مختلف المجالات سواء فيما يتعلق باتفاقات ثنائية بين الحكومتين، أو اتفاقات بين رجال الأعمال في البلدين، وعليه فقد بدأ واضحاً بأن المملكة العربية السعودية هي الشريك الرئيس للصين والوجهة الأولى للاستثمار من قبل الشركات الصينية منذ نحو 13 عاما[398].

وعلى ضوء ما سبق، تسعى الصين إلى التقارب مع المملكة على مختلف الأصعدة لكون المملكة أكثر الدول الخليجية تأثيراً ولثقلها الإقليمي، فضلاً عن ثرواتها النفطية الهائلة وتأثيرها السياسي والأمني على دول الخليج الأخرى، كما تحاول الصين من خلال علاقتها بالمملكة إلى تأمين احتياجات الاقتصاد الصيني من الطاقة وتنويع أسواق منتجاتها وتعزيز مكانتها الدولية في ظل الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط، أما المملكة العربية السعودية، فتسعى المملكة إلى تعزيز علاقاتها بالصين للدفع بمصالحها الاقتصادية والسياسية، فالصين كقوة صاعدة تسعى إلى تغيير الوضع القائم في بنية النظام الدولي، وإقامة عالم متعدد الأقطاب لاسيما في ظل مؤشرات صعود وتزايد موارد القوة الشاملة للصين[399] وأصبحت تلعب دوراً رئيسياً في الشرق الأوسط وتشارك مع دول كبرى (روسيا وفرنسا) في معادلة أمن الخليج وتحقيق التوازن في مواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج.

الخلاصة:

مع استعراض دوافع ومحددات التقارب السعودي الروسي والتقارب السعودي الصيني، يطرح التساؤل هل سيمثل كلاً من التقارب السعودي الروسي والتقارب السعودي الصيني بداية

---

[398] زينب عبدالله، "السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية نموذجا)"، مرجع سابق، ص ص 75 - 77.

[399] فنسان الغريب، "مأزق الامبراطورية الأمريكية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مارس 2008، ص 32.

للتراجع في العلاقات الأمريكية السعودية، أم أن الدور الذي تشغله الأخيرة لا يمكن لروسيا والصين أن تملأه؟ وللإجابة على هذا السؤال في ضوء ما تناوله الفصل الثالث للدراسة المبحث الأول: التقارب السعودي الروسي والمبحث الثاني: التقارب السعودي الصيني على المستويين الاقتصادي والأمني، وتحليل انعكاساتهما على العلاقات الأمريكية السعودية.

يمكننا القول على المستوى الأمني، أن السعودية تسعى لتنويع علاقتها الدولية وتكوين شبكة تحالفات مرنة، للفوز بتسليح ودعم أمن المملكة، خاصة مع حالة "الانكفاء الأمريكي" وبعد أن أظهرت الولايات المتحدة استجابةً ضعيفةً لاحتياجات السعودية الأمنية والعسكرية في ظل التحديات الأمنية التي واجهتها خلال فترة الدراسة من (2011 - 2016)، الأمر الذي سيفتح الباب أمام الصين وروسيا لنشر ثقلهما في المنطقة وتنسيق مواقفهما ضد واشنطن ومع ذلك، تدرك السعودية أنه لا يمكن التخلي عن الدور الأمريكي في مجال الأمن القومي لحساب الصين أو روسيا على المدى القريب، حيث ما زالت الصين مقارنة بأمريكا أو حتى روسيا، أقل التزاماً تجاه دول المنطقة سياسياً وعسكرياً وستظل السعودية تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها شريكها الأول الاقتصادي والعسكري كما أن لدى واشنطن القدرة على تحمل أعباء الانتشار العسكري، وتطورها العسكري، وتشكيل تحالفات، أما الصين فهي ليست لديها القدرة على تحمل تلك الأعباء الأمنية، ولا ترغب في الاصطدام مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بل تستفيد من الهيمنة الأمريكية هناك، إذ تؤمن طرق الملاحة (النفط المصدّر للصين) دون إجراء أي استثمارات كبيرة لحماية المنطقة وفى خضم الصراع السعودي الإيراني الحالي ، تدرك المملكة أنه لا يوجد حالياً بديلٌ عن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج للحدّ من النفوذ الإيراني.

وعلى الصعيد السياسي، تدرك المملكة العربية السعودية جيداً أن الدور الذي تلعبه كلاً من روسيا والصين فيما يخص الصراع السعودي الإيراني، يصب فقط في مصلحتهما الخاصة، لذلك السعودية ليست لديها قناعة بأن بكين ستتخلى عن علاقاتها مع إيران في المستقبل لصالح علاقاتها مع السعودية كما تدرك الرياض مخاطر الانفصال التام عن واشنطن وأنه لن يصب في مصلحتها على المدى البعيد وعليه، ستحاول المملكة الاستفادة من علاقتها الاقتصادية مع كلاً من روسيا والصين مع الحفاظ على علاقتها الوظيفية والأمنية مع واشنطن ولكن دون الاعتماد الكلي على مظلة الحماية الأمريكية كما تدرك كلاً من السعودية والصين أيضاً أنه في ظل وجود قواعد عسكرية أمريكية في جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، لن تتمكن روسيا ولا الصين من إزاحة الولايات المتحدة من موقعها كفاعل عسكري مهيمن في الخليج العربي، كما ستستفيد المملكة من الحفاظ على كلا البلدين كسوق رئيسية لصادراتها النفطية المستقبلية وما يبدو على الأرجح هو أن الدول الكبرى (روسيا والصين والولايات المتحدة) سيقومون بعمل

توازن ثلاثي للقوة في الخليج يصب في خانة مصالحهم المشتركة دون أن يقوم أي طرف بتهميش الأطراف الأخرى أو إزاحته من المشهد.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة أهم المتغيرات الإقليمية منذ عام 2011 وحتي 2016 وتأثيرها على العلاقات الأمريكية - السعودية، وذلك من خلال استعراض أهم التحديات التي شهدتها المنطقة بدءاً من اندلاع ثورات الربيع العربي ومروراً بالأزمة السورية وتوقيع الاتفاق النووي الإيراني وكيف تعاملت كلاً من البلدين مع الأحداث، فعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية السعودية توصف دائماً "بالاستراتيجية"، فإن التحولات الإقليمية منذ عام 2011 تؤكد أن تلك العلاقات تجتاز مرحلة دقيقة من تاريخها، أبرز ملامحها التباين والاختلاف في المواقف تجاه عدد من القضايا الإقليمية، حيث يلاحظ أن هوة الخلاف بين الجانبين قد ازدادت لتشمل قضايا تعد ضمن جوهر الأمن القومي للمملكة العربية السعودية. ان أهم ما يميز فترة الدراسة (2011 - 2016) هو تعدد الأزمات خلال فترة الدراسة وتأثيرها على العلاقات الأمريكية السعودية، قفد اندلعت مجموعة غير مسبوقة من الأزمات في عهد الرئيس أوباما، كل واحدة منهم تشكل تحديا للولايات المتحدة والمملكة ومصالحهما الاستراتيجية وتطيح بالاستقرار في المنطقة.

لقد ارتفعت درجة التوتر في العلاقات الأمريكية السعودية خلال الفترة من (2011 - 2016) ووصلت إلى درجة التأزم والتفاقم على ضوء اختلاف وتباين الأولويات والمصالح الاستراتيجية لكلا البلدين تجاه عدد من المتغيرات الإقليمية أبرزها (ثورات الربيع العربي) وتوقيع الاتفاق النووي الإيراني.

ويمكن عرض أهم نتائج الدراسة:

من خلال استعراض فصول الدراسة وما تناوله الفصل الأول من المراحل التاريخية للعلاقات الأمريكية السعودية، يمكن القول أن الولايات المتحدة والسعودية اتفقتا على الرؤية الاستراتيجية العامة لحفظ أمن واستقرار الخليج، وضمان تدفق البترول فيه، ومنع أية قوة معادية للسياسة الأمريكية وبالتالي مهددة للمملكة السعودية من السيطرة على الخليج. فهناك توافق ضمني، وتعاون عسكري ولوجيستي أمني، بين الرياض وواشنطن على توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة، منذ استراتيجية العمودين المتساندين أيام حكم الرئيس ريتشارد نيكسون، وبعدها مبدأ كارتر "التدخل المباشر" ومنع السوفييت من الوصول للمنطقة خلال الثمانيات، ثم تبني "استراتيجية الاحتواء" للعراق وإيران، وتلاها سياسة "مكافحة الإرهاب" بعد هجمات 11 من سبتمبر 2001 وخلال فترة جورج بوش الابن. لقد ارتبطت المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي بسلسلة من اتفاقيات التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة والتي بموجبها تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بقواعد عسكرية داخل المنطقة مقابل تقديم واشنطن لحلفائها الخليجيين مساعدات عسكرية في شكل تدريبات واستشارات عسكرية ومبيعات كبيرة من الأسلحة تأمينا لأنظمتهم ولقوة الردع في مواجهة اية تهديدات لاستقرار المنطقة، وعليه ارتبط أمن الخليج بمظلة الحماية الأمريكية ومع تولي الرئيس أوباما، وتبني سياسة الانكفاء وعدم التدخل في قضايا

المنطقة والتراجع الواضح لأولوية منطقة الشرق الأوسط، وتوجهاته الرامية إلى التحول نحو منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، هذه الرؤية أثرت على العلاقات الأمريكية السعودية بوجه عام، ومواقف إدارته تجاه المتغيرات الإقليمية لتصبح الفترة من (2011 - 2016) إحدي الفترات الفارقة في تاريخ العلاقات الأمريكية السعودية ولأول مرة التي يقوم فيها الجانب السعودي بانتقاد الولايات المتحدة والاعتماد على نفسه في حماية مصالحه الاستراتيجية و أمنه القومي.

أما الفصل الثاني، فقد ناقش سياسات ومواقف كلاً من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تجاه الحركات الاحتجاجية الشعبية في كلاً من (البحرين واليمن) داخل المحيط الخليجي و(مصر وسوريا) خارج المحيط الخليجي وتأثير ذلك على العلاقات بين الدولتين وقد خلصت الباحثة إلى عدة نتائج مفادها: أن السياسة الأمريكية تجاه الثورات العربية تركت نتائج سلبية لدى الشريك السعودي وأضعفت الثقة فى واشنطن كحليف استراتيجي يمكن الوثوق به، خاصة بعد أن تخلت عن بعض الأنظمة كانت تعد صديقة لها، ودائما ما وصفت بأنها حليف قوي للإدارة الأمريكية، ودعمت وصول تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم خاصة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، كما رفضت التدخل العسكري في سوريا، من ناحية أخرى أن التعامل الأمريكي مع الثورات العربية، لم يأخذ شكل موقف واحد وثابت، ولكن تم التعامل مع كل حالة على حدة، لاسيما فيما يتعلق بوزن الدولة في محيطها الإقليمي ومدى ترابط المصالح المشتركة مع الإدارة الأمريكية وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لها وعليه، تباينت ردود فعل الإدارة الأمريكية وتعاطيها مع كل حالة عن الأخرى تبايناً كبيراً بل واختلفت في آليات التعامل معها أيضاُ، الأمر الذي أحدث تناقض تجاه الثورات العربية المختلفة وتصادمت القيم الأمريكية المتصلة بالديمقراطية والحرية والمسأواة والعدالة من جهة مع المخاوف المتصلة بالأمن القومي وحماية المصالح الأمريكية من جهة أخرى، أما على صعيد الموقف السعودي فقد جاء مناهض للحراكات الاحتجاجية الثورية ومارست المملكة التحرك السريع لاحتواء أية تداعيات هدفها إحداث خلخلة في الكتلة الخليجية وعليه كان التدخل السريع لقمع احتجاجات البحرين في عام 2011 وإعلانها رفض إسقاط نظام مبارك في مصر، واستخدام أداة التدخل العسكري في اليمن لحماية مصالحها الحيوية وأمنها القومي وحدودها الجنوبية، أما في الحالة السورية، فقد ساندت المملكة المطالب الثورية، حيث وجدت فيها فرصة لتصحيح موازن القوى لمصلحتها عبر تحويل سوريا من حليف لإيران إلى خصم لها وطالبت بإسقاط النظام في سوريا وقدمت الدعم والتمويل للمعارضة وطالبت الولايات المتحدة بالتدخل العسكري في سوريا لاسقاط نظام الأسد ولكن مع الاحجام الأمريكي عن التدخل في سوريا توترت العلاقات بين البلدين ووجهت السعودية الانتقادات إلى الإدارة الأمريكية مشككة في قدرتها على حماية المنطقة وتناقص نفوذها وفقدان الثقة فيها.

ويمكن القول، ان مع تنامي التحديات التي أفرزتها موجات الحراك الاحتجاجية العربية تبنت المملكة العربية السعودية استراتيجية خارجية قائمة على بعدين أساسيين: البعد الأول، وهوماً يمكن تسميته "السيطرة على الضرر"، والبعد الثاني يرتبط "بمحاولة ملء الفراغ الاستراتيجي"، الذي خلفه غياب دول محورية مثل مصر وسوريا والعراق، وهوما أطلق عليه بعض المفكرين "لحظة الخليج العربي"، في دلالة لانتقال مراكز النفوذ إلى منطقة الخليج العربي.

أما الفصل الثالث، فقد ناقش تأثير البرنامج النووي الإيراني على العلاقات الأمريكية السعودية ويعد توقيع الاتفاق النووي بين الغرب وإيران في يوليو 2015، هو الحدث الاكثر بروزا وتأثيرا بعد الثورات العربية في تغيير خارطة موازين القوة في المنطقة و واذكاء التنافس السعودي – الإيراني والأكثر تداعياُ على العلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة الدراسة، فمع توقيع الاتفاق النووي الإيراني وبروز التقارب الأمريكي - الإيراني، شعرت المملكة بأن هذه الصفقة بين واشنطن وطهران حول البرنامج النووي الإيراني ورفع العقوبات عنها تهدد استقرار الخليج العربي في ظل نزعة التمدد الإيراني ورغبتها في توسيع نفوذها في المنطقة، والسعودية لا تتخوف من امتلاك إيران للسلاح النووي السلمى ولكنها تتخوف من رفع العقوبات عن إيران دون التعهد بتغيير سياستها تجاه الأقليات الشيعية في السعودية وعدم استغلالهم لأثارة الاضطرابات وزعزعة الاستقرار في المملكة، من ناحية أخرى أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما من خلال تقاربها مع إيران، سعت إلى تحقيق التوازن الإقليمي - من وجهه نظر أوباما - من خلال اعتمادها على كتلتين إقليميتين هما: إيران وحلفاءها من جهة، والدول السنية وعلى رأسها السعودية من جهة أخرى. وهذا التوازن سيضمن منع هيمنة دولة إقليمية واحدة على منطقة الخليج مع استمرار لتدفق البترول واحتفاظ الولايات المتحدة بعلاقة طيبة مع كلا الطرفين، لأن التنافس - من وجهة نظره - هو ما ساعد في تغذية الحروب بالوكالة والفوضي في العراق وسوريا واليمن. في المقابل، قامت الولايات المتحدة بتعزيز القدرات العسكرية للمملكة ودول الخليج عبر صفقات أسلحة ضخمة وترتيبات أمنية وتنسيق مشترك لرفع منظومة الردع لمواجهة القوة الإيرانية وتطمين الجانب السعودي إلا أن ذلك لم يزيل المخاوف والقلق السعودي من التهديد الإيراني والتخلي الأمريكي عن حليفها السعودي وتغليب ميزان القوي في المنطقة لصالح إيران.

وفي ضوء ما تناوله الفصل االرابع للدراسة، المبحث الأول: التقارب السعودي الروسي والمبحث الثاني: التقارب السعودي الصيني على المستويين الاقتصادي والأمني، وتحليل انعكاساتهما على العلاقات الأمريكية السعودية، يمكن القول أن المملكة سعت إلى نسج شبكة من العلاقات مع القوى الدولية الصاعدة في المنطقة وأبرزها (روسيا والصين)، وقد اتضحت ملامح هذا التغير في السياسة الخارجية للمملكة مع تولى القيادة الجديدة للمملكة الملك سلمان بن عبدالعزيز في يناير 2015 وفي ظل حالة الانكفاء الأمريكي وتبني استراتيجية "قيادة العالم من

الخلف" في إشارة إلى التخلي عن الانخراط في الاضطرابات الحالية التي تشهدها المنطقة، وعدم الانغماس فيها لما لها من تكلفة على الصعيد المادي والبشري. فلم تعد الولايات المتحدة هي الفاعل الدولي الأبرز تأثيراً في إقليم الشرق الأوسط برمته مع بروز دور قوى دولية أخرى ولعبها دوراً رئيسياً في عدد من الأزمات الإقليمية (الأزمة السورية، والملف النووي الإيراني)، فعلى الصعيد السياسي، تجمع المملكة مع القوى الكبرى (روسيا والصين) أهداف مشتركة ومنها: احتواء الثورات العربية، وعدم قبول وصول تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم وترحيبها بإزاحة حركة الإخوان المسلمين من السلطة في مصر يونيو 2013، ومواجهة نمو النفوذ التركي في الشرق الأوسط، وتقليص تداعيات التفاهمات الأمريكية – الإيرانية التي تعززت في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما الثانية (2012 - 2016)، وقد خلصت الباحثة في هذا الفصل إلى أنه رغم التقارب الراهن في العلاقات السعودية - الصينية والسعودية - الروسية، فهي لا تزال بعيدة عن مستوى الشراكة الاستراتيجية، بسبب اختلاف المواقف حول العديد من القضايا الإقليمية الاستراتيجية / السياسية، ومن أبرزها الأزمة السورية، والتعامل مع سلوك إيران الإقليمي المتنامي، وطبيعة السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط. وفي المدي المنظور، تتوافق موسكو وبكين مع الرياض حول أهمية زيادة التعاون النفطي / الاقتصادي والتعاون العسكري والاستفادة من الأسواق السعودية وزيادة حجم الاستثمارات فيها، أما في المدى البعيد، فإن هذا التقارب محكوم بالقيود الدولية، وعلى رأسها الموقف الأمريكي منه، وتطور الأحداث في مناطق الصراع، ومواقف الدول الكبرى من القضايا الإقليمية وحدود تأثيرها فيها.

من مجمل الدراسة توصل إلى نتائج عامة:

- من التبسيط اختزال العلاقات الأمريكية السعودية في النفط والموقع الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية ومحورية دورها في المنطقة، فمستويات التعاون بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تمتد وتتعدد على عدة مستويات : العسكري والاقتصادي والتجاري والأمني ومن ثم، فالمعادلة أكثر تعقيداً مما يبدو وخلاصتها أن هذه العلاقات تنهض على مفهوم "المصلحة"، فكلما كانت هناك تقارب في "المصالح" تعززت العلاقات، وعلى الرغم من التباين في مواقف الطرفين تجاه الأزمات الإقليمية خلال فترة الدراسة، إلا أن تداخل المصالح السعودية – الأمريكية وتشابكها فرض على الطرفين الاستمرار في التعاون بشكل وثيق.
- لقد أدى الزخم في التحولات الإقليمية وتصاعد التهديدات الأمنية إلى إحداث تغيرات تتفاوت في كثافتها في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية والخروج من سياسة الظل الهادئة إلى سياسة المواجهة والمبادرة مدفوعاً بخيبات متكررة من الحليف الأمريكي، إذ لم تعد أي من الخيارات المتاحة للتعامل مع التهديدات مستبعدة بما فيها الردع الإستباقي والتدخل العسكري، وانتهجت المملكة سياسة تتسم بقدر أكبر من المرونة والاعتماد على التحالفات الوظيفية التي تقوم على التوافق في قضية واحدة مع دول أخرى لتحقيق مصالح مشتركة بغض النظر عن تنافر المصالح في قضايا أخرى .
- على الرغم من تصاعد التوتر في العلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة الدراسة (2011 - 2016)، وسعي المملكة إلى تنويع الحلفاء على المستوي الدولي، فإن هذا لا يعني فك الشراكة بين الجانبين الأمريكي والسعودي أو استبدال صديق قديم بآخر جديد، حيث استطاع البلدين تجاوز أزمات عميقة، فاستمرارية العلاقات يحكمها مصالح متبادلة - على الجانب الاقتصادي والتعاون العسكري والأمني، وصفقات الأسلحة الضخمة، والاستثمارات الهائلة للسعودية في الولايات المتحدة - تحول دون انفكاكها وأن كانت تبدو في شكل جديد ليست اعتماد كلي على مظلة الحماية الأمريكية بل هي أقرب إلى الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة، فالفكر الاستراتيجي الأمريكي يوقن أنه لا يوجد شريك أفضل من النظام السعودي، كما أن تاريخية العلاقات بين البلدين كفيلة بتجاوز الخلافات أو أية تغييرات في توجهات إدارة رئيس ما.
- مما لاشك فيه، أن المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة أعادت تكييف سياساتها الخارجية من أجل الحفاظ على مصالحها وأمنها القومي، والحفاظ على دورها وثقلها الإقليمي في مواجهة التمدد الإيراني، مع تراجع الدور الأمريكي في المنطقة واستخدمت كافة الأدوات المتاحة من أجل تقليل المخاطر على مصالحها ومواجهة التهديدات الأمنية، سواء كان هذه

الأدوات والآليات عسكرية، أم أمنية واستخباراتية، أم سياسية أو اقتصادية، أما فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه المنطقة، فإن استقرار منطقة الخليج سيبقى على رأس أولويات واشنطن في المدى المنظور، وذلك لأسباب اقتصادية واستراتيجية مرتبطة ليس بالمنطقة فحسب، بل ببنية النظام الدولي والعلاقات بين القوى الكبرى أيضاً، فالنفط العربي سوف يظل الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي لنحو عقدين أخرين من الزمن على الأقل، على الرغم من اكتشافات النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة، ومن الخطأ الاستنتاج أيضاً بأن تنامي الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا والمحيط الهادي يعد بمنزلة انسحاب من منطقة الشرق الأوسط والخليج إذ على العكس تماماً، سوف يستدعي ازدياد الاهتمام الأمريكي بالشرق الأقصى بالضرورة تمسك الولايات المتحدة بحماية مصالحها في المنطقة العربية، ولكن بوسائل ومقاربات مختلفة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الرسائل العلمية:

1. إبراهيم فنجان صدام الأمارة، "الولايات المتحدة وحرب اليمن 1962-1967"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 1995.
2. أحمد نعمان قاسم، "العلاقات اليمنية – الأمريكية 1962 – 1992، حاله دراسية في علاقات الدول النامية بالدول الكبرى"، رسالة دكتوراة، صنعاء، 1994.
3. إسلام محمد جوهر، "الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2011"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.
4. آمنه ابراهيم القرم، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القوي الإقليمية في الشرق الأوسط واثرها على النظام الإقليمي في عهد الرئيس باراك أوباما "، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017.
5. تغاريد أنور السيد الجويلي، "النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية (1990 - 2006)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.
6. خالد رجب سعيد الزهراني، "تداعيات أزمة سبتمبر 2001 على العلاقات السعودية – الأمريكية: دراسة في الإدارة السعودية للأزمة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.
7. خديجة أحمد على الهيضمي، "العلاقات اليمنية – السعودية 1932 - 1980"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983.
8. ساره سامح إبراهيم المزاحي "الاستمرارية والتغيير في السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني منذ عام 2001"، رساله ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.
9. سهام فتحي سليمان ابو مصطفي، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2013/2011"، رسالة ماجستير منشورة في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الازهر، غزة 2015.
10. عبد الامير محسن جبار، "العلاقات السياسية الأردنية – السعودية 1946 - 1958"، أطروحة دكتوراة، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 1995.

11. عبدالله سعد العتيبي، "الأزمة الأمريكية الإيرانية، وانعكاساتها على أمن الخليج العربي"، دولة الكويت" دراسة حاله 1997 – 2011، رساله ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
12. عبدالله عبدالحليم أسعد عبدالحليم، "الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010 - 2011)"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012.
13. عصام عبدالشافي، " السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة في تاثير البعد الديني"، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.
14. لبني عبدالله، "السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الوسط 2011 – 2014"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2014.
15. محمد على محمد التميم، "العلاقات السعودية – الأمريكية 1964 – 1975"، دراسة تاريخية، رسالة دكتوراة، جامعة الموصل، 2002.
16. نذير جبار حسين الهندأوي، "العلاقات السعودية – الأمريكية 1953 - 1964"، أطروحة دكتوراة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1997.
17. وداد خضير الشتيوي، "موقف الملك فيصل من قضيتي اليمن وفلسطين"، أطروحة دكتوراة، كلية الأداب، العراق، جامعة البصرة، 1997.

ب- الكتب:

1. اسماعيل صبري مقلد، " أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي"، الكويت: دار الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، 1984.
2. أمجد جبريل حسان، "السياسة السعودية تجاه القضايا العربية بعد أحداث أيلول / سبتمبر 2001 (فلسطين والعراق نموذجا)"، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2012.
3. برجا، فرانسوا وآخرون: "اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين"، مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية.
4. بنسون لي جريس، "العلاقات السعودية - الأمريكية في البدء كان النفط"، ترجمة سعد هجرس، القاهرة: دار سينا للنشر، الطبعة الأولي،1991.
5. تشالمرز جونسون، "أحزان الامبراطورية: أمريكا العظمي، القناع والحقيقة"، ترجمة د. فاطمة نصر، القاهرة، اصدارات سطور، 2006.

6. جايسون برأونلي، "اجهاض الديمقراطية: الحصاد المر للعلاقات المصرية السعودية في أربعين عاما"، ترجمة: احمد ذكي عثمان، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 2013.
7. جريجري جويس، "العلاقات اليمنية – السعودية بين الماضي والمستقبل (البنية الداخلية والمؤثرات الخارجية)"، ترجمة: سامي شامية وطلعت غنيم حسن، القاهرة، 1993.
8. حسن أبوطالب، "السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد"، في د.هدي متيكيس، خديجة عرفه محمد (محرر)، "الصعود الصيني"، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، 2006.
9. خليل على مراد، "تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي" ،1941 - 1947، العراق، مطبعة جامعة البصرة، 1980.
10. ـــ، "سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي، والمحيط الهندي (1968 – 1980)"، مجلة الخليج العربي، العدد 1، السنة 13، المجلد 17، 1980.
11. رياض الرأوي، "البرنامج النووي الإيراني واثره على منطقة الشرق الأوسط"، ط1، دار الأوائل، 2006، سوريا.
12. زبجنيو بريجنسكي، "رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية"، فاضل جتكر: مترجم، بيروت: دار الكتاب العربي، 2012.
13. زينب عبدالعظيم محمد، "الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين"، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2007.
14. سجل العالم العربي، يناير – يونيو 1975.
15. سعيد محمد بأديب، "الصراع السعودي - المصري حول اليمن الشمالي 1962 - 1970"، مركزالدراسات الإيرانية والعربية، لندن، دار الساقي للطباعة والنشر، 1991.
16. ـــ، "العلاقات السعودية – الإيرانية 1932 - 1982"، لندن: دار الساقي ومركز الدراسات الإيرانية والعربية، 1994.
17. شاهرام تشوبين، "طموحات إيران النووية"، ترجمة: بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم)، ناشرون، 2007.
18. شيرين هنتر، "مستقبل الإسلام والغرب: صدام حضارات أم تعايش سلمي"؟، ترجمة: زينب شوربا، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2002.
19. عبدالرزاق محمد أسود، "الموسوعة الفلسطينية"، المجلد الثالث، بيروت، الدار العربية للموسوعات، د.ت.

20. علاء طاهر، "العالم الاسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة"، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998.
21. علاء نورس، "ثورة 14 تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية"، بغداد، 1990.
22. على الدين هلال . اميركا والوحدة العربية 1945- 1982 " ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
23. ـ وجميل مطر، "النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية"، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
24. ـ، ونيفين مسعد "النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، ط5 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.
25. على فائزو وكريم سجادبور، "رحلة إيران النووية الطويلة :التكاليف والمخاطر"، دراسات عالمية، العد 142، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
26. عمر سعدي سليم الموسوي ،" الاتفاق النووي بين إيران ودول " 5 +1 " دراسة تحليلية "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين – المانيا، 2017 .
27. فاسيليف، "تاريخ المملكة العربية السعودية"، ترجمة خيري الضأمن وجلال الماشطة، موسكو، دار التقدم، 1986.
28. فتحي العفيفي، "الخليج العربي - النزاعات السياسية وحروب التغييرالاستراتيجي"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003.
29. فرد هاليداي، "المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية"، تعريب: محمد الرميحي، دار الوطن، 1976.
30. فنسان الغريب، "مأزق الامبراطورية الأمريكية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولي، مارس، 2008.
31. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975.
32. محمد احمد محجوب، "الديمقراطية في الميزان"، بيروت، دار النهار للنشر، 1973.
33. محمد البرادعي، "زمن الخداع الدبلوماسية النووية في أوقات الغدر"، بيكادور، 2011.
34. محمد حسنين هيكل، "سنوات الغليان"، الجزء الأول، القاهرة، 1988.
35. مذكرات ايزنهأور، ترجمة :هيوبرت يونغمان، بيروت، دار احياء التراث العربي، 1969.

36. مصطفي خليل، "أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية"، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، 1974.
37. نيسون لي جريسون، "العلاقات السعودية – الأمريكية"، القاهرة، دار سينا للنشر، 1991.
38. هاله أبوبكر سعودي، "السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيل ي 1967 - 1973"، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
39. هيلين لاكنر، "بيت مبني على الرمال: الاقتصاد السياسي للمملكة العربية السعودية"، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد: د.ت.
40. وردة مساعد على عثمان المشاعري، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران"، في كتاب "السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي"، المركز الديمقراطي العربي برلين – المانيا، الطبعة الأولي، 2018.
41. يازا جنكياني، "صراع القوي الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد"، ترجمة: على مرتضي سعيد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.
42. يوسف إبراهيم الجهماني، "الإسلام والغرب: العلاقات السعودية – الأمريكية نموذجا"، دمشق: دار حوران، 2003.

ب- الدوريات العلمية:

1. أجواء في زيارة أوباما للسعودية ونتائجها، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 3 أبريل، 2014.
2. أحمد البرصان، "انعكاسات أحداث 11 أيلول 2001 على العلاقات الأمريكية – السعودية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 21، خريف 2002.
3. أحمد التلاوي، "تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقارير سياسية، 20 اغسطس، 2016.
4. أحمد عبدالحليم، "خريطة القوي النووية في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها"، ضمن: ابراهيم محمد عناني واخرون (الخيار النووي في الشرق الأوسط تحرير: ابراهيم منصور، اعمال للندوة الفكرية التي تنظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
5. أحمد عردوم، "الصراع السعودي - الإيراني واثره على اليمن"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، العدد 2، مارس، 2017.

6. أحمد يوسف احمد، "ازمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية"، دبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجله افاق المستقبل: العدد 26، اغسطس، 2015.
7. ـــ، "أسلوب القوة في مواجهه سلاح البترول العربي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 41، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، يوليو، 1975.
8. أسامه الغزالي حرب، ومحمد السعيد ابراهيم ادريس، "الأمن والصراع في الخليج العربي"، مجلة السياسة الدولية، عدد(62)، 1980.
9. أشرف محمد كشك، "الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج، معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادىء"، مجلة اراء حول الخليج، العدد 106، أبريل، 2016.
10. ـــ، "معضله متجددة: أمن الخليج في النووية الإيرانية"، مجله السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 196، أبريل، 2014.
11. امال زرنيز، "التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط: نحو إعادة التموضع الإقليمي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 2، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين، العدد 9، يونيو / حزيران، 2018.
12. ـــ، "التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط: نحو إعادة التموضع الإقليمي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد الثاني، المركز الديمقراطي العربي المانيا – برلين، عدد 9، يونيو، 2018.
13. التقرير الاستراتيجي العربي 2006 - 2007، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2007.
14. التقرير الشامل للعلاقات السعودية – الروسية، الصادر عن مركز الاعلام والدراسات العربية – الروسية، الرياض، 27 يونيو، 2015.
15. التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، أبريل، 2012.
16. جاسم يونس الحريري، "تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون"، السياسة الدولية، العدد 167، كانون الثاني / يناير، 2007.
17. جاسون برأونلي، "المحافظة الأمريكية: رد فعل إدارة أوباما تجاه 25 يناير في مصر"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 189، يوليو، 2012.
18. جهاد حمدي حجازي عبدالحي، "العلاقات العربية الصينية في الفترة من 2001 - 2015" دراسة حالة (مصر)، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 2 نوفمبر، 2016.

19. حسام السيد ذكي، "المملكة العربية السعودية والأزمة اليمنية، والحلول الموجعة"، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 5 يونيو، 2018.
20. حمود ناصر القدمي، "حدود الاستمرار: حسابات المعادلة الأمريكية المتناقضة في اليمن"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، التحليلات السياسية، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 16أكتوبر، 2016.
21. حيدر صلال، "التنافس الروسي - الأمريكي في سوريا"، مجله العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، العدد الثالث، يونيو- حزيران، 25 مايو، 2017.
22. خليل على مراد، "الولايات المتحدة: النفط وأمن الخليج العربي في السبعينات": مجله الخليج العربي، المجلد الرابع عشر، العدد 1، جامعة البصره، 1982.
23. دلال محمود السيد، "السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط"، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد 203، يناير، 2016.
24. رابحة سيف علام، محمود حمدي أبو القاسم "الثورة السورية: التقيدات الداخلية والتوازنات الدولية"، كراسات استراتيجية، العدد 236، 2013.
25. زينب عبدالله، "السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية نموذجا)"، مجلة اتجاهات سياسية، دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، العدد الخامس، أغسطس، 2018.
26. سعد سعيد الغامدي، "العلاقات المصرية – السعودية بعد ثورة 25 يناير 2011"، جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28، العدد الرابع، 2014.
27. سنية الحسيني، "هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية "تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟"، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 28 ديسمبر، 2015.
28. عبدالرزاق محمد أسود، "الموسوعة الفلسطينية"، المجلد الثالث، بيروت، الدار العربية للموسوعات، د.ت.
29. عبدالعزيز العجيزي، "أزمة الطاقة والمتغيرات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 41، 1975.
30. عبدالعظيم رمضان، "النفط والأمن في الخليج العربي"، ندوة في لندن، مجلة السياسة الدولية، عدد 63، 1981.

31. عدنان مهنا، "مجابهه الهيمنة، إيران واميركا في الشرق الأوسط"، سلسلة الفكر الإيراني المعاصر، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2014.
32. علاء بيومي، "بارك أوباما والعالم العربي"، سلسلة أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد 9، الطبعة الأولي، الدوحة، 2008 .
33. عمار شرعان، "توقعات: الغاء الكونجرس لقانون جاستا في ظل إدارة ترامب بعيدة"، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 18 مارس، 2017.
34. عمر الحسن، "دول الخليج والأزمة السورية مستويات التحرك وحصيلة المواقف"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 16 يوليو، 2012.
35. عمر الشهابي واخرون، "الثابت والمتحول 2014، الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة"، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، 21 سبتمبر، 2014 .
36. عمرو عبد العاطي، "استمرار القرن الأمريكي في صورة جديدة"، السياسة الدولية، العدد202، أكتوبر، 2015.
37. عمرو محمد ابراهيم، "قانون جاستا وتداعياته على العلاقات الدولية :رؤية تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 30 سبتمبر، 2016.
38. عودة عودة وجاسم محمد هايش، "السياسة الأمريكية تجاه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1967 – 1971"، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، مجلد 29، 1999.
39. قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، وحدة تحليل السياسات، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.
40. كامران كرمي، "المملكة امام اختبارات صعبة"، في مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 147، أكتوبر، 2012.
41. لبني عبدالله محمد على يسن عبدالله، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 25 يوليو، 2015.
42. لؤي بن بكر الطيار، "تأثير "قانون جاستا" على مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقارير، 20 أكتوبر، 2016.
43. ماجد بن عبدالعزيز التركي، "بواعث ودلالات التقارب السعودي – الامريكي"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2015/7/2.
44. مايسة محمد مدني، "التدخل الروسي في الأزمة السورية"، مجلة كلية الاقتصاد العلمية ،جامعة أفريقيا العالمية، العدد 4، 2014.

45. محمد أبو رمان، "الفاعلون الجدد واعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية "، السياسة الدولية، عدد 168، ابريل، 2007.
46. محمد السيد سليم، "ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي"، السياسة الدولية، العدد 192، ابريل، 2013.
47. محمد المنشاوي، "28 صفحة سرية تهدد العلاقات الأمريكية السعودية"، مقالات، السياسة الدولية، 78 ديسمبر، 2016.
48. محمد عبدالسلام، "اقليم يعاد بناؤه"، في التقرير الاستراتيجي العربي 2008 - 2009، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام، 2010.
49. محمد عز العرب، "الأزمة السياسية في البحرين حدود الربيع العربي"، كراسات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 223، 2011.
50. ـــ، "لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية الاستثناء في الربيع العربي؟"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، 7 ابريل، 2012.
51. محمد كمال، "السياسة الأمريكية والشرق الأوسط، حدود الاستمرارية والتغيير"، السياسة الدولية، العدد 203، المجلد 51، يناير، 2016.
52. ـ، "مبدأ أوباما وسياساته الشرق أوسطيه"، السياسة الدولية، عدد 201، يونيو 2015.
53. محمد مجاهد الزيات، "مسارات متشابكة، إدارة الصرعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015.
54. محمد مطاوع، "الغرب وقضايا الشرق الأوسط: من "الحرب على العراق" إلى ثورات "الربيع العربي": الواقع والتفسيرات"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 426، السنة 37، اغسطس، 2014.
55. محمود حمدى أبو القاسم، "التوافق الروسى الأمريكى حول نزع الكيمأوى السورى هل تراجعت احتمالات العمل العسكرى؟"، ملف الأهرام الاستراتيجى، العدد226، أكتوبر، 2013.
56. **مروان بشارة**، "أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي"، دورية سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، العدد الأول، مارس، 2013.
57. مصطفي خليل، "ازمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية"، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية في مؤسسة الاهرام، 1974.
58. معن طلاع، "سياسة الفاعلين الدوليين في سوريه"، ورقة بحثية منشورة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 27 اذار / مارس، 2015.

59. موقف إيران من التقارب السعودي – الروسي، ضمن بحوث التقرير الشامل للعلاقات السعودية – الروسية، مركز الاعلام والدراسات العربية الروسية، يونيو، 2015.
60. مؤيد ابراهيم الوندأوي، "حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر 1956"، مجله أفاق عربية، تشرين الأول، 1990.
61. نادية سعد الدين، "مسارات التحول: المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي"، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، 7 أغسطس، 2016.
62. نورهان الشيخ، "الدور الروسي في الأزمة السورية"، تقرير صادر عن مجلة أراء حول الخليج، العدد 98، 2015/8/15.
63. ـ، "السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا إلى المزيد من الانخراط في أزمات المنطقة؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد 203.
64. نوري عبد الحميد خليل، "ام المعارك والسياسة الأمريكية تجاه النفط العربي"، مجلة أم المعارك، عدد 4، 1995.

ح- الصحف:

1. جريدة الرياض، عادل الجبير من روسيا، 2015/10/12.
http://www.alriyadh.com/1072315
2. جريدة الرياض، نايف الوعيل، تقرير 14 اتفاقية ... تترجم 74 عاما من تطور العلاقات السعودية – الصينية، العدد 17377، 21 كانون الثاني، 2016.
http://www.alriyadh.com/1121086
3. جريدة الرياض، أحمد الهلالي، "السعودية" و"الصين" من التجارة واستقبال الحجاج إلى العلاقات الاستراتيجية الفعالة، تاريخ 2016/8/29.
ww.alriyadh.com/news/2016/08/29
4. جريدة الحياة، عبدالله ابراهيم القويز، نحو علاقات اقتصادية سعودية - صينية أعمق وأكثر استمرارية، تاريخ 10 أبريل، 2015.
http://www.alhayat.com/author/150224/1/abdallah-alguaz
5. جريدة سبق، محمد حضاض، السفير الصيني في حوار مع سبق "شعبنا لن ينسي وقفتكم بعد زلزال 2008"، 15 مارس 2017، على الموقع http:www.sabq.org
6. جريدة المصري اليوم، مصر، التحرير يتحول إلى ساحة حرب في موقعة الجمل، العدد (2426)، 2011/2/3.
<https://www.almasryalyoum.com/news/details/2011/2/3>

7. جريدة البيان، أمجد خشافه، "اليمن بين الأطماع الفارسية والأجندة الأمريكية"، 2018/11/18.
http://www.albayan.co.uk.artticle2
8. جريدة الوطن، السعودية، أحمد عبدالهادي، سيناتور يهودي أمريكي بقانون لمحاسبة السعودية عي النمط السوري، 2003/11/26.
9. جريدة الاتحاد الاشتراكي، البحرين: بين الربيع العربي وإيران، يوم 2012/1/11 تم تصفح على الموقع :WWW.maghress.com
10. جريدة الشرق الأوسط، عماد مكي، "اعضاء من مؤيدي إسرائيل في الكونغرس يطرحون مشروع قانون لمحاسبة السعودية"، 2003/11/30.
11. صحيفة اجيال الكويتية، 14 تشرين الأول، 1973.

ث- المو اقع الالكترونية:

1. مورتون كلين، المنظمة اليهودية الأمريكية تقف وراء قانون محاسبة السعودية، 2005/11/8، النص متاح على الرابط التالي
http://www.islamdaily.net/ar/contents.aspX
2. علاقة الملك عبدالله بمصر ... كلمة السر دعم الاستقرار، جريدة المصري اليوم، 2015/1/23.
http://www.almasryaloum.com/news/details/637872
3. حيدر صلال، التنافس الروسي - الأمريكي في سوريا، مجله العلوم السياسية والقانون، المركزالديمقراطي العربي، العدد الثالث، يونيو - حزيران، 25 مايو 2017.
تصفح المقال على الرابط علي: https://democraticac.de/?p=46748
4. النص الكامل لكلمة الرئيس مرسي بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة، بوابة الاهرام، 2012/6/30.
http://www. gate.ahram.org.eg/news/226294.aspx
5. المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، "كلمة خادم الحرمين الشريفين لاشقائه في سوريا"، 30 مايو 1433هـ
http:// www.mofa.gov.sa/services and information/news/Two Holy Mosques Speeches/pages/891042.asp
6. السعودية تدعم الجيش الحر بصواريخ جديدة، العربية نت، 17 اغسطس 2013.
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2013/08/17/html
7. السعودية ترفض عضوية مجلس الأمن لعجزه عن حل قضايا الشرق الأوسط، وكالة رويترز، 18 أكتوبر 2013.

http://ara.reuters.com/article/topnews/idaracae

8. يحيي الشهري، رؤية تحليلية لموقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية السورية، المركز الديمقراطي العربي، 9 ديسمبر 2015.
https://www.democraticac.de/?p=24252

9. كان الرئيس أوباما قد صرح في 20 اغسطس 2012 حول الوضع في سوريا ان الخط الاحمر بالنسبة لنا هو مشاهدتنا لنقل أو استخدام الأسلحة الكيمائية، انظر: Barack Obama،"Remarks to the white House press corps"، (Washington، DC:20 Aug. 2012) ، The white House، https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2012/08/20/remarks-president-white-house-press-corps.

10. معن طلاع، سياسة الفاعلين الدوليين في سوريه، ورقة بحثية منشورة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 27 اذار / مارس 2015 على الرابط.
http://www.omrandirasat.org

11. اجواء في زيارة أوباما للسعودية ونتائجها، تقدير موقف ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 3 أبريل 2014.
www.dohainstitute.org/release

12. لؤي بن بكر الطيار، تأثير "قانون جاستا" على مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، الدوحة، 20 أكتوبر 2016، للاطلاع على المقال:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/10/161020101815492.html

13. خيارات السعودية لمواجهه قانون جاستا الامريكي، سكاي نيوز عربية، 29 سبتمبر 2016.
http//:www.skynews Arabia .com/web/article/8769262

14. عمرو محمد ابراهيم، قانون جاستا وتداعياته على العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، 30 برلين - ألمانيا، سبتمبر 2016.
تم تصفح الموقع على الرابط: https://democraticac.de/?p=37933

15. تأثير قانون جاستا على مستقبل العلاقات السعودية – الأمريكية، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، الدوحة، قطر، 20 أكتوبر 2016.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/10/161020101815492.html

16. محمد المنشأوي، 28 صفحة سرية تهدد العلاقات الأمريكية السعودية، مقالات السياسة الدولية، 28 ديسمبر 2016.
http//:www.siyassa.org.eg/news

17. عمار شرعان، توقعات: الغاء الكونجرس لقانون ((جاستا)) في ظل إدارة ترامب بعيدة، المركز الديمقراطي العربي، 18 مارس 2017.
https://democraticac.de.w0124385.kasserver.com/?tag
18. احمد عردوم، الصراع السعودي - الإيراني واثره على اليمن ،مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 2، مارس 2017، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا.
https://democraticac.de/?p=45025
19. اليمن: تسلسل زمن التصاعد الاحداق وصولا إلى عاصفة الحزم، بي بي سي عربي، 27 مارس 2015.
http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/03/150325_comments_yemen_houthis
20. عمرو صبحي، تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011، المركز الديمقراطي العربي، 7 يناير 2018.
https://democraticac.de/?p=51362
21. أشرف كشك، التدخل في اليمن: ضرورة للتوازن الإقليمي، جريدة الاهرام، مقالات، 31 مارس 2015.
http://www.ahram.org.eg/WriterArticles/2316/2015/0.aspx
22. محمد عمر، حرب اليمن: عوامل غياب الحسم واثرها على استمرار الصراع، المركز الديمقراطي العربي، 2 يناير 2018.
https://democraticac.de/?p=51306
23. احمد التلأوي، "تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقارير سياسية، 20 اغسطس 2016.
https://eipss-eg.org/20/08/2016.
24. حسام السيد ذكي، "المملكة العربية السعودية والأزمة اليمنية، والحلول الموجعة"، المركز الديمقراطي العربي، 5 يونيو 2018، تم تصفح الموقع 2018/11/2.
https://democraticac.de/?p=54478
25. ستيفن سيش واريك بيلو فسكي، اليمن: النظرة في الرياض، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 23 تموز / يوليو 2017.
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/yemen-the-view-from-riyadh1

26. حرب اليمن واثارها على مستقبل السعودية في ظل طموحات محمد بن سلمان الإقليمية، المركز الديمقراطي العربي، 11 نوفمبر 2017.
https://democraticac.de/?p=50532
27. التغيير نت، "انتقاد لتقلبات المواقف الأمريكية في اليمن"، 2011/5/16.
http://www.al-tagheer.com/news29779.html
28. جيرمي م. شارب المتخصص بشؤون الشرق الأوسط في دراسة بعنوان: اليمن الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة، 8 يونيو 2011، نشرت عبر خدمة الابحاث في الكونجرس. http://almasdaronline.com/article/25903
29. مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، "الموقف الأمريكي بين قيم الحرية ومخاوف الحرب على الإرهاب".
http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=1&id=217&s=1&tab=2
30. قراءة اليمن في تحولات الموقف الأمريكي باليمن، المصدر أون لاين 2011/11/25
http://almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=1&news_id=25903
31. الجزيرة نت، الاخبار، ادانه واسعة للقمع الدامي باليمن 2011/3/19.
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/3/19
32. الجزيرة نت، الاخبار، صالح يرحب بالمبادرة الخليجية، وينتقد قطر 2011/4/9.
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/4/9
33. أمجد خشافه، جريدة البيان، "اليمن بين الأطماع الفارسية والأجندة الأمريكية"، 2018/11/18. http://www.albayan.co.uk.artticle2
34. بيانات قمة شرم الشيخ في 29 مارس 2015، الامانة العامة لجامعة الدول العربية.
https://www.aljazeera.net/.../2015/3/29/-إعلان-شرم-الشيخ-نص-بيان-القمة-العربية-
35. باتريتا بيرتي، ويوئيل جوزانسكي، ترجمة وتحرير: جلال الدين عزالدين علي، "السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران والحرب بالوكالة في سوريا نحو فصل جديد"، مركز بيروت لدراسات الشرق لأوسط، 15 فبراير 2015.
http://www.beirutme.com/15/2/2015
36. الإدارة الأمريكية تصعد حملتها في اليمن للحد من النفوذ الإيراني في العالم العربي، المركز الديمقراطي العربي، 2017/10/22.
https://democraticac.de/?p=50214

37. حرب اليمن واثارها على مستقبل السعودية في ظل طموحات محمد بن سلمان الإقليمية، المركز الديمقراطي العربي، 11 نوفمبر 2017.
https://democraticac.de/?p=50532

38. آمال زرنيز، التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط: "نحو إعادة التموضع الإقليمي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 9، يونيو / حزيران 2018، المجلد 2، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين.
https://democraticac.de/?p=54183

39. نادية سعد الدين، مسارات التحول: المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، 7 أغسطس 2016.
http://www.siyassa.org.eg/News/9847.aspx

40. رائد خالد قرملي، "السياسة الخارجية السعودية .....عامان مع الملك سلمان"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 15-4-2017، على الرابط الالكتروني:
aawsat.com/home/article

41. البحرين: بين الربيع العربي وإيران، جريدة الاتحاد الاشتراكي، يوم 2012/1/11 تم تصفح على الموقع: WWW.maghress.com

42. قوات من درع الجزيرة، تدخل البحرين تجأوبا مع طلب المنامة للدعم، العربية نت، 14 مارس 2011. https://www.alarabiya.net/2011/03/14

43. الجزيرة نت، الأخبار: عربي، "واشنطن ترحب بالحوار في البحرين"، 2011/2/25.
http://www.aljazeera.net/news/pages/0b7519e4-ca48-4568-959a-aa4831aa9777

44. فرانس 24، "كيف يمكن تقييم الموقف الأمريكي مما يجري في البحرين"، 2011/3/18.
http://www.france24.com/ar/20110318-protest-usa-reaction-absent-bahrain-demonstration

45. تسلسل زمني: الاصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر، 11 فبراير 2011.
www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml

46. العالم يطالب مصر بإصلاحات سياسية، الجزيرة نت، الأخبار، 2011/1/30.
http://www.aljazeera.net/news/pages/06272f94-d228-4bb1-bbe6-7ad0487b2455

47. التحرير يتحول إلى ساحة حرب في موقعة الجمل، المصري اليوم، العدد 2426، 2011/2/3.
<https://www.almasryalyoum.com/news/details/2011/2/3>

48. مبارك يتنحى ويسلم سلطاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة"، العربية، 12 / فبراير/ 2011.
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137234.html
49. أوباما يحيي المصريين ويدعو لانتقال إلى الديمقراطية (CNN، 2011/2/13)
http:// www.egyptiantalks . org/ invb/ index. php
50. البيت الابيض، مكتب السكرتير الصحفي، الرئيس أوباما يجري اتصالا هاتفيا بالرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، 2012/6/24، النص متاح على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/06/201206258053.html
51. كيري: الجيش كان يستعيد الديمقراطية عندما عزل مرسي،1 من اغسطس 2013
http:// ara . reuters.com/ article/ topnews
52. البيت الابيض، مكتب السكرتير الصحفي، بيان للرئيس أوباما عن مصر، 3 يوليو 2013، النص الرسمي متاح على موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130704278152.html
53. البيت الابيض، فحوي اجتماع الرئيس بمجلس الأمن القومي بخصوص الوضع الراهن في مصر، مكتب السكرتير الصحفي، 6 يوليو 2013، النص الرسمي متاح على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130708278267.html
54. البيت الابيض، مكتب السكرتير الصحفي، تصريحات الرئيس أوباما حول الوضع في مصر بولاية ماساتشوستس، 15 أغسطس 2013، النص الرسمي متاح على موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130704278152.html
55. هاني رسلان، الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر، سودانيل، 2011/3/8.
http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/118-2009-02-03-19-03-41/24831، تم تصفح الموقع 2018/11/4.
56. السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير
www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/07/201172371850917103.html

57. محمد محمود السيد، العلاقات المصرية – السعودية بين التوتر والاحتياج المتبادل، www.youthmott.23/10/2016
58. العاهل السعودي يدعو العرب للتصدي لمن يمس بأمن مصر، العربية نت، 16 اغسطس 2013 http:// www. Al-Arabiya.net/ar/Saudi-today/16/8/2013
59. نص بيان وزارة الداخلية السعودية حول ادراج الإخوان وحزب الله وداعش ضمن قائمة الإرهاب، الشرق الأوسط، 7 مارس 2014.
60. العاهل السعودي يغادر القاهرة بعد زيارة خاطفة، BBC عربي، 20 يونيو 2014. http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/06/140620_king_abdullah_cairo
61. دينا عماد محمد كمال، أثر التغير في السياسة الخارجية السعودية بعد تولي الملك سلمان على العلاقات المصرية، تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/10/30 على الرابط الالكتروني http://www.democratic.de/?p=301917/amp
62. سعود الفيصل: "العرب مستعدون لتعويض المساعدات الغربية لمصر "، الحياة، 2013/8/19، انظر: al-Hayat.com/details/543090:http//
63. سايمون هندرسون وأولي هابنوتن، "إيران النووية"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدني، www.washington inistitue.org/ar/policy-analysis 2013/2/12
64. مصطفي محمد سعيد عبداللاه السيد، "المواقف لدولية تجاه ازمة الملف النووي الإيراني خلال الفترة من 2001 – 2010 بالتركيز على موقف الإدارة الأمريكية"، المركز الديمقراطي العربي.
https://democraticac.de/?p=56733
65. بين العصا والجزرة، رساله أوباما وتحولات الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، الاعلامي التقدمي – العربية ، متاح علي:
www.alealamy/.net/showdelails.php?id=66694
66. ايمان ابو زيد مخيمر"البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأمريكية" المركز الديمقراطي العربي، 2015/2/12.
67. حمود ناصر القدمي، "حدود الاستمرار: حسابات المعادلة الأمريكية المتناقضة في اليمن"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، التحليلات السياسية، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 16 أكتوبر 2016.
www.future.uae.com
68. هادي طرفي، تفاصيل الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5 + 1"، 24 نوفمبر 2013، العربية نت https://www.alarabiya.net/ar/iran/2013/11/24/%D8

69. ابراهيم سيف منشأوي واحمد عبدالتواب الخطيب، افاق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المفاوضات النووية، المركز العربي للبحوث والدراسات
WWW.acrseg.org/36746
70. جمال محمد، "من سرب التفاصيل الاتفاق النووي الإيراني من قبل توقيعه؟، 30 مارس 2015. متاح على http://altagreer.com
71. محمد السعيد ادريس، تأثير التقارب الأمريكي – الإيراني على منطقة الخليج العربي، المركز العربي للبحوث والدراسات، ديسمبر 2003. www. Acrseg.org
72. محادثة جديدة بين واشنطن وطهران في جنيف حول الملف النووي، مقاله منشورة على شبكة الانترنت: متاح على http://23.102.38.195./?p=18402
73. على حسن باكير، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، متاح علي:
http://studies.aljazeera.net/rwports/2015/04
74. أهم بنود اتفاق اطار حل أزمة برنامج إيران النووي، مقاله منشورة على شبكة الانترنت
http://arabic.rt.com/news
75. قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات، 15 يوليو 2015. تم زيارة هذة الصفحة في 2018/10/30. http://www.dohainstitute.org
76. ليلي الرحباني، "الاتفاق النووي الإيراني، من ربح ومن خسر" يوليو 2015.
http:// Arabic.rt.com/news/807792. 25/03/2016
77. على عدنان محمد حسن، استمرار اميركا في الاتفاق النووي الإيراني على المحك، المركز الديمقراطي العربي، 6 ديسمبر 2017.
https://democraticac.de/?p=50863
78. هل بات الاتفاق النووي الإيراني على مفترق الطرق. www.bbc.com/6/12/2016
79. نهاد المشنوق، السياسة التوسعية الإيرانية تعيد النفوذ الإقليمي السعودي إلى المنطقة
www.alarab.co.uk/2id-15744
80. ليلي الرحباني "الاتفاق النووي الإيراني: من ربح ومن خسر" 2015/7/13.
www.arabic.rt.com/news
81. سيناريو الأزمة السعودية بين التصادم والانفجار، شفق نيوز، 2016.
www.ara.shafaaq.com15\03\2016

82. ماجد بن عبدالعزيز التركي، بواعث ودلالات التقارب السعودي – الامريكي، مركز الجزيرة للدراسات 2015/7/2.
www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2/7/215
83. أشرف كشك، تطور العلاقات السعودية – الروسية، والانعكاسات على أمن الخليج العربي، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، دراسات، مقالات، 30 يونيو 2015. www.derasat.org.bh/ar/publications
84. نايف الوعيل، تقرير 14 اتفاقية .. تترجم 74 عاما من تطور العلاقات السعودية –الصينية، صحيفة الرياض، العدد 17377، 21 كانون الثاني 2016.
http://www.alriyadh.com/1121086
85. منتدي الجيش العربي، الصين والسعودية، 2011/5/28، نقلا عن موقع:
http://www.arabic.military.com
86. أحمد الهلالي، "السعودية" و"الصين" من التجارة واستقبال الحجاج إلى العلاقات الاستراتيجية الفعالة، صحيفة الرياض، تاريخ 2016/8/29.
ww.alriyadh.com/news/2016/08/29
87. عبدالله ابراهيم القويز، نحو علاقات اقتصادية سعودية- صينية أعمق وأكثر استمرارية، صحيفة الحياة، تاريخ 10 نيسان 2015.
http://www.alhayat.com/author/150224/1/abdallah-alguaz
88. ياسين السليمان، العلاقة الخليجية الصينية ...نمو يرسم معالم اقتصادية جديدة، الخليج أونلاين، تاريخ 2016/10/25.
http:www.Alkhaleejonline.net/2016/10/25
89. محمد حضاض، السفير الصيني في حوار مع سبق "شعبنا لن ينسي وقفتكم بعد زلزال 2008"، جريدة سبق، 15 مارس 2017، على الموقع http:www.sabq.org
90. توقيع اتفاقات بقيمة 65 مليار دولار بين السعودية والصين خلال زيارة الملك سلمان 16 مارس 2017.
https://arabic.cnn.com/business/2017/03/16/china-saudi deals-worth-65-billion-dollar
91. أشرف محمد كشك، الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج، معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادىء، اراء حول الخليج، العدد 106، أبريل 2016.
/:www.derasat.org.bh/wp-content/uploads/2016/04/http

92. جهاد حمدي حجازي عبدالحي، العلاقات العربية الصينية في الفترة من 2001 -2015، دراسة حالة (مصر)، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 2 نوفمبر 2016.
https://democraticac.de/?p=39327

93. سنية الحسيني، هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية "تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟"،المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 28 ديسمبر2015.
https://democraticac.de/?p=25088

94. محمد الأمير أحمد عبدالعزيز، "محددات السياسة الصينية الخارجية تجاه الأزمة السورية"، 4 المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، سبتمبر 2018.
https://democraticac.de/?p=56124

95. ايمان عبدالله عبدالخالق ابراهيم، اثر العلاقات الصينية – الأمريكية على النظام الدولي منذ 2001، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 24 يوليو 2016.
https://democraticac.de/?p=34551

96. زينب عبدالله، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية نموذجا)، مجلة اتجاهات سياسية ،دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي برلين– ألمانيا، العدد الخامس، أغسطس 2018.
https://democraticac.de/?p=55997

97. د. أحمد القيسي، التقارب الصيني السعودي ومحدودية تأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 2 شباط / فبراير 2018.
www.washingtoninstitute.org \ar\fikraforum\view\saudi-chinese-rapprochement-and-its-effect-on-saudi-american-relations .

98. خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ أمام جامعة الدول العربية خلال زيارته إلى المنطقة في شهر كانون الثاني / فبراير عام 2016.
http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0122/c31660-9008096.html

99. العلاقات الأمريكية السعودية :تحالف دائم واختلافات طارئة ،موقع بي بي سي العربية، 22 مايو 2017.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070

100. اتفاقيات بين روسيا والسعودية خلال زيارة محمد بن سلمان.. و"مجتهد": موسكو ترغب في استكمال صفقة أسلحة مع مصر بتمويل سعودي، الجمعه19 يونيو /حزيران، 2015.

101.التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية ، وحدة تحليل السياسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أبريل 2012،

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Arab_Revolutions_and_Ge
.ostrategic_Balances_and_Interactions.aspx

102. تم تصفح الموقع في 8 أكتوبر 2016 www.sasapost.com/jasta-9/11-lawsuits-bill

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A. BOOKS:

1. Abir: Mordechai، "Oil power and politics، conflict in Arabia"، The Red see and the Gulf، London، 1974.
2. Al fred Prados، "Saudi Arabia: background and U.S relations" Washington D.C، library of congress، march 2001.
3. Alexander Bligh ، "From prince toking: royal succession in the house of Saudi in twentieth century"، New York، 1985.
4. Alfred Prados، "Saudi Arabia: current issues and U.S Relations، Washington D.C: library of congress، 2011.
5. Anna M. Agathangelu and NEVZAT Soguk، "Arab revolution and world transformations"، London: routledge، 2013.
6. Anthony Cordesman، "The gulf and search for strategic stability"، London، 1984.
7. Hillary Rodham Clinton، "Hard Choices"، New York، Simon & Schuster، 2014.
8. Pedro Morazan، Irene knoKe، Doris Knoblauch، Thobias Schafer، "The Role of Brics، In the developing world"، European union، (April 2012).
9. Pierre Renouvin and Tean Baptiste Duroselle، "Introduction to the History of International Relations"، Transition: Mary Ilford، Pall Mall Press، Paris، 1964.
10. Rachel Bronson، "Thicker than oil: America's uneasy partnership with Saudi Arabia". New York: Oxford university press، (April 2006).
11. Robert Baer، "sleeping with the devil: how washington sold our soul for Saudi crude"، New york: three Rivers press، 2004.

12. Tim Niblock ، "the Us – Saudi alliance: a crisis over come ?"، Journal of Social Affairs، (Emirates)، Vol. 23، No. 89، Spring 2006.
13. Wayne Wilcox، American foreign policy: A year of Mixed fortunes، in petrled Johnes، The international year book of Foreign policy Analysis، vol.1 ،London : croom helm، 1974.

B. Periodicals:

1. Alfred B.Prados، "Saudi Arabia-post-war Issues and U.S Relations"، Foreign Affairs and National Defense Division، December، 1996.
2. Benedetta Berti and yoel Guzansky، "Saudi Arabia's foreign policy on Iran and the proxy war in Syria: toward a new chapter?، Israel journal of foreign affairs III،No.3، 2014.
3. Bradely Bowman، "Realism and Idealism: US Policy toward Saudi Arabia ، form the cold war to today، parameters"، winter 2005-2006.
4. Dawisha، "internal values and external threats: the making of Saudi foreign policy"، ORBIS A journal of world affairs، (Spring 1979).
5. Ehsan Ahrari،"Saudi Arabia: a summering cauldron of instability?"، the brown journal of world affairs، summer/fall 1999.
6. F. Gregory Gause III، Tensions in the American Saudi relationship (Washington، DC: Brookings institution) Apr. 27، 2014.
7. Geoge Lenczowski،"Middle East oil in a revolutionary Age"، Washington D.C: American Enterprise institute for public policy Research، 1976.
8. James E .Akins، "The oil and crisis: this time the wolf is here"، foreign affairs، vol. 51، No . 3، April 1973.
9. Jeffrey Feltman،"The only way to end The war in Yemen: Saudi Arabia must move first"، foreign affairs، November، 26، 2018.
10. John w.garver، "Is China playing a dual game in Iran?"، Washintgon Quarterly، Winter 2011.

11. Rachel Bronson، "Saudi Arabia's intervention in Bahrain: A Necessary Evil or a strategic Blunder?"، foreign policy research institute، (march)،2011.(http://www.fpri.org/docs/media/201103.bronson.saudiarabia.pdf
12. Robert G. Kaiser and David B. ottaway، "Saudi leader's anger revealed shaky ties"، Washington post Sunday، Feb – 10، 2002.
13. T.A Bryson، "American Diplomatic relations with the middle East1784-1975"، Metuchen، The Scarecrow press، 1977.
14. Tim Niblock، the Us – Saudi alliance: a crisis over come?
15. William Powell، "Saudi Arabia and its Royal Family"، U.S، 1982.

C.REPORTS:

1. American foreign policy، current document، 1957، Washington 1961.
2. Foreign Relation of the Unitd States diplomatic papers،1942، VoI،.Iv، telegram، the acting secretary state TO the minister in Egypt.
3. Foreign Relation of the united states، 1955-1957، vol. XIII، EditioriaL note dates، 7 January 1957.
4. Iran watch، January 8، 1995، signed by Mikhailov and Amrollakh، protocol of negotiations between Iran and Russia.
5. Jeremy M. sharp، "EGYPT IN CRISIS"ISSUES FOR CONGRESS"، congressional Research Service، August19، 2013.
6. London Times intelligence، vol. 20، june 7، 1967.
7. M.E.S.S، report of the joint united state survey group to Saudi Arabia، 16 October 1948، film37.
8. NUCLEAR THREAT INITIATIVE، 2003.
9. Pew research service for the people and the press ،"public backs cutoff of military aid to Egypt"، Aug 19، 2013.
10. The new york times in 10 – 9 – 1974.
11. The new york Times in 9 – 6 – 1974.

D. Dissertations and Theses:

1. Ahmed Mahdi، US Foreign policy And Energy Resources during the GeorgeW. Bush Administration، the university of Birmingham، phD، 2010.
2. Fahad Al – Nafghan، "the origins of Saudi – American relation from recognizing to diplomatic representation 1931 – 1943"، ph.D، university knsas، 1989.
3. Faisel A .Hafiz، " changes in Saudi Foreign policy behaviour 1964-1975: A study of the underlying Factors and determinants"، Ph. D، the graduate College in the university of Nebraska، 1980.
4. Odah Sultan، Saudi-American relations 1968-1978: A study in Amblguit، Ph.D university of Salford 1988.

E. SITES:

1. Amena baker and warren strobe، "Saudi Arabia warns of shift away from U.S over Syria، Iran"، reuters، oct. 22، 2013. https://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B28UT20131023
2. Bruce Riedel، "Saudi Arabia Blames America for the Turmoil in Egypt،"August19،2013،at:http://www.thedailybeast.com/articles/2013/08/19/Saudi-arabia-blames-america-for-the-turmoil-in – egypt.html.
3. Carol morello and karen deyoung،"Historic deal reaced with iran to limit nuclear program"، the Washington post ،july 14،2015 at: http://wpo . st/1210ghvf.
4. Hassan Rouhani ،"Time to Engage "،Thewashingtonpost،sept.19،2013 https://www.washingtonpost.com/opinions/president-of-iran-hassan-rouhani-time-to-engage/2013/09/19/4d2da564-213e-11e3-
5. http://www.reuters،"china urges Iran to be flexible on nuclear program"، November 4، 2011.

6. John tirman، "a new approach to Iran: the need for transformative diplomacy ". www.ndtv.com/world/news/israel-saudi-arabia-guiding-us-president-donald-truwp-iran-1763337

7. Joint comprehensive plan of action Vienna، 14 july 2015، at http://bit.ly/ 1hwr4wg.

8. Marwan kabalon، "western academia got it all wrong gulf news"، April 1، 2011، at: http://gulf news.com. opinions/ columnists/western academics got it all wrong 1.785771

9. Walter Russell Mead، "The Failed Grand Strategy in the Middle East"، August 24، 2013،at:http://online.wsj.com/news/articles

10. Walter Russell mead، "The failed grand strategy in the middle east " august 24،2013، at : http:// online.wsj.com/news/articles.

F. NEWSPAPER:

- Scott Macleod، "Why The U.S is pulling out of Saudi Arabia?" Time، 29/4/2003 & 30/4/2003.

منشـــورات

المـــركز الديمقـــراطي العـــربي

للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية

برليـــن – ألمانيـــا

كل الحقوق محفوظة للناشر

المركز الديمقراطي العربي برلين – ألمانيا

© Democratic Arabic Center

Berlin10315 Gensingerstr :112

Tel :0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

book@democratica.de